الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية: العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

القسم: علوم التسيير

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الفرع: إدارة أعمال

التخصص: مالية المؤسسة

عنوان المذكرة

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

ــ دراسة حالة مؤسسة بوليماد لإنتاج البوليتلان ذو الكثافة العالية بالمنطقة الصناعية الكبرى بسكيكدة ــ

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبة

❖ **سمية بوتسبيح**

تحت إشراف الأستاذ:

- د. قمري زينة
- أ. إلياس بوجعادة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الخبير	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
سمير شرقرق	رئيسا	أستاذا محاضرا	جامعة 20 أوت 1955
الياس بوجعادة	مشرفا	أستاذا مساعدا	جامعة 20 أوت 1955
علوان ضاوي	ممتحنا	أستاذا مساعدا	جامعة 20 أوت 1955

السنة الجامعية 2014/2013

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية: العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

القسم: علوم التسيير

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الفرع: إدارة أعمال

التخصص: مالية المؤسسة

عنوان المذكرة

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

ــ دراسة حالة مؤسسة بوليماد لإنتاج البوليتلان ذو الكثافة العالية بالمنطقة الصناعية الكبرى بسكيكدة ــ

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبة

❖ **سمية بوتسبيح**

تحت إشراف الأستاذ:

- د. قمري زينة
- أ. إلياس بوجعادة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الخبير	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
سمير شرقرق	رئيسا	أستاذا محاضرا	جامعة 20 أوت 1955
الياس بوجعادة	مشرفا	أستاذا مساعدا	جامعة 20 أوت 1955
علوان ضاوي	ممتحنا	أستاذا مساعدا	جامعة 20 أوت 1955

السنة الجامعية 2014/2013

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM


الشكر

الشكر

نحمد الله حمدا يليق بمقامه العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

لا يسعني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى الأستاذ المشرف "بوجعادة إلياس" على قبوله الإشراف على هذا العمل .

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى عمال مكتبة الكلية والمركزية بجامعة سكيكدة على مساعدتهم لطلبة الماستر وإلى كل إطارات وعمال مؤسسة بوليماد "2" .

إلى كل أساتذتي الذين تلقيت على أيديهم العلم والأدب وأخص بالذكر الأستاذ بن علي عبد الغاني والأستاذة بونور جهاد .

إلى كل زملائي في الدفعة

ولا يفوتني أن أتقدم بشكري إلى لجنة المناقشة وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل.

إليكم مني كل الشكر والتقدير

الإهداء

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك .

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...ونصح الأمة...إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله علية وسلم

إلى من تتسابق الكلمات معبرة عن مكنون ذاتها إلى من عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه .

أمي الغالية

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد .

والدي العزيز

إلى من أكرمني الله بوجودهم وكانوا سندي في هذه الحياة.....إخوتي وأخواتي .

إلى كل البراعم رحمة، رماس، أسامة

إلى زوجة أخي كريمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا العمل

إلى من جمعني بهم القدر ليكونوا الإخوة والأحبة زملائي وزميلاتي في كل التخصصات وأخص بالذكر آسيا التي كانت بمثابة أختي.

إليكم جميعا أهدي ثمرةجهدي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	III
فهرس المحتويات	V
فهرس الأشكال	VII
فهرس الجداول	X
فهرس الملاحق	XII
مقدمة	أ - ج
الفصل الأول: الإطار العلمي للتحليل المالي	
تمهيد	02
المبحث الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية	03
المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية وتطورها التاريخي	03
المطلب الثاني: أهمية الوظيفة المالية وعلاقتها بالوظائف الأخرى	05
المطلب الثالث:مهام وأهداف الوظيفة المالية ومكانتها في الهيكل التنظيمي	06
المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي	13
المطلب الأول: لمحة عن التحليل المالي وأسباب نشأته	13
المطلب الثاني: شروط ومقومات التحليل المالي	16
المطلب الثالث: أهداف ونتائج التحليل المالي	18
المبحث الثالث: استعمالات ومعايير التحليل المالي	20
المطلب الأول: منهجية وخطوات التحليل المالي	20
المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي	22
المطلب الثالث: معايير التحليل المالي	27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: القوائم المالية كأساس لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة	
تمهيد	32
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التشخيص المالي	33
المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي وأنواعه	33
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التشخيص المالي	35
المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي	37
المبحث الثاني: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي	38
المطلب الأول: الميزانية	38
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	41
المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية	44
المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة	48
المطلب الخامس: الملاحق	49

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

المبحث الثالث: مؤشرات التقييم في التحليل المالي	49
المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	49
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية	59
المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي	67
خلاصة الفصل	70
الفصل الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية لإنتاج البوليتلان عالي الكثافة بسكيكدة	
تمهيد	72
المبحث الأول: نظرة شاملة حول المؤسسة	73
المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية	73
المطلب الثاني: موضوع نشاط المؤسسة	74
المطلب الثالث:التنظيم الإداري للمؤسسة والإدارة المالية	75
المبحث الثاني: التحليل بواسطة القوائم المالية	78
المطلب الأول: إعداد الميزانية المختصرة لسنة (2011-2012-2013)	78
المطلب الثاني: التحليل الرأسي للميزانية وجدول حسابات النتائج	80
المطلب الثالث: التحليل الأفقي للميزانية وجدول حسابات النتائج	83
المبحث الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المئوية	87
المطلب الأول: التحليل بواسطة رأس المال العامل	87
المطلب الثاني: التحليل بواسطة الإحتياج من رأس المال العامل والخزينة	93
المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية	97
خلاصة الفصل	102
خاتمة	104
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الوظيفة المالية في المنشأة صغيرة الحجم	11
02	الوظيفة المالية في المنشأة متوسطة الحجم	12
03	الوظيفة المالية في المنشأة كبيرة الحجم	12
04	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	26
05	تحليل الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة	34
06	احتياجات رأس المال العامل	54
07	الهيكل التنظيمي لمركب CP2K	75
08	الهيكل التنظيمي للدائرة المالية والقانونية	76
09	أ عمدة تطور رأس المال العامل الصافي	89
10	أعمدة تطور رأس المال العامل الخاص	90
11	أعمدة تطور رأس المال العامل الإجمالي	91
12	أعمدة تطور رأس المال العامل الأجنبي	93
13	أعمدة تطور الاحتياج من رأس المال العامل	95
14	أعمدة تطور الخزينة الصافية	96

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	جدول حسابات النتائج حسب المخطط المحاسبي الوطني	43
02	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011	78
03	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012	79
04	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013	79
05	التحليل الرأسي لميزانية 2011، 2012، 2013	81
06	التحليل الرأسي لحسابات النتائج 2011، 2012، 2013	82
07	التحليل الأفقي لميزانية 2011، 2012، 2013	84
08	التحليل الأفقي لحسابات النتائج 2011، 2012، 2013	85
09	حساب رأس المال العامل الصافي 2011، 2012، 2013	88
10	حساب رأس المال العامل الخاص 2011، 2012، 2013	89
11	حساب رأس المال العامل الإجمالي 2011، 2012، 2013	91
12	حساب رأس المال العامل الأجنبي 2011، 2012، 2013	92
13	حساب الاحتياج من رأس المال العامل 2011، 2012، 2013	94
14	حساب الخزينة الصافية 2011، 2012، 2013	96
15	حساب نسب السيولة للمؤسسة	97
16	حساب نسب النشاط للمؤسسة	98
17	حساب نسب الهيكل التمويلي	100
18	حساب نسب المردودية	101

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الميزانية المالية لسنة 2011
02	الميزانية المالية لسنة 2012
03	الميزانية المالية لسنة 2013
04	جدول حسابات النتائج لسنة 2011
05	جدول حسابات النتائج لسنة 2012
06	جدول حسابات النتائج لسنة 2013

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مقدمة

مقـــــــــــــدمـــــــــــــ

– هل يمكن الاعتماد على النتائج التي تقدمها مؤشرات التوازن المالي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة؟

فرضيات البحث:

من خلال هذه التساؤلات جاءت جملة من الفرضيات التالية:

– تهتم المؤسسة محل الدراسة بالتحليل المالي باعتباره ضروريا لتقييم وتشخيص وضعيتها المالية؛

– إن تشخيص وضعية المؤسسة في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها؛

– استخدام المؤسسة للتوازنات المالية يحدد مدى نجاعة سياستها في تسيير مواردها وفعالية أدائها المالي.

مبررات اختيار البحث:

وتتمثل مبررات إختيار البحث فيما يلي:

– قابلية الموضوع للبحث من الناحية النظرية والتطبيقية؛

– يدخل في إطار تخصصنا مالية المؤسسة؛

– اعتقادنا بأن التحليل المالي من أهم المواضيع التي يتم بواسطتها تقييم أداء المؤسسة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من نواحي متعددة، منها ما يقدمه التحليل المالي من وسائل وأدوات يتم بموجبها تحليل نتائج نشاط المؤسسة الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تشخيص الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة، وكذا إبراز نقاط القوة والضعف ومدى سلامة أوضاعها المالية، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية مناسبة .

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

– التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي وإبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛

– إظهار مدى فعالية التحليل المالي في دعم السير الجيد للمؤسسة وإعطاء صورة حقيقية عن المؤسسة ومركزها المالي؛

– اختبار مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه وقدرتها على التحكم فيه خلال دورة الاستغلال.

حدود البحث:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: اقتصر بحثنا على دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج مادة البوليتلان دو الكثافة العالية بالمنطقة الصناعية بسكيكدة.

الحدود الزمانية: تم دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لمدة ثلاث سنوات خلال الفترة (2011، 2012، 2013).

منهجية البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي للإلمام بمختلف جوانب الموضوع النظرية والتطبيقية.

تقسيمات البحث:

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب موضوع التحليل المالي، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى جانبين:

الجانب النظري يتضمن فصلين:

تناولنا في الفصل الأول الاطارالعلمي للتحليل المالي، حيث تم التعرض فيه إلى دراسة الوظيفة المالية في المؤسسة، ثم انتقلنا إلى الجزء الموالي الذي تناولنا فيه عموميات عن للتحليل المالي أما الجزء الأخير فقد تم التطرق فيه إلى استعمالات ومعايير التحليل المالي.

مقـــــــــــــــدمـــــــــــــــ

النقائص الموجودة في القرارات المتخذة، وتوصل إلى أن التحليل المالي هي إحدى التقنيات التي تساعد على اتخاذ القرارات وترشيدها، كما يساعد على معرفة نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها.

الفصل الأول:
الاطار العلمي للتحليل المالي

تمهيد:

تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات متزايدة في ميدان الأعمال تتمثل في ازدياد حدة المنافسة وأصبح بقاء المؤسسة ونجاحها يعتمد إلى حد كبير على كفاءة الوظيفة المالية وقدرتها على مواجهة هذه التحديات.

ويعتبر التحليل المالي وليد للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الذي ساد الولايات المتحدة، أدت ظروفه إلى الكشف عن عمليات الغش داخل المؤسسات، ونشر معلومات مالية، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية وهي وظيفة التحليل المالي، الذي يعتبر من أهم مواضيع الإدارة المالية، وضرورة كبيرة للتخطيط المالي السليم، والهدف منه اكتشاف نقاط القوة داخل المؤسسة وتدعيمها ونقاط الضعف لمعالجتها للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية.

وفي هذا السياق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي.

المبحث الثالث: استعمالات ومعايير التحليل المالي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

د الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف الأساسية لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي في أي مؤسسة، فهي المسؤولة عن توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل أوجه النشاط المتنوعة.

سنحاول في هذا المبحث توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالوظيفة المالية وهي: مفهوم الوظيفة المالية، التطور التاريخي للإدارة المالية، علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى، المهام والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية وتطورها التاريخي

تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها دون توفير الأموال اللازمة لذلك.

1. مفهوم الوظيفة المالية:

يعرفها يوسف قريشي على أنها مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام التي تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها.

وتتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسير المالي من وضع الخطط للتمويل والحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤذي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط لها.[1]

2. التطور التاريخي للإدارة المالية:

تطورت الإدارة المالية منذ نشوئها وحتى الآن عبر مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

2-1 مرحلة ما قبل الثورة الصناعية: تركزت في القرن التاسع عشر، حيث كانت فيها الإدارة المالية فرعا من فروع الاقتصاد، وكانت التقارير المالية تعد من قبل المحاسبة المالية وهي أشبه ما تكون عميقة نظرا لعدم احتوائها على معلومات تحليلية متنوعة.

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006،ص33.

[2] عبد الستار الصياح، سعود العامري: الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2007، (ص- ص:19 - 20).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-2مرحلة بداية القرن العشرين: تركز اهتمام الإدارة المالية في هذه المرحلة على كيفية الحصول على الأموال من المصادر الخارجية واستثمارها وخدمة التطور والتنمية في المنشآت والاستفادة أقصى ما يمكن من مفهوم الإنتاج الواسع.

2-3 مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين: لقد انصب اهتمام الإدارة المالية في هذه المرحلة على وسائل ضمان حقوق المنشاة والمتعاملين معها، وهنا برزت سيطرة الناحية القانونية على إدارة المشاريع، وزاد الاهتمام بالقوائم المالية ونشر البيانات والهيكل المالي أو التمويلي بسبب فشل الكثير من المشاريع وتصفيتها خلال الأزمات الاقتصادية، ابتداء من الأزمة الاقتصادية عام 1929م وانتهاء بالحرب العالمية الثانية عام 1939م.

2-4 مرحلة ما بعد الحرب العالميةالثانية والامتداد حتى عقد الخمسينات: لقد زاد اهتمام الإدارة المالية بالنواحي التحليلية للقوائم المالية، ودراسة الهياكل التمويلية العامة بغية استخدام أساليب التخطيط المالي والرقابة لمساعدة الإدارة للنهوض بمهامها.

2-5مرحلة الستينات: برز اهتمام الإدارة المالية على التخطيط للاستثمارات طويلة الأجل وإعداد الموازنات التقديرية، وقد استخدمت في هذه المرحلة أساليب بحوث العمليات والطرق الرياضية والإحصائية لغرض الحصول على معلومات أكثر دقة وواقعية تستخدم في صنع القرارات الإدارية.

2-6 مرحلة السبعينات: تركز اهتمام الإدارة المالية على دراسة كلفة رأس المال وتنويع المحفظة المالية.

7.2 مرحلة الثمانينات: تميزت هذه المرحلة بصناعة المعلومات خدمة للقرارات الإدارية، حيث أصبحت المعلومات التي تقدمها الإدارة المالية في السنوات الأخيرة من القرن الماضي حالها حال أية سلعة أخرى تباع وتشترى حيث تقوم أجهزة متخصصة في المعالجة المالية بصناعة القرارات سواء كانت ذات طبيعة خاصة أو ذات طبيعة مشتركة، وأخذت هذه الأجهزة تتعامل مع هذه القرارات بالتصرف بها في البيع إلى الأطراف المستفيدة منها.

2-8 مرحلة من 1990م حتى يومنا هذا: أصبح التركيز في هذه المرحلة على نقل الأموال عبر الدول والاستثمار العالمي بسبب كسر الحواجز بين دول العالم حيث أصبح العالم سوق واحدة، ويتوقع في العشرين سنة قادمة أن يتم التركيز على التغير في البيئة وأثر ذلك على أداء وكفاءة الإدارة المالية.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

المطلب الثاني:أهمية الوظيفة المالية وعلاقتها بالوظائف الأخرى

للوظيفة المالية أهمية كبيرة داخل المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال علاقتها الوطيدة بالوظائف الأخرى، كوظيفة الإنتاج والتسويق وغيرها من الوظائف.

1أهمية الوظيفة المالية:

تتميز القرارات الإدارية على اختلاف أشكالها وأيا كان متخذها بأن لها تأثيرات مالية وعليه فإن أي قرار يتخذ داخل المؤسسة لابد من إجراء دراسة مالية سابقة لعملية اتخاذ القرار، وذلك من أجل الإحاطة بكل الظروف والنتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذ هذا القرار.

وتتضمن الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بأنواعها العامة والتحليلية، فقرارات الاستثمار والإحصاءات والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية وتسيير المخاطر المالية الخارجية والداخلية...الخ كل هذه الوظائف تندرج ضمن سلم تنظيمي محدد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

كما تقوم الوظيفة المالية بالتسيير المالي حيث تستخدم التخطيط والتوجيه والمراقبة وتوزيع الموارد المالية...الخ وتستخدم في ذلك منظومة متكاملة وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي، طرق وتقنيات اختيار الاستثمارات، المحاسبة العامة...الخ.

ويمكن تلخيص أدوار الوظيفة المالية كالآتي: [1]

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة، خاصة بالقروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل؛
- وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية؛
- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي؛
- دفع النفقات والمصاريف وتلقي المستحقات والحقوق عن جميع الأنشطة؛
- مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الخطط طويلة الأجل وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط وخاصة فيما يتعلق بحيازة الأصول الثابتة ووضع سياسة توزيع الأرباح والسياسة المالية...الخ.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سبق ذكره، (ص- ص: 34-35).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى:

إن الوظيفة المالية لها أهمية حيوية في نجاح وتحقيق أهداف المؤسسة، لكن هذا لا يجعلنا نتجاهل طبيعة وأهمية الوظائف الأخرى، كونها هي الأخرى حيوية وتعمل على نجاح المؤسسة، وأن الوظيفة المالية في تداخل وترابط مع بقية الوظائف وأنها لا تعمل بمعزل عنها، ويمكن إعطاء أمثلة عن ذلك:[1]

إن وظيفة مراقبة التسيير ترتبط بالوظيفة المالية، من حيث مساعدتها على اختيار الاستثمارات، انطلاقا من دراسة المر دودية، كما أنها توفر رأس المال العامل لنشاط المؤسسة.

أن هناك علاقة بين الوظيفة المالية والوظيفة المحاسبية، رغم أن البعض يجمع بين هاتين الوظيفتين، خاصة في المؤسسات الصغيرة، فالمحاسبة هي إحدى المدخلات الأساسية للمالية، ومنه فكل التحاليل المالية تقام على أساس الوثائق المحاسبية، والتي تسمح بعد عملية التحليل باتخاذ القرار.

تقوم وظيفة التسويق بدراسة سلوك المستهلك، وتقدير حاجياته من أجل توجيه نشاط البحث والتطوير والإنتاج نحو السلع المرغوب فيها، وهي تحتاج للقيام بذلك إلى أموال، كما أن الهدف الأساسي من هذه الوظيفة، هي رفع رقم المبيعات لتحقيق فائض أو ربح مناسب.

تقوم وظيفة الشراء باقتناء الموارد الضرورية لوظيفة الإنتاج، وهي تحرص في ذلك على الكميات المطلوبة ومواقيتها، لأن وصولها قبل أوانها يعني تجميد الأموال وارتفاع التكاليف، كما أن الوصول المتأخر يعني تعطيل عملية الإنتاج بكل ما يترتب عن ذلك من أضرار مالية تلحق بالمؤسسة.

المطلب الثالث: مهام وأهداف الوظيفة المالية ومكانتها في الهيكل التنظيمي

إن مهام وأهداف الوظيفة المالية لا تقتصر على مجرد الحصول على الأموال اللازمة بل يتعدى ذلك إلى الاستخدام الأمثل لها.

1. مهام الوظيفة المالية:

يمكن تقسيم الوظائف أو المهام التي تقوم بها الوظيفة المالية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة إلى مايلي:

[1] فروم محمد الصالح: النمو والأداء المالي والإستراتيجي للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة تحويل الخشب والحديد بعنابة)، مذكرة ماجستير، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2006-2007، ص77.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-1التخطيط المالي:

يعد التخطيط في وقتنا الحاضر من أهم المهام المدرجة ضمن الوظيفة المالية، خاصة وأنه يمثل أداة لرسم أو وضع السياسات المستقبلية للمؤسسة، ويتمثل التخطيط أو التنبؤ المالي في عملية تقدير الاحتياجات المالية المستقبلية، ومنه تحديد أهم البدائل التمويلية المتاحة أمامها للوصول إلى اختيار ذلك البديل الذي يمكن المؤسسة من مواجهة احتياجاتها وتحقيق أهدافها.[1]

1-2 الرقابة المالية:

يقصد بها تتبع ودراسة الأعمال الماضية وكذا الحالية للتأكد من أن حركة الأموال تسير طبقا للخطة الموضوعة، ويشمل ذلك وضع معايير ومقاييس رقابية محددة وتحديد الانحرافات المتوقعة ومعرفة أسبابها بقصد وضع العلاج اللازم لها، ويتطلب وضع نظام رقابي فعال يتصف بالمرونة والسهولة والواقعية والوضوح وهناك عدة أدوات تتبع لبلوغ هذه الغاية:[2]

-منع تسرب الأموال في أوجه غير مشروعة؛

- كفاءة الإنجاز بشكل عام؛

-اكتساب عناصر التكاليف التي قد تؤذي إلى تقليل قدرة المنشأة على توليد الأرباح.

1-3التنظيم المالي:

يقصد بالتنظيم جمع الفعاليات التي تمارسها الإدارة لبلوغ أهدافها المالية بكفاءة، من خلال توزيع الوظائف وتجميعها وفق أسس معينة تضمن تحديد المسؤوليات وتحويل الصلاحيات.

ويختلف الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية من مشروع لآخر، تبعا لنوع وحجم القطاع وطبيعة نشاطه ودرجة تعقيده.[3]

1-4 قرارات توزيع الأرباح:

تتضمن سياسة توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم توزيعها على شكل أسهم مجانية، كما تتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني.

---

[1] صديق ليندة: التمويل المصرفي للمؤسسة العمومية الجزائرية (دراسة حالة مركب المجارف والرافعات،عين سماره)، مذكرة ماجستير، تسيير مؤسسات، جامعة سكيكدة، جانفي 2007، ص 28 .

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 20.

[3] حمزة محمود الزبيدي: الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص 83.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وترتبط قرارات التوزيع ارتباطا قويا بالقرارات التمويلية، لأن الأرباح غير الموزعة تعتبر من بين أهم مصادر التمويل بالإضافة إلى ميزتها في زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض.[1]

1-5 قرارات الاستثمار:

تتعلق أساسا باختيار الهيكل الأمثل للاستثمار سواء من ناحية المقدار أو من ناحية التشكيل، وتعتبر هذه القرارات من أهم وأصعب وأعقد قرارات الإدارة المالية بسبب شكل العملية الاستثمارية ذاتها، كما أنها لا تتعلق فقط باختيار تشكيلة أو حقيبة الاستثمار الذي تعمل في ظله الإدارة المالية، وإنما أيضا تحديد وبدرجة من الدقة مقدار كل عنصر من عناصر الاستثمارات، وتلجأ لها الإدارة أملا في زيادة العائد على الاستثمار من تعظيم ثروة الملاك، وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.[2]

1-6قرارات التمويل:

تتعلق بتحديد وصياغة هيكل التمويل لشركة الأعمال[3]أي التركيز بين بدائل التمويل المتاحة سواء كانت طويل الأجل أو قصير الأجل ومدى تأثير هذه البدائل على ربحية المؤسسة أي الملائمة بين مصادر التمويل وبين استخدام هذه الأموال.[4]

1-7 معالجة بعض المشكلات الخاصة:

طبيعة هذه الوظيفة هي ما قد تقوم به الإدارة المالية عند مواجهتها لبعض المشاكل ذات الطبيعة الخاصة التي لا يتكرر حدوثها كثيرا، ومن المشكلات التي يمكن أن تواجه المؤسسة، وتقع ضمن اختصاص الإدارة المالية عمليات التصفية، وكذلك عمليات الاندماج والانضمام كما يقع ضمن اختصاصها أيضا إجراء التعديلات المالية اللازمة لتصحيح أوضاع المؤسسة المالية وتجنيبها للفشل.[5]

---

[1] مفلح عقل: مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص4.

[2] حمزة محمود الزبيدي: أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 26.

[3] المرجع السابق، ص 57.

[4] فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد: الملخص الوجيز في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 20.

[5] جليل كاظم مدلول العارضي: الإدارة المالية المتقدمة (مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص52.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. أهداف الوظيفة المالية:

إنالإدارة المالية تهدف من خلال وظائفها المختلفة إلى تحقيق أهداف المؤسسة بشكل عام، ويمكن تفصيل هذه الأهداف كما يلي:

2-1 هدفالسيولة:

هي قدرة المشروع على توفير النقد لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة في مواعيدها بكلفة مناسبة وبدون خسائر من خلال الحصول على الإيرادات بشكل طبيعي.[1]

ومن بين أهداف السيولة نجد:[2]

-الوفاء بالالتزامات المترتبة على المشروع؛

-تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها؛

-الاستمراربالإنتاج والتشغيل؛

-مواجهة الأزمات الطارئة عند وقوعها؛

-الاستفادة من الخصم النقدي المتاح؛

-تنفيذ المشروعات الاستثمارية بتكلفة أقل خصوصا إذا كانت تكلفة الاقتراض كبيرة؛

-القدرة على مواجهة متطلبات النمو والتوسع؛

- المرونة في اختيار المصدر الملائم للحصول على الموارد اللازمة.

2-2هدف الربحية:

هي مقدار العائد الدوري الذي يحصل عليه المشروع نتيجة الاستثمار، ويعد إحدى المؤشرات المهمة للحكم على كفاءة المشروع ومدى استمرار يته، ويمكن قياس قدرة المشروع على توليد الربح من خلال معرفة القدرة الإرادية الناجمة عن التدفقات النقدية من أنشطة المشروع التشغيلية. [3]

يعتبر هدف تعظيم الربحية هدفا تقليديا، كونه مقياسا مهما من وجهة نظر المالكين الذين يطمحون للحصول على أكبر ربح يوزع عليهم، أما الماليون فلم يقبلوا بفكرة تعظيم الربح كهدف للإدارة المالية لعدة اعتبارات هي:[4]

-أن الأرباح لا تعكس بشكل مناسب الاستخدام الأمثل للموارد؛

---

[1] دريد كامل آل شبيب : مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 26.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] دريد كامل آل شبيب: مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] مفلح عقل: مرجع سبق ذكره، ص50.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-هدفتحقيق أقصى ربح ممكن لا يتعامل مع حالة عدم التأكد لأن هذه الفكرة تعني الانحياز للمشروع الأكثر ربحا بغض النظر عن نسبة المخاطر؛

- الربحالمطلق لا يأخذ باعتباره المدة الزمنية التي ثم فيها تحقيق الأرباح؛

-الغموض في طريقة احتساب الربح.

2-3 هدف تعظيم القيمة السوقية:

يقصد به زيادة قيمة السهم في سوق الأوراق المالية ومن مزاياه:[1]

-أنه يتعامل مع هدف تعظيم ثروة المالكين، حيث أن خلق الثروة يتم من خلال القرارات المالية التي تنعكس على قيمة السهم في سوق الأوراق المالية وليس في حصة السهم من الربح؛

-إن قيمة السهم في السوق هي مؤشر عن سمعة المنشأة وصورتها لدى المستثمرين وتعبر عن صواب القرارات المالية للمنشأة؛

- أنه يعطي اهتمام وعناية كبيرين بتوقيت العوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة على تلك الفوائد؛

-يؤذي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، حيث أن تعظيم ثروة المالكين يمكن أن يؤذي إلى تغيير سلوكهم الاستهلاكي.

3. مكانة الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي:

تتجه الإدارة الحديثة إلى تقريب الوظيفة المالية من قمة الهيكل التنظيمي لعدة أسباب نذكر من بينها: [2]

- ❖ تأثير القرارات المالية على نتيجة أعمال المنشأة ومستقبلها وتحقيق أهدافها؛
- ❖ تأثير المعلومات المالية المتوفرة لدى الإدارة العليا على كافة القرارات التي تتعلق بالأنشطة المالية.

وتختلف طريقة تنظيم الإدارة المالية من منشأة إلى أخرى نظرا لحجمها كما يلي:

---

[1] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشه: أساسيات في الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، (ص- ص: 25- 26).

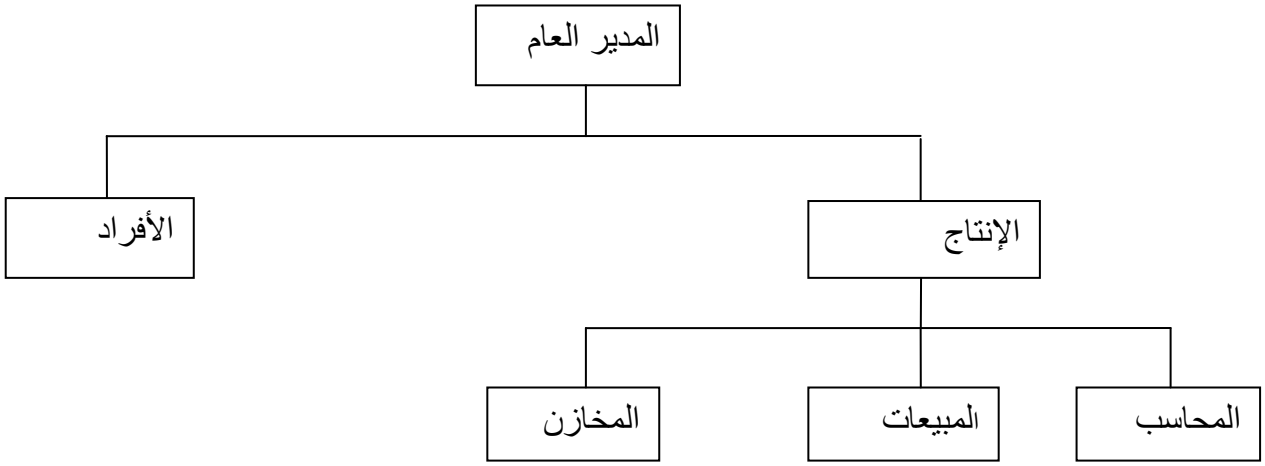
[2] هيثم محمد الزعبي: الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، (ص- ص: 26- 28).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3-1 في المؤسسات صغيرة الحجم:

يكون المالك هو المسؤول الوحيد عن الإنتاج والتسويق والأفراد، كما يحتفظ المالك لنفسه بجميع القرارات المتعلقة بالأنشطة المالية، من اختيار مصادر الحصول على الأموال وأوجه استخدامها كما هو موضح في الشكل رقم (1):

شكل رقم (1): الإدارة المالية في المنشأة صغيرة الحجم



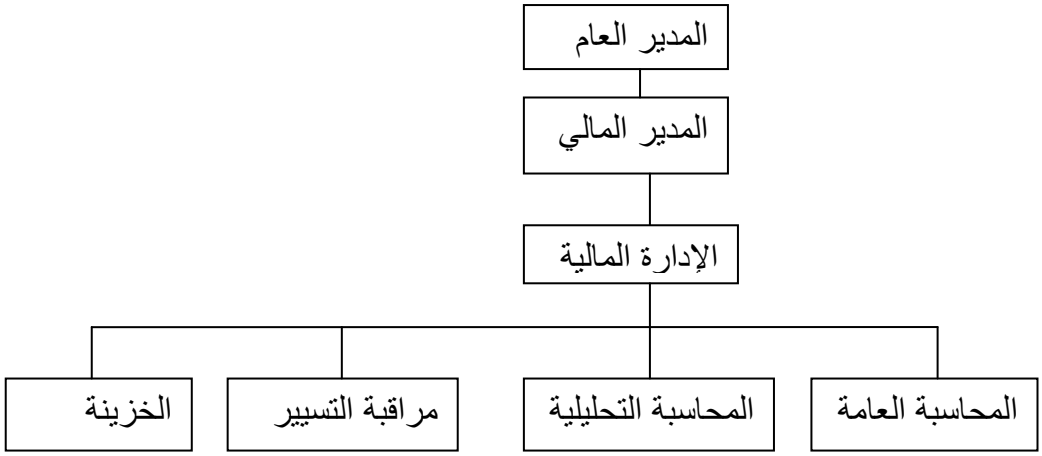
المصدر: هيثم محمد الزعبي: مرجع سبق ذكره، ص 27.

3-2 في المؤسسات متوسطة الحجم:

يكون حجم النشاطات المالية أكبر وتكون الإدارة المالية أكثر استقلالية، وتمارس هذه النشاطات بحرية أكبر، ويتولى الإشراف على الأمور المالية شخص يدعى المدير المالي يتمتع بنفوذ وصلاحيات أكبر مما هي عليه في المؤسسات الصغيرة الحجم كما هو موضح في الشكل رقم (2):

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكل رقم (2): الإدارة المالية في المنشأة متوسطة الحجم

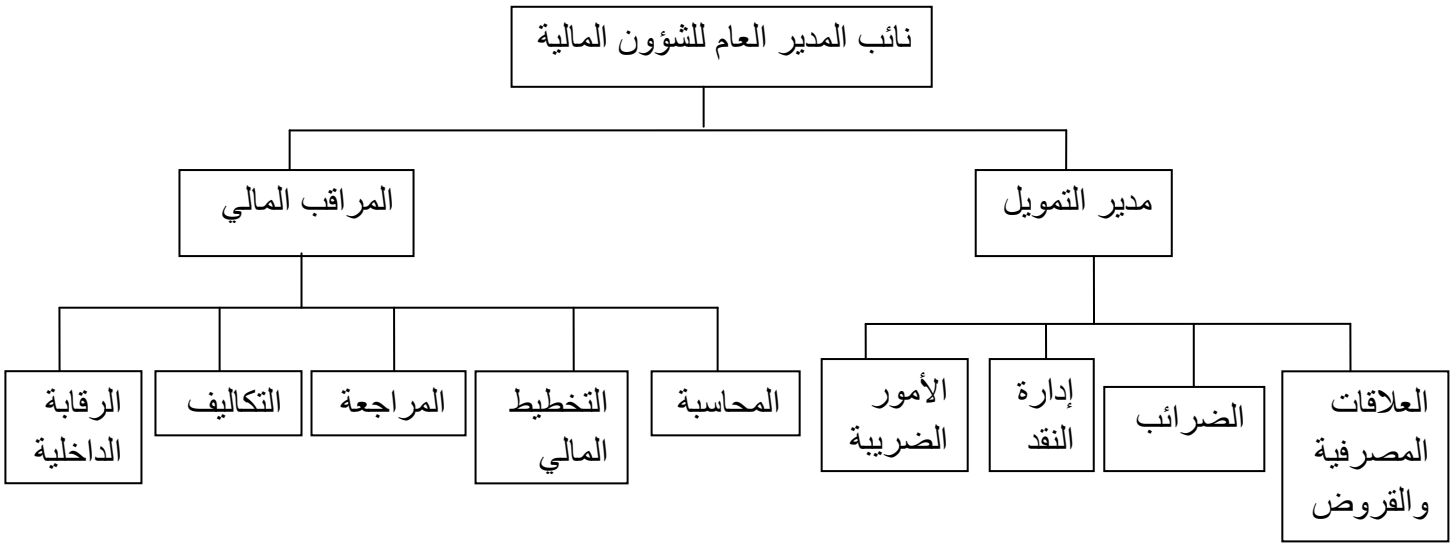


المصدر:فروم محمد الصالح: مرجع سبق ذكره، ص55.

3-3في المنشآت الكبيرة الحجم:

يكون هناك مسؤول مالي أو مستشار، يعد المسؤول الأول عن الأمور المالية من تخطيط واتخاذ القرارات والرقابة المالية في منصب نائب المدير العام للشؤون المالية يساعده مسؤولان يدعى الأول المدير المالي أو مدير التمويل والثاني المراقب المالي، كما هو موضح في الشكل رقم (3):

شكل رقم (3): الإدارة المالية في المنشأة كبيرة الحجم



المصدر:هيثم محمد الزعبي:مرجع سبق ذكره، ص 28.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للشركة، والتي تساعد المستثمرين على وضع أهدافهم الاستثمارية وذلك بالاعتماد على مجموعة من القوائم المالية، بهدف الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية.

سنتناول في هذا المبحث لمحة تاريخية عن التحليل المالي، أسباب نشأته، أهدافه، شروطه، نتائجه.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة، إذ يبين مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، كما يعتبر أداة لكشف نقاط الضعف في المركز المالي للمؤسسة.

1. لمحة تاريخية عن التحليل المالي:

يعود ظهور فكرة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهر في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات باستعمال مجموعة من النسب المختلفة، ثم تطور هذا النوع من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، أو النواحي الجغرافية، مما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة. [1]

لقد كان للأزمة الاقتصادية (1929م . 1933م) دور إيجابي في تطوير وسائل وتقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي،[2] وفي سنة 1933م أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصاءات المتعلقة بالنسبة النمطية لكل قطاع اقتصادي.[3]

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أثر إيجابي في تطور تقنيات التحليل المالي وتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، وقد تزايد حجم المعلومات المالية

---

[1] ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، 1999، ص 13.

[2] إسماعيل عرياجي: اقتصاد وتسيير المؤسسة، موفم للنشر، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013، ص 223.

[3] ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتحسنت بشكل ساعد في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن إلى تحليل ديناميكي للمقارنة بينها لاستنتاج تطور نشاط المؤسسة ماليا.[1]

2. أسباب نشأة التحليل المالي:

يرجع تغير النظرة إلى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات إلى ضرورة تحليلها ودراستها إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1 الثورة الصناعية:

لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس مال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المؤسسات الفردية على توفيرها لذلك كان لابد من ظهور شركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال، حيث أصبح من الضروري الاعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين وقد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المديرين وبالتالي زاد اهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة والأساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين.[2]

2-2 التدخل الحكومي في طريقة عرض البياناتبالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.[3]

2-3 الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت

[1] إسماعيل عرياجي: مرجع سبق ذكره، ص224.

[2] منير شاكر وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية،2005، ص8.

[3] حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص23.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.[1]

2-4 الائتمان:

الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية وهو سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية.

ولذلك تهتم بيوت المال كالبنوك اهتماما خاصا بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها، وبالتالي فإن الاهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية.[2]

3. تعريف التحليل المالي:

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي نذكر من بينها:

يعرف محمد الزعبي التحليل المالي بأنه "مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسةوكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل".[3]

يعرفه مطر بأنه" عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات".[4]

ويعرفه العامري بأنه" عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا، إذا فهو عملية للحكم عن تقييم الأداء، وتتطلب فهم مشترك وحكم بالإضافة إلى أساليب تحليلية والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي التحليل والتفسير للكشوفات المالية والبيانات

---

[1] حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي ، تقييم الآداء و التنبؤ بالفشل،مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] منير شاكر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] هيثم محمد الزعبي: مرجع سبق ذكره، ص157.

[4] محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المالية الأخرى، فهو يمكن المستفيدين منه من فهم الأرقام الواردة في الكشوفات المالية كما يمكن اعتماده كأساس في اتخاذ القرارات المالية".[1]

ويعرفه حنفي عبد الغفار بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية، المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية والبيانات المنشورة لشركة معينة باستخدام مجموعة من الأدوات والهدف منها دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: شروط ومقوماتالتحليل المالي

لنجاح عملية التحليل المالي والحصول على نتائج جيدة يجب توفر مجموعة من الشروط والمقومات الأساسية.

1. شروط التحليل المالي:

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير الحقيقي عن الوضع المالي للمؤسسة، ومن هذه الشروط:[3]

– مدى مرونة التحليل المالي في قياس التغيرات الحاصلة في الفترة المالية؛

–مدى شمولية التحليل المالي لأنشطة المؤسسة، حيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة وقد يتم توجيه التحليل جزئيا لخدمة نشاط معين أو اتخاذ قرار معين؛

– أن يكون التحليل المالي اقتصاديا في الكلفةوالجهد والوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة؛

– يجب أن يرتكز التحليل المالي على أساس التنبؤ بالمستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمؤسسة، ويكون هذا التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل حسب متطلبات المؤسسة من توقعات التدفقات النقدية والتمويل والأرباح؛

– يجب أن يمتاز التحليل المالي بسرعة القياس والإنجاز لكي لا يجعل من البيانات أو المعلومات متقادمة من ناحية الوقت؛

---

[1] محمد علي إبراهيم العامري: الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص99.

[2] عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص79.

[3] عدنان تايه النعيمي وآخرون: الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2009، ص101.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

2. مقومات نجاح التحليل المالي:

التحليل المالي كأي فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات يهدف من خلالها إلى تحقيق أغراضه النظرية والعملية ولعل أبرز هذه المقومات هي:

- للوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل لابد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها، هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات التي يعتمد عليها المحلل والتي تعتبر حقائق مر بها المشروع في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات وذلك بالاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب التي تقدم تصورا عن واقع حال المشروع وما سيكون عليه في المستقبل؛

- لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية لابد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية، أي أن نتائج العملية التحليلية ومدى دقتها تتوقف على دقة ومصداقية البيانات التي اعتمد عليها المحلل، إذ أن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ من خلالها وإيجاد العلاقات المتداخلة بين البيانات التي يستند عليها والتي تعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات وخاصة المالية منها التي اعتبرت المادة الأولية للعملية التحليلية؛

- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك، لابد أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا مناسبا ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية، وقادرا على استخدام الأساليب والوسائل العملية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.[1]

[1] وليد ناجي الحيالي: الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، (ص- ص: 14-15).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث:أهداف، نتائج التحليلالمالي

نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها المحلل المالي في عملية اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدراتها على تحقيق الأهداف التي يرمي إليها.

1. أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:[1]

-التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛

-تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛

-الحكم على كفاءة الإدارة؛

-تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛

-الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

وهناك أهداف أخرى:[2]

بالنسبة للمسيرين: يسمح بقياس نجاعة التسيير ومقارنته بما لدى المنافسين المباشرين واحتمال اتخاذ إجراءات تقويمية، ويسمح بتقديم ملاءة الزبائن خصوصا وملاءة الموردين من خلال تحليل قوائمهم المالية.

بالنسبة للمساهمين: يتعلق الأمر بتقدير نجاعة وفعالية المسيرين الحاليين ومدى الحاجة لتغييرهم إذا لم يحصل رضا عن أدائهم.

بالنسبة للشركاء المتقاعدين: يسمح بقياس الوزن النسبي لكل طرف في العلاقة التجارية إذ لا يجب أن يفوتنا أنه في عالم الأعمال هناك تحدي مستمر ودائم لموازين القوة.

بالنسبة للمقرضين: يتعلق الأمر بقياس قدرة المؤسسة على تسديد رؤوس الأموال المقترضة أو التي يقترحون إقراضها إياها.

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص159.

[2] Florent deisting et jean pierelahille :aide mémoire analyse financière, dunode, paris, 4eme édition, 2013, (p- p : 2-3).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. نتائج التحليل المالي:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة داخلي أو خارجي:[1]

2-1 نتائج التحليل الخارجي:

يمكنللمحللالماليالخارجيالوصولإلىعدةنتائجمنأهمها:

-ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛

-تقييم النتائج المالية التي بواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛

-تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة الوفاء بالتزاماتها؛

-الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك؛

-اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة؛

-مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.

2-2 نتائج التحليل الداخلي:

يمكن للمحلل المالي الداخلي الوصول إلى عدة نتائج حسب الهدف من تحليله:

-إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛

- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتوزيعية للفترة تحت التحليل؛

-التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا؛

-إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها؛

-اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال؛

-وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة؛

-وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانيات التقديرية للاستثماراتأو الخزينة...).

[1] ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، (ص – ص: 12- 13).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث:استعمالات، معايير التحليل المالي

سنتناول في هذا المبحث أهم الخطوات التي يعتمد عليها المحلل المالي أثناء قيامه بدراسة وضعية المؤسسة كذلك معايير التحليل المالي واستعمالاته.

المطلب الأول: منهجية وخطوات التحليل المالي.

عند البدء في عملية التحليل يجب علينا إتباع مجموعة من الخطوات للحصول على نتائج جيدة.

1. منهجية التحليل المالي:

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتخذها المحلل المالي عند القيام بعملية تحليل القوائم المالية وهناك مجموعة من الأسس والمبادئ العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب وهي: [1]

1-1 تحديد الهدف من عملية التحليل المالي:

يتحدد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

1-2 تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تحقق عملية التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشتمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية، حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.

1-3 تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه:

المعلومات التي يحتاج إليها المحلل يمكن الحصول عليها من عدة مصادر، إما من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

[1] علیان الشریف وآخرون: الإدارة والتحلیل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص155.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-4 اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة:

من الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل المالي، نجد نسب التداول، نسب السيولة السريعة، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

1-5 استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة.

1-6 **اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي:** يستخدم في قياس النتائج وقد تظهر الحاجة إلى استخدام أكثر من معيار.

1-7تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس.

1-8 دراسة وتحليل أسباب الانحراف:يجب معرفة الأسباب التي أدت إلى الانحراف عن المعيار المستخدم.

1-9 وضع التوصيات اللازمة في التقرير:يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.

2. خطوات التحليل المالي:

تتم عملية التحليل المالي وفق الخطوات الآتية:[1]

2-1 التصنيف:

يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة بفرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزيئاتها التي تتكون منها، ووضعها في مجموعات متجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

2-2 المقارنة:

هي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية مع بعضها البعض وتساعد هذه المقارنة على كشف العلاقات بين الأرقام ومختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي.

2-3 الاستنتاج:

هو عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، واكتشاف الانحرافات مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل.

[1] هيثم محمد الزعبي: مرجع سبق ذكره، ص 161 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلبالثاني: مجالات التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة منها:[1]

1. التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

2. التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات وينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات، بل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات لمختلف المجالات.

3. تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتان اقتصاديتان أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما،وفي حالة رغبة شركة في شراء أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المراد شرائها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها.

وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

4. تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو،

[1] عامر شقر، أيمن الشنطي: الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2005،(ص- ص: 167- 168).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال، والجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين، المقرضين.

5. التخطيط:

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

هذه الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته، ومن بين أهم الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالا واسعا مايلي:

- **الدائنون:**

يهتم الدائنون بالحصول على المعلومات التالية من أجل تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها:[1]

-سيولة المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير؛

- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة؛

- قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتي تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون قصيرة وطويلة الأجل معا؛

- ربحية المؤسسة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات طويلة الأجل، لأنها المؤشر الأفضل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل؛

- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.

[1] خليل الشماع، خالد أمين عبد الله: التحليل المالي للمصارف ، اتحاد المصارف العربية، 1990، ص12.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **المستثمرون:**

يهتم المستثمرون في الوحدة الاقتصادية بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل المالي قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتوصل إليها عما يلي:[1]

– أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل، وكذلك قدرتها على الاستثمار في تحقيق العوائد؛

– الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن؛

–سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها؛

– الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلا؛

– الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة للتركيبة التي اتخذها هذا الهيكل؛

–نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة في النشاط والحجم والعمر وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي إليها؛

–إمكانيات تطور المؤسسة ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها.

- **إدارة المؤسسة:**

يستعمل التحليل المالي من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق واحدة من الغايات التالية أو كلها:[2]

– تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار ؛

– التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة؛

–تقييم فاعلية الرقابة وإدارة الموجودات؛

– كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة؛

– تشخيص المشكلات الحالية والتخطيط للمستقبل.

- **المؤسسات الحكومية:**

تستفيد المؤسسات الحكومية من التحليل المالي للمنشآت للأغراض التالية:[3]

– الرقابة على أداء المنشأة وتماشيه مع القوانين والأنظمة ؛

---

[1] عامر شقر، أيمن الشنطي: الإدارة والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، (ص – ص: 169– 170).

[2] المرجع السابق، (ص– ص: 170–171).

[3] هيثم محمد الزعبي: مرجع سبق ذكره، ص164.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية ؛
- تحليل سياسات المنشأة التسعيرية والبيعيةوالتأجيرية.

- **بيوت الخبرة المالية:**

هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المنشأة وبيان وصفها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب.[1]

- **الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:**

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:[2]

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمنشأة في السوق المالي؛
- مراقبة ومتابعة الأموال السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛
- تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

- **العاملون في المؤسسة:**

يستفيد العاملون في المؤسسة من التحليل المالي للأغراض الآتية :[3]

- تقوية الروح المعنوية لدى العاملين ، وتقوية ولائهم وانتمائهم للمؤسسة التي تطلعهم دائما على نتائج عملياتها؛

- إن التحليل المالي يبين نقاط النجاح والفشل الذي يدفع الموظفين إلى التفاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من حالة الفشل؛

- إن اطلاع الموظفين على المركز المالي للمنشأة يدفع الموظفين لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المنشأة المالية.

والشكل التالي يوضح الجهات المستفيدة من التحليل المالي

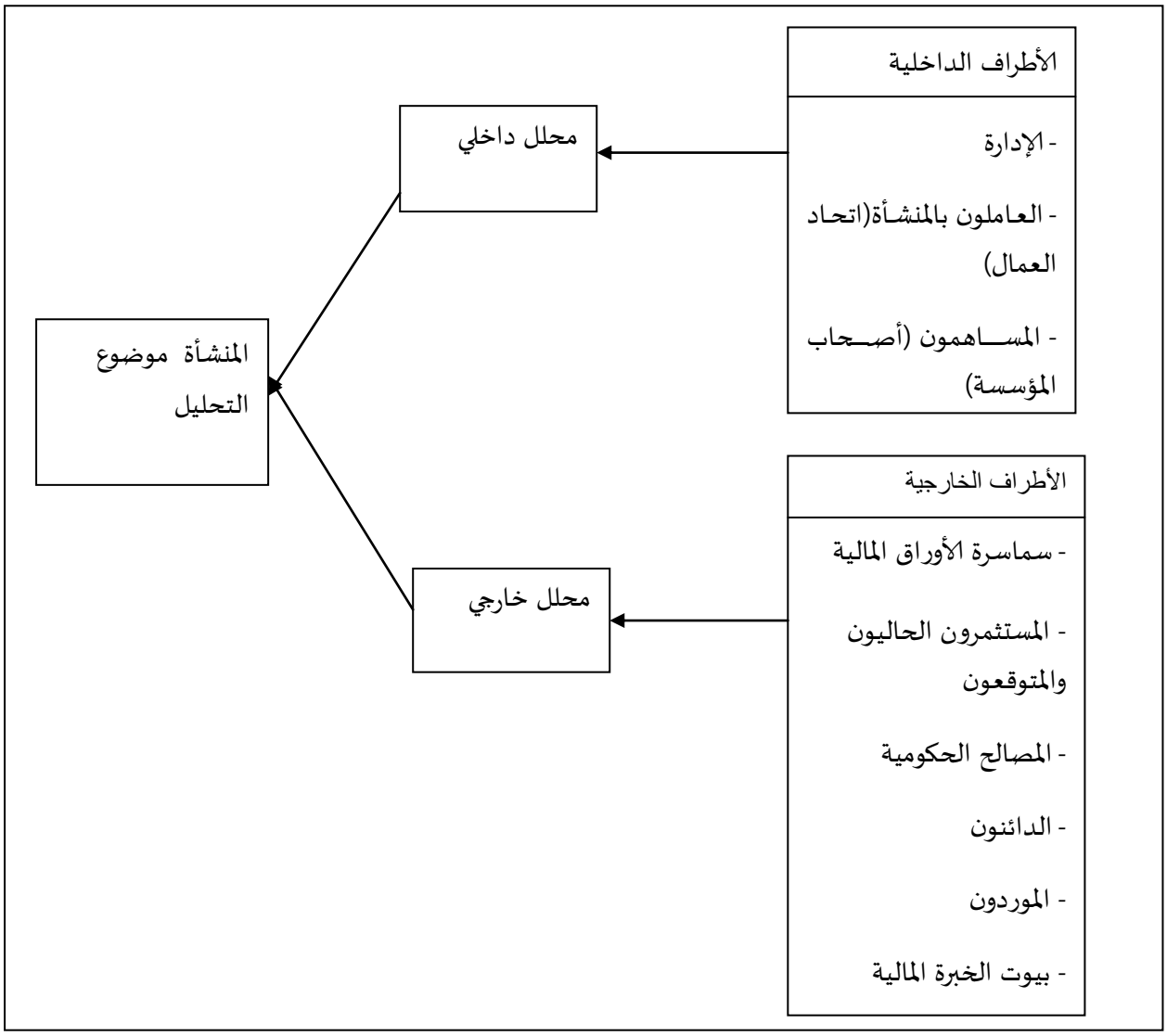
[1] عليان الشريف وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] هيثم محمد الزعبي: مرجع سبق ذكره، ص164.

[3] المرجع السابق، (ص- ص: 162-163).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكل رقم(4): الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر:لزعر محمد سامي: التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي(دراسة حالة)، مذكرة ماجستير، إدارة مالية، جامعة قسنطينة،2011-2012، ص81.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي.

في هذا العصر أصبحت نتائج التحليل المالي غير كافية لوحدها لذلك لابد على المحلل المالي أن يعتمد على مجموعة من المعايير للحكم على نتائج التحليل.

1. تعريف المعيار:

هو عبارة عن مؤشرات أو مقاييس للمقارنة ويختلف مصدر المعيار المستخدم وطرق اختياره، ولكن هناك مجموعة من الخصائص ينبغي أن تتوفر في المعيار.[1]

2. خصائص المعيار:

حتى يكون للمعيار معنى وليكون مقبولا، لابد له أن يتصف بالخصائص التالية:[2]

-أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛

-أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك، بعد إجراء الدراسات اللازمة؛

- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يحتمل أكثر من معنى.

3. استخدامات المعيار:

تستخدم معايير التحليل المالي فيما يلي:[3]

- إعطاء نسبة مطلقة أو رقم مطلق، معنى ومغزى، يمكن تفسيرهما في ضوئه؛

- يستعمل أداة للمقارنة مع النسب الفعلية، مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

4. أنواع المعايير:

عموما هناك أربع معايير تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة للوصول إلى التقييم الموضوعي بشأنها وهذه المعايير هي:

---

[1] دريد كامل آل شيب: مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] عامر شقر، أيمن الشنطي: الإدارة والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[3] عامر شقر، أيمن الشنطي: مقدمة في الإدارة المالية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص132.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4-1المعايير المطلقة:

ويعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهي تمثل خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لسنة معينة مشتركة بين كافة المنشآت وتقاس بها التقلبات الواقعية.

ويعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلا لابتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المنشآت، وهي بذلك قد تنفع لبعضها وقد لا تكون مؤشرا جيدا للبعض الآخر ومثالها أن نسبة التداول مثلا كمعيار مطلق (2: 1)، ويمكن اللجوء إلى هذه النسب عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها المنشأة.[1]

4-2المعايير الصناعية:

هي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط، وهي بذلك أكثر قربا إلى الواقع من المعايير المطلقة لأنها تأخذ بالاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني.[2]

وقد واجه هذا المعيار بعض الصعوبات منها صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات، وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، واختلاف الظروف التاريخية والحجم واختلاف الأساليب المحاسبية والأهداف لكل مؤسسة.[3]

وحتى يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وأن تكون نتائجه مقنعة ومناسبة فلا بد أن تتوفر فيه الخصائص التالية: [4]

-أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة؛

-أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل وأن تكون في منطقة جغرافية واحدة؛

-أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية.

كما أن لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل فيما يلي:

- صعوبة تصنيف الصناعات لاختلاف أنشطتها؛

- اختلاف الظروف والحجم والمستوى التكنولوجي وطرق الإنتاج لدى الشركات؛

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم: اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص134.

[2] المرجع السابق، ص134.

[3] عبد الحليم كراجة: مرجع سبق ذكره، ص161.

[4] عليان الشريف: مرجع سبق ذكره، ص157.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- اختلاف الأساليب والنظم المحاسبية بين الشركات؛
- الاختلاف في الموقع الجغرافي؛

-الاختلاف في مصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض، ومنها من يعتمد على أموال الملكية ومنها من يجمع بينهما.

4-3 المعايير التاريخية:

يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معيارا للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته وعادة يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية ويعاني هذا المعيار من بعض الصعوبات:[1]

- تقرير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب؛
- صعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير ظروف الشركة الداخلية والخارجية.

4-4 المعيار المخطط أو المستهدف:

هو نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومن الأمثلة عليه النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.[2]

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص162.

[2] عليان الشريف وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص157.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصةالفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة الإطار العام للتحليل المالي من خلال النشأة والتطور، وبالتالي نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري داخل المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي، فهو مجال مهم من مجالات الإدارة المالية، وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه،

ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي، لابد من دراسة مختلف الأدوات التي يستخدمها المحلل في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني:
القوائم المالية كأساس لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

تمهيد:

بعد أن تعرضنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتحليل المالي، سوف نتحدث في هذا الفصل عن مصادر المعلومات أو الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فلا توجد أداة تحليلية معينة يمكن استخدامها لجميع أغراض التحليل، ولكن يستطيع المحلل اختيار أداة التحليل الملائمة حسب الغرض من التحليل، وذلك من خلال إجراء فحص دقيق للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة، وذلك عن طريق الدراسات التفصيلية للقوائم المالية مثل: جدول حسابات النتائج والميزانية ...وذلكبتطبيق أهم المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في عملية تقييم أو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التشخيص المالي.

المبحث الثاني: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

المبحث الثالث: مؤشرات التقييم في التحليل المالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التشخيص المالي

سنتعرض في هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية وأولية الواجب توضيحها، والتأكيد عليها للوصول إلى تشخيص مالي جيد وهي: تعريف التشخيص المالي، أهدافه، مراحله

المطلب الأول: تعريف التشخيص الماليوأنواعه

التشخيص المالي هو عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات والأدوات وهناك ثلاث أنواع يستند إليها للوصول إلى تشخيص جيد للمؤسسة.

1. تعريف التشخيص المالي:

هناك عدة تعاريف للتشخيص المالي وهي:[1]

– التشخيص المالي هو إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج النقائص.

–أماG.BSOW فيعرف التشخيص المالي على أنه مصطلح يستعمل في العلوم الطبية، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المعضلات والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة.

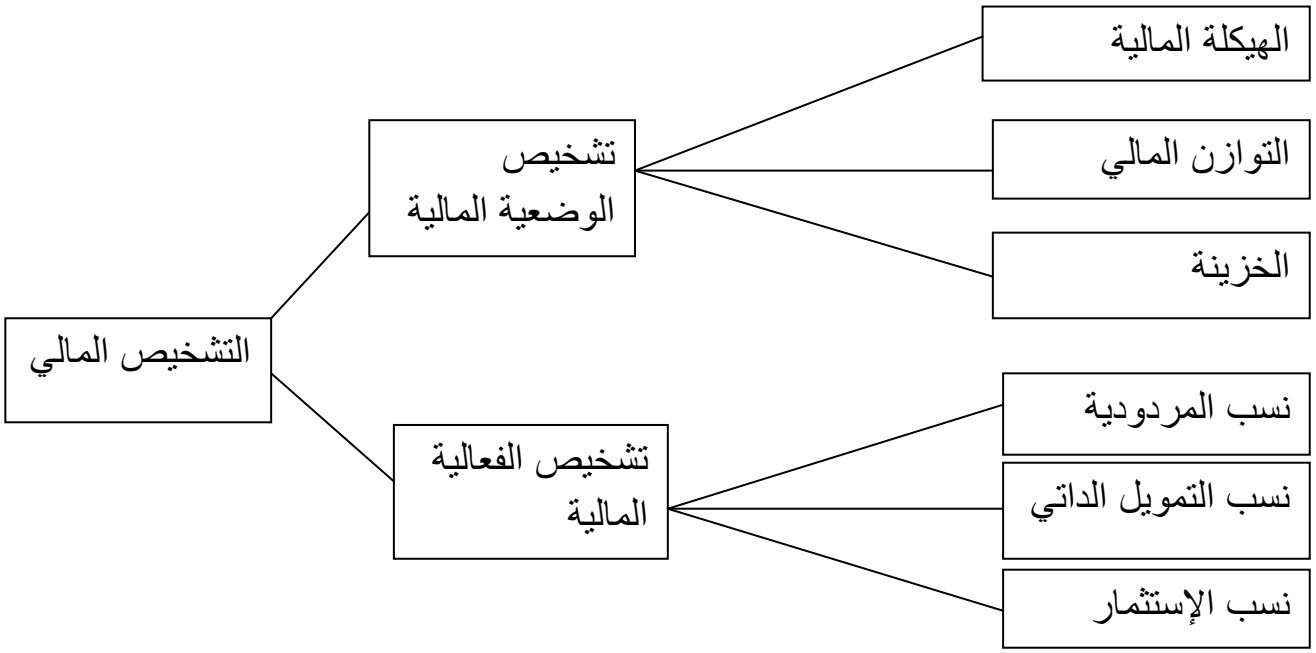
–أما.PTHBOUJفيعرف التشخيص المالي على أنه عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة والبحث عن الأسباب والمسؤوليات الداخلية والخارجية.

– يرىEJ. C–MATH أن التشخيص المالي يسمح بالحكم على الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة كما يبينه الشكل التالي:

[1] خليفة الحاج، وكال نور الدين: التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي: 22–23 ماي، 2012، ص3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكل رقم (5) : تحليل الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة.



المصدر: خليفة الحاج، وكال نور الدين: التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، يومي:22-23 ماي، 2012، ص3.

ومن هنا يمكن القول أن التشخيص المالي هو بناء وتأسيس تقني لفهم مالي للمؤسسة والهدف منه حصر نقاط القوة والضعف التي تهدف إلى بناء توقعات مستقبلية للفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة.

2. أنواع التشخيص المالي:

للتشخيص المالي ثلاث أنواع وهي: [1]

2-1التشخيص المالي الاستطلاعي: يسمح هذا التشخيص بإعطاء صورة كافية عن الوضع المالي للمؤسسة، حتى تتمكن الأطراف المهتمة بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس.

2-2التشخيص المالي العلاجي: يرتبط إجراءه بحدوث اضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات ويبحث في العلاج المناسب لها بهدف إخراج المؤسسة من مأزقها وإنقاذها من الانحلال والزوال.

[1] جميل توفيق: الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات، الدار الجامعية المصرفية، 1985، ص25.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2 3 التشخيص المالي الوقائي: يتم تنفيذه أو إجراءه بصفة دورية ومنتظمة، حيث يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية التي تحدث في المؤسسة والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية إلا أن هناك أطراف لاتثمن فعالية العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يتسم بقلة الضمان من طرف المسيرين.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التشخيص المالي

للتشخيص المالي أهمية كبيرة في تقييم أداء المؤسسة،والوصول إلى الأ هداف المراد تحقيقها.

1. أهمية التشخيص المالي:

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء، وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، من خلال تقديم المعلومات والبيانات المفيدة والملائمة لها، كما يعتبر التشخيص المالي وسيلة مهمة للتنبؤ بفشل المؤسسة،فهو منهج اتجاه لتعزيز القدرة التنبؤية، وتزداد دقته كلما استخدم بكفاءة أكثر.

وتتجلى أهمية التشخيص المالي في النتائج المتوصل إليها من تطبيق تقنية التشخيص المالي، ومن بين هذه النتائج التي تتخذ على أساسها القرارات من مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة نجد:[1]

–تحديد نسبة الكفاءة باستعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية؛

– تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة؛

– تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع؛

– تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة؛

– تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية للمؤسسة وإمكانية تسديد ديونها؛

– إمكانية السماح بالاقتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر؛

– تقديم حكم على السياسات المالية ومدى تحقيقها وفعاليتها وبالتالي الحكم على كفاءة المديرين أو المسؤولين على مالية المؤسسة؛

– اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات نتيجة لوجود إمكانية لذلك؛

– استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغير اتجاه المؤسسة.

[1] خمقاني بدر الزمان: مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أدوات التشخيص المالي للمؤسسة، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي: 22– 23 ماي 2012، ص 3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يعتبر التشخيص المالي من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات وكقاعدة هامة تتخذ على أساسها قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة،أو كل من تهمهم وضعية المؤسسة واستغلالها، سواء كمساهمين أو مقرضين ...

2. أهداف التشخيص المالي:

إن غايات التشخيص المالي تتوقف على المختص المحلل نفسه، وكذلك على الأهداف التي ترغب المؤسسة في الوصول إليها، وتنقسم عادة إلى قسمين:[1]

2-1أهداف تتعلق بالمختص المحلل الداخلي للمؤسسة:

إن هذا المحلل يهتم بالتشخيص المالي الذي يهدف إلى وضع قاعدة معلومات عن المؤسسة تسمح بتسيير المسيرين داخلها على سياسة تطورية تساعدهم على العمل الحسن والإدارة الجيدة لأي عملية داخل المؤسسة والتحكم فيها.

2-2أهداف تتعلق بالمختص المحلل الخارجي للمؤسسة:

إن الهدف من التشخيص المالي في هذه الحالة هو الدراسة والكشف عن جانب واحد أو عدة جوانب مالية في المؤسسة، حسب طبيعة المختص المحلل مثل القدرة على السداد، حالة خزينة المؤسسة والقدرة على التمويل الذاتي، إذا كان المحلل عبارة عن بنك يريد التأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل، والوفاء بديونها على المدى القصير، وهذا الجانب يهم المورد كما تهم المردودية والأرباح المساهمين الذين يبحثون عن تعظيم ثروتهم.

ونجد أن الهدف العام للتشخيص المالي هو استنباط الصحة المالية للمؤسسة، وتقييم العناصر التي تساهم في توجيه عملية اتخاذ القرار لتغيير إيجابي للوضعية المالية للمؤسسة وتطويرها.

ولهذا يمكن تلخيص أهداف التشخيص المالي فيما يلي:[2]

- مراجعة مدققة لقوى ونقائص كل وظيفة داخلية للمؤسسة ونظام الإدارة السائد؛
- تقييم سيناريوهات المحيط المرتقبة التي لها علاقة مع المؤسسة؛
- تقدير تطور نشاطات المؤسسة وحجمها مقارنة بالقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة؛
- تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف المحتملة للمؤسسة؛

[1] Kamel hamdi : le diagnostic financier, <<es-Salem>>cheraga, 2001,(p-p : 66-67).

[2] برجم حنان: التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة الأشغال البحرية للشرق، عنابة)، مذكرة ماجستير، مالية المؤسسة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، ص14.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تقديم الأسباب الأساسية لاختلال توازن المؤسسة؛

– تحديد إجراءات التقويم الضرورية للوصول إلى الأهداف المرجوة؛

– ترتيب الإجراءات المقترحة على حسب أولوية تطبيقها.

يمكن القول أن التشخيص المالي يؤكد لنا سوء تسيير المؤسسة إذا كانت تعاني من صعوبات، ومحاولة الإجابة على مدى قابلية هذه الأخيرة أو عدم قابليتها على استرجاع أدائها.

المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب الوضع المالي القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها وتتمثل فيما يلي:[1]

1. تحليل الهيكل المالي:

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمر دودية المالية الملائمة...الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2. تقييم النشاط والنتائج:

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربح، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3. تقييم المردودية:

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سبق ذكره، (ص–ص: 52–53).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4تحليل التدفقات المالية:

يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن استخدام جداول التدفقات المالية في تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز وذلك الفائض، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

كل هذه الوسائل وغيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ القرار، إذ تمثل الأرضية الأساسية التي تجعل المسير يتخذ قرارهاستنادا إلى أسس دقيقة وموضوعية.

المبحثالثاني: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

يرتكز اهتمامنا في هذا المبحث على دراسة القوائم المالية التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمحللين الماليين، باعتبارها أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي في أداء وظيفته وهي: الميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة، والملاحق.

المطلب الأول: الميزانية

سنحاول التطرق إلى مفهوم الميزانية، أهميتها، وأخيرا العناصر التي تحتوي عليها الميزانية.

1. تعريف الميزانية:

تعرف بأنها ذلك الجردالذيتقوم به المؤسسة في وقت معين كل شهر، أو ثلاثة أشهر، أو أربعة أشهر، أو ستة أشهر أو على الأقل مرة في كل سنة، في نهاية الدورة المحاسبية لمجموع ما تملكه المؤسسة من أصول ولكل ما عليها من ديون، والفرق بين ما تملكه من أموال وما عليها من ديون تمثل ذمتها المالية أو حالتها الصافية أي ما تملكه من أموال خاصة.

ومجموع الأموال الخاصة والديون المختلفة تكون الخصوم التي تساوي قيمة الأصول، وتظهر لنا مصادر الأموال المستعملة من طرف المؤسسة، رأسمالها الخاصواحتياطاتها والقيم التي تحوزها لمدة معينة من الديون المختلفة.[1]

[1] ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 17.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. أهمية الميزانية:

تتجلى أهمية الميزانية في:[1]

-بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات؛

-تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة الالتزامات بحقوق الملكية لمعرفة مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاماتها؛

- معرفة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة، بقياس نسب التداول والسيولة؛

- معرفة مدى اعتماد المؤسسة التمويل الذاتي بقيمة الأرباح المحتجزة، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية؛

- تقييم قدرة المؤسسة على القيام بواجباتها ووظائفها من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛

- القيام بعمليات التحليل المالي؛

- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛

- معرفة سياسات المؤسسة تجاه استثماراتها المالية.

3. عناصر الميزانية:

تتكون الميزانية من جانبين، أحدهما يمثل الأصول (الموجودات) والثاني يمثل الخصوم (المطاليب)، ويقسم كل من الجانبين إلى عناصر جارية وعناصر غير جارية، ويجب على كل مؤسسة أن تحدد بناءا على طبيعة عملياتها تصنيف موجوداتها الجارية وغير الجارية، ومطاليبها الجارية وغير الجارية كفئات في الميزانية.

3-1 الأصول:

تنقسم عناصر أصول الميزانية من حيث المبدأ إلى قسمين هما: الأصول الثابتة والأصول المتداولة[2]

---

[1] أحمد طرطار، منصر عبد العالي: دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مقاولة إنجاز الأشغال العمومية ERTP تبسة)، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي: 22. 23 ماي 2012، ص10.

[2] كتوش عاشور: المحاسبة العامة، أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2013، (ص- ص: 39-40).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3 1-1 الأصولالثابتة:

وهي تلك الأصول الموجهة للاستخدام الدائم لاحتياجات المؤسسة، وكذا تلك المحتجزة لغايات استثمارية طويلة الأجل، بالإضافة إلى تلك الأصول التي لا ترغب المؤسسة أو لا تستطيع تحقيقها خلال ال12 شهرا التالية لتاريخ نهاية سنتها المالية،ويعبر عن هذا النوع من الأصول وفقا لمدونة الحسابات التي أقرها النظام المحاسبي المالي الجزائري ب "التثبيتات" والمشكلة أساسا من:

–التثبيتات المعنوية: كبرمجيات المعلومات والامتيازات والبراءات ...

–التثبيتات العينية: كالأراضي والمباني والمحلات والمعدات...

– التثبيتات المالية: كسندات المساهمة والحسابات المدينة الملحقة بها...

3-1-2 الأصول المتداولة:

فهي تلك الأصول التي تمثل موضوع عمل المؤسسة والتي تنتظر منها إمكانية التحقيق (بيعها أو استهلاكها) ضمن إطار الدورة الاستغلالية العادية، ويمثل هذا النوع من الأصول المتداولة وفقا لمدونة الحسابات التي أقرها النظام المحاسبي المالي، كلا من حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ، وحسابات الغير، والحسابات المدينة، والحسابات المالية.

3-2الخصوم:

وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج التدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة،فهي تتطلب الدفع من موارد المؤسسة وتنشأ عموما نتيجة التزامات أو عقود قابلة للتنفيذ، وتنقسم إلى:[1]

3-2-1الالتزامات المتداولة:

هيالالتزامات التي على المؤسسة تسديدها خلال عام من تاريخ قائمة المركز المالي، وتشمل الديون قصيرة الأجل، حقوق الموردين التي سيتم سدادها خلال الأشهر المقبلة، أوأي مصروفات مستحقة قريبا.

3-2-2 الالتزامات غير المتداولة:

هي الالتزامات التي سوف تسددها المؤسسة على المدى البعيد.

[1] سامح محمد: القوائم المالية وتقييم المشروعات، موقع الإدارة والهندسة الصناعية،http://samehar.wordpress.com، 3/5/2014 ، 00h: 20، ص 9.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3 2-3رؤوس الأموال الخاصة:

وهي تتمثل في القيمة المتبقية من أصول المؤسسة بعد طرح كل الخصوم، وتعبر حسابات رؤوس الأموال الخاصة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري عن الالتزامات تجاه المؤسسة لذوي حقوق الملكية فهي تحتوي على كل حسابات رأس المال وحسابات الاحتياطات والنتائج، بالإضافة إلى فوارق التقييم. [1]

المطلبالثاني: جدول حسابات النتائج

سنتطرق فيه لمفهوم جدول حسابات النتائج، أهميته، وأخيرا العناصر المكونة له.

1. تعريف جدول حسابات النتائج:

هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية الغرض منه تحليل نتيجة السنة،وبالتالي فإن جدول حسابات النتائج يحللأنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية ويبين مصادر الأموال واستخداماتها من أين أتت وأين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها فهو يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة هذا النشاط ينتج رؤوس أموال ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج يطرح منه إستهلاكاته وفي الأخير نحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة.[2]

2. أهمية جدول حسابات النتائج:

إن حسابات النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس به نجاح عمليات المؤسسة، وتتمثل أهمية هذه القائمة في: [3]

- التعرف على نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- التمييز بين الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير العادية؛
- تقييم كفاءة التسيير في المؤسسة من خلال الأداء المالي حيث يستخدم الربح كمعيار للقياس؛
- التعرف على مقدار الضريبة على الأرباح الواجب دفعها والضغط الضريبي على المؤسسة؛
- معرفة ربحية السهم الواحد للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

[1] كتوش عاشور: مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] مبارك لسلوس: التسيير المالي، (تحليل مدعم بأمثلة محلولة وتمارين)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2001، (ص- ص :24-25).

[3] أحمد طرطار، منصر عبد العالي: مرجع سبق ذكره، ص10.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

يمكن تلخيصها في:[1]

3-1 أعباء الدورة وتتكون من :

-كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة أي استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج؛

- مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف المستخدمين والمصاريف المالية...الخ؛

- كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال الغير العادي للمؤسسة، مثل حقوق على الزبائن غير قابلة للتحصيل، أو الأعباء على الدورات السابقة، أو المؤونات الاستثنائية...الخ.

3-2 منتجات الدورة وتشمل كل من:

- منتوجات الاستغلال: تتكون من مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة والإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية أو المختلطة، وإنتاج المخزون بالإضافة إلى الأداءات المتممة وتحويل أعباء الاستغلال والمنتجات الأخرى؛

- منتوجات خارج الاستغلال:تتكون من منتوجات استثنائية من عمليات التسيير للدورة وكذا منتوجات بيع عناصر الأصول.

3-3 تحليل النتائج:

وتشمل مجموع النتائج الوسيطية التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها إلى أن نصل إلى النتيجة السنوية الصافية وهي على التوالي:[2]

3-3-1الهامش الإجمالي:

يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على خلق الأرباح في إطار النشاط التجاري ويستعمل هذا الرصيد لتحديد حجم المؤسسات التجارية.

3-3-2القيمة المضافة:

تعبر عن الثروة التي تخلقها المؤسسة باستخدام وسائل الإنتاج ويستخدم هذا المؤشر لتحديد نشاط المؤسسات الصناعية.

---

[1] ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص74.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود: التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، (ص- ص: 82- 84).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3 3-3نتيجةالاستغلال:

تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بواسطة عمليات الاستغلال بالإضافة إلى عمليات أخرى ناجمة عن سياسات مختلفة ليس لها علاقة بدورة الاستغلال وهي:

سياسة التمويل المتمثلة في الإيرادات والمصاريف المالية؛

-سياسة الاهتلاك المتمثلة في حصص الإهتلاكات؛

– سياسة التوزيع المتمثلة في حصص الأرباح.

3-3-4 نتيجةخارج الاستغلال:

يعبر هذا الرصيد عن العمليات الاستثنائية التي تحدث داخل المؤسسة، والتي لها علاقة بدورة الاستغلال.

3-3-5النتيجة الإجمالية:

هذا الرصيد ناجم عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بواسطة كل العمليات (الاستغلالية، المالية، الاهتلاك، التوزيع).

جدول رقم (1) : حسابات النتائج حسب المخطط المحاسبي الوطني

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات بضاعة		
60	بضاعة مستهلكة		
80	الهامش الإجمالي		
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزون		
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		
74	أداء خدمات		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة		
62	خدمات		
81	القيمة المضافة		
77	نواتج متنوعة		

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

78	تحويل تكاليف الاستغلال		
63	تكاليف العاملين		
64	ضرائب ورسوم		
65	تكاليف مالية		
66	تكاليف متنوعة		
68	مخصصات الإهتلاكاتوالمؤونات		
83	نتيجة الاستغلال		
79	نواتج خارج الاستغلال		
69	تكاليف خارج الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
83	نتيجة الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية		
889	ضرائب على الأرباح		
88	نتيجة السنة المالية		

المصدر:زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، (ص- ص: 82-83).

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

سنقوم في البداية بإعطاء مفهوم لقائمة التدفقات النقدية، ثم أهمية هذه القائمة، مكوناتها، وطرق إعدادها.

1. مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

هي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية الأخرى، مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فالمقرض في الأجل القصير يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية أكثر من اهتمامه بالربحية لضمان تحصيل ديونه قصيرة الأجل.

والمستثمر يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية لأهميتها في تحديد سعر السهم في السوق، فمن المعروف أن توزيعات الأرباح تؤثر على سعر السهم، فإذا لم يكن لدى المؤسسة نقد جاهز فإنها لن تقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين حتى ولو أنها حققت ربحا.[1]

2. أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر استخدامات الأموال، والتي تعرضها كل من جدول حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا.

وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخليةوتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.[2]

3. مكونات قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية لتقديم المعلومات الآتية للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين:[3]

-التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة الرئيسية الثلاثة للمشروع التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية؛

-أسباب الاختلافات بين صافي الربح المحاسبي(تطبيقا لأساس الاستحقاق والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما) وبين صافي التدفقات النقدية؛

-أثر التدفقات النقدية على المركز المالي للمشروع.

وقد حدد المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95 محتوى قائمة التدفقات النقدية والتي يجب أن تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التالية:

---

[1] فايز سليم حداد: الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009، ص40.

[2] لزعر محمد سامي: مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص156.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3 1التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وهي التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، ويتم احتساب صافي التدفقات النقدية من العمليات بإجراء تعديل على رقم صافي الدخل المستخرج من قائمة الدخل، ومن ميزات هذه الطريقة أنها تبين لمستخدمي القوائم المالية مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات.[1]

ومن الأمثلة على الأنشطة التشغيلية:[2]

–المشتريات النقدية؛

– المبيعات النقدية؛

–تحصيلات المدينين التجاريين؛

– التسديدات للدائنين التجاريين؛

– المصروفات التشغيلية النقدية مثل مصاريف الإيجار والرواتب والمصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع ولا يدخل ضمنها الاهتلاكات والأصول غير الملموسة لكونها مصروفات غير نقدية.

3–2 التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات طويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.[3]

ومن الأمثلة عليها:

– النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات؛

– النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل؛

– النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل؛

–المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

---

[1] فايز سليم حداد: مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] محمود عبد الحليم الخلايلة: التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الطبعة الرابعة، 2007، ص198.

[3] فايز سليم حداد: مرجع سبق ذكره، ص176.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3 3التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة على ذلك:[1]

– النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال ؛

– النقد المتحصل من إصدار السندات طويلة الأجل؛

– النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية؛

– النقد المدفوع على توزيع الأرباح؛

– النقد المدفوع لتسديد السندات؛

– النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

4. طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

إن قائمة التدفقات النقدية المستحصلة من الأنشطة التشغيلية توضح صافي المبالغ النقدية المستلمة والمدفوعة خلال الفترة المالية للفقرات التي تظهر عادة في قائمة الدخل، هذه التدفقات يمكن احتسابها بطريقتين:[2]

4–1 الطريقة المباشرة:

بموجب هذه الطريقة يجري أولا تنزيل المشتريات النقدية والمصاريف التشغيلية النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل كخطوة أولى، بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال العام،ثم يضاف رصيد النقدية أول العام للوصول إلى رصيد النقدية في نهاية العام.

4–2 الطريقة غير المباشرة:

تبدأ الطريقة غير المباشرة باحتساب التدفقات النقدية مع صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وتقوم بشكل غير مباشر بتعديله في ضوء الفقرات غير النقدية التي أثرت على تحديده، وهو ما يعني أن الطريقة غير المباشرة تعدل صافي الدخل بدلا من تعديل الفقرات الظاهرة في قائمة الدخل بشكل إنفرادي وتتضمن عملية التعديل:

– التغيرات في الأصول المتداولة(غير النقدية) وكذلك الخصوم المتداولة؛

[1] مفلح عقل: مرجع سبق ذكره، ص177.

[2] منير شاكر وآخرون: مرجع سبق ذكره، (ص– ص: 147–149).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفقرات المضمنة بموجب الدخل والتي لا تؤثر على النقدية.

إن من الأمثلة على المصاريف التشغيلية التي لا تؤثر على النقد هي مصاريف الاهتلاك، لأنها تستلزم عمليات دفع نقدي، ولذلك ينبغي استبعاده عند قياس النقدية، وبما أن صافي الدخل هو نقطة البدء في قياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، بموجب الطريقة غير المباشرة فإن مصاريف الإهتلاك ينبغي أن يعاد إضافتها إلى صافي الدخل.

المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة

سوف نقوم بعرض مفهوم جدول تغيرات الأموال الخاصة وأهم مميزاته.

1. مفهوم جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يتطلب النظام المحاسبي المالي و المعيار **IAS** أن تقوم المنشأة بعرض قائمة التغيرات في الأموال الخاصة كجزء منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تحليل حركات الأموال الخاصة خلال الدورة المحاسبية.[1]

ومن أهم العناصر التي يجب إظهارها في جدول تغيرات الأموال الخاصة ما يلي:

- النتيجة الصافية للدورة؛
- أثر تغيرات الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المحاسبية؛
- كل عناصر النواتج والأعباء والأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة؛
- العمليات الخاصة بزيادة و نقصان الأموال الخاصة؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.

2مزايا جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يحقق جدول تغيرات الأموال الخاصة المزايا الآتية:[2]

- معرفة التغيرات التي حدثت للأموال الخاصة خلال الفترة؛
- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة أو المتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي: (تغيرات في الاحتياطات، توزيع الأرباح للشركة المجمعة).

[1] حكيم قرفي: تقييم وإدراج الأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي الجديد (دراسة حالة الميناائية ، سكيكدة EPS)، مذكرة ماجستير، محاسبة وتدقيق، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 2011–2012، ص59.

[2] المرجع السابق، ص59.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الخامس: الملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة،وهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة والضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة ويشمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية :[1]

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛

– مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات النقدية، قائمة تغيرات أموال خاصة ؛

– المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة،والفروع أو المؤسسة الأم،وكذلك المعلومات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها.

المبحث الثالث: مؤشرات التقييم في التحليل المالي

هناك عدة أدوات تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، إن تفاوت هذه الأدوات فيما بينها يعكس اختلافا في درجة التحليل المطلوبة، وكذلك في مجال استخدام التحليل، بالإضافة إلى احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية المستخدمة في التحليل، وأخيرا التحليل الأفقي والرأسي.

المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

توجد ثلاث مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1. رأس المال العامل

يقصد بتحليل رأس المال العامل دراسة التغيرات الطارئة على الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، بهدف معرفة صافي رأس المال العامل وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص62.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1 1تعريف رأس المال العامل:

يعتبر أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في الحكم على مدى التوازن المالي للمؤسسة، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.[1]

1-2 أنواع رأس المال العامل وطرق حسابه:

توجد أربعة أنواع لرأس المال العامل وهي:

1-2-1 رأس المال العامل الصافي:

يعتبر من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة لإبراز توازنها المالي، في الأجل الطويل، ويظهر رأس المال العامل الصافي مقدار ما تحتفظ به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها، والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركية من الأصول المتداولة، فتكون المؤسسة قد هيأت لها أموالا دائمة لتغطيتها،[2] ويتم حسابه بطريقتين: [3]

طريقة أعلى الميزانية:

يحسب رأس المال العامل الصافي من خلال الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

طريقة أسفل الميزانية:

يحسب وفق هذه الطريقة من خلال الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل الصافي= الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود: مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] مبارك لسلوس: مرجع سبق ذكره، ص31.

[3] خميسي شيحه: التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص71.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1 2-2رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، و هنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملاذا لها في الحصول على قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة، ويكتب بالعلاقة التالية:[1]

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون

1-2-3 رأس المال العامل الخاص:

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة ويكتب بالعلاقة التالية:[2]

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

1-2-4 رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد به مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، وقيم غير محققة، وقيم جاهزة.[3]

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

1-3 العوامل المؤثرة على صافي رأس المال العامل:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على صافي رأس المال العامل وهي:[4]

-طبيعة **العملية الإنتاجية**:فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس المال العامل أكبر؛

-**طبيعة المواد الأولية المستخدمة**: من حيث مدى توافرها في الأسواق بشكل دائم، أم أنها موسمية يجب شرائها في موسمها وتخزينها وبالتالي تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر؛

[1] مبارك لسلوس: مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود: مرجع سبق ذكره، ص50.

[3] خميسي شيحة: مرجع سبق ذكره، ص74.

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم: مرجع سبق ذكره، ص162.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

طبيعة العملية التسويقية: بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات وهذا يعني انخفاض رأس المال العامل أو أن انخفاض معدل دوران المبيعات يؤذي إلى ارتفاع رأس المال العامل؛

– **طبيعة الائتمان والتحصيل:** بمعنى أنه كلما كانت قدرة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من القدرة التي عليها المؤسسة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس مال عامل أقل.

1-4 الحالات الممكنة لصافي رأس المال العامل:

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى وعموما هناك ثلاث حالات لصافي رأس المال العامل:[1]

. **رأس المال العامل الصافي موجب FR>0**:يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية؛

. **رأس المال العامل الصافي معدوم FR=0**: يعني أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز؛

. **رأس المال العامل الصافي سالب FR<0**: يشير هذا المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة.

1-5 التغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابها:

إن رأس المال العامل لا يبقى ثابتاوإنما يتبدل حجمه مع تطور المؤسسة ومع التغيرات التي تطرأ على عناصر الموجودات والمطاليب،وهناك عدة عوامل تؤثر على حجم رأس المال العامل فبعضها يزيد من قيمته والبعض الآخر يخفضها ومن هذه العوامل:[2]

العوامل التي تزيد من حجم رأس المال العامل:

– زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل؛

– التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية.

[1] الياس ين ساسي، يوسف قريشي: مرجع سبق ذكره، ص83.

[2] سليمان دحوا: دور تحليل الميزانية المالية في التشخيص المالي للمؤسسة، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي: 22-23 ماي 2012، ص5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

العوامل التي تخفض من حجم رأس المال العامل:

- اقتناء أصول إنتاجية جديدة؛
- تسديد القروض طويلة المدى؛
- نقصان قيمة الأموال الخاصة؛
- تسديد عائداتالأسهم؛
- ظهور خسائر في نهاية السنة المالية.

2الاحتياج من رأس المال العامل:

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر، تتولدهذهالاحتياجاتعندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج من رأس المال العامل.

2-1 تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل وكيفية حسابه:

يمكن تعريف الاحتياجاتمن رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري،وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:[1]

الاحتياجات من رأس المال العامل= (الأصول المتداولة - النقدية)- (الديون قصيرة الأجل-ا لسلفات المصرفية)

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود: مرجع سبق ذكره، ص52.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والشكل التالي يوضح الاحتياج من رأس المال العامل.

شكل رقم (6) : الاحتياج من رأس المال العامل

<table>
<tr><td colspan="6">احتياجات الدورة</td></tr>
<tr><td colspan="2">أوراق قبض</td><td>زبائن</td><td>سندات توظيف</td><td>منتجات تامة</td><td>مواد أولية</td></tr>
<tr><td rowspan="3">احتياجات رأس المال العامل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td>أوراق دفع</td><td>ديون الاستغلال</td><td>ديون الشركاء</td><td>موردون</td><td>ديون مخزونات</td></tr>
<tr><td colspan="5">موارد الدورة</td></tr>
</table>

المصدر: مبارك لسلوس: مرجع سبق ذكره، ص34.

2-2أنواعالاحتياجات من رأس المال العامل:

توجد ثلاث أنواع من الاحتياجات:[1]

2-2-1 احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: يمثل الفرق بين الاحتياجات الدورية والموارد الدورية.

احتياجات رأس المال للاستغلال= احتياجات دورة الاستغلال- موارد دورة الاستغلال

2-2-2احتياجاترأس المال العامل خارج استغلال:

هو الفرق بين الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال والموارد الدورية خارج الاستغلال

احتياجات رأس المال العامل خارج استغلال=الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال- الموارد الدورية خارج الاستغلال

[1] خميسي شيخه: مرجع سبق ذكره، (ص- ص: 75-77).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2 2-3الاحتياجات الإجمالية لرأس المال العامل:

هو مجموع احتياجاترأس المال العامل للاستغلال واحتياجاترأس المال العامل خارج الاستغلال.

الاحتياجات الإجمالية لرأس المال العامل= احتياجات رأس المال العامل للاستغلال+ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

2-3 تغيرات الاحتياجات من رأس المال العامل:

إن طبيعة ومستوى نشاط المؤسسة وأيضا التحكم في دورة الاستغلال ينتج عنه تغير مستمر في احتياجات رأس المال العامل التي نوجزها في الحالات التالية:[1]

. احتياجات رأس المال العامل الموجب أي BFR>0:

الديون قصيرة الأجل دون التسبيقات البنكية لا تغطي احتياجات التمويل الدورية ومنه يتولد احتياجات رأس المال العامل.

. احتياجات رأس المال العامل المعدوم أي BFR=0:

الاحتياجات الدورية تغطى كليا بموارد التمويل الدورية، ومنه لدى المؤسسة رأس مال عامل كافي، وهنا يتحقق توازن المؤسسة.

. احتياجات رأس المال العامل السلبي أيBFR<0:

للمؤسسةفائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

3. الخزينة:

3-1 تعريف الخزينة:

هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، فالخزينة تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي في المؤسسة وتحسب كما يلي: [2]

الخزينة الصافية= القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

[1] شعابنية سعاد: المؤشرات المالية النسبية والمطلقة ودورها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي:22-23 ماي 2012، ص12.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود: مرجع سبق ذكره، ص53.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أو عن طريق: [1]

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – الاحتياج من رأس المال العامل

3-2مكونات عناصر الخزينة:

تنقسم عناصر الخزينة إلى قسمين:[2]

3-2-1 أصول الخزينة:

تتكون من:

سندات الخزينة: يتم شراؤها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات وفوائدها.

خصم الأوراق التجارية:هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة.

الحسابات الجارية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت.

الصندوق: هي الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

وكخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة.

3-2-2 خصوم الخزينة:

السلفات المصرفية:

السحب على المكشوف: هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين

3-3الحالات الممكنة للخزينة:

منخلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات التالية:[3]

---

[1]Béatrice et Francis grandguillot : analyse financière, gualino, paris, 5e édition, 2001, p 104.

[2] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسة، دراسة حالة مطاحن الواحات، ورقة مقدمة من الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة ...التحدي ISA والمعايير الدولية للمراجعة IFRS، جامعة ورقلة، يومي:13- 14ديسمبر 2011، ص24.

[3] لزعر محمد سامي: مرجع سبق ذكره، ص97.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الحالة الأولى:الخزينة الصفرية

وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل،وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

الحالة الثانية: الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة،الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالةالثالثة:الخزينة السالبة

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل،وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى مواد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

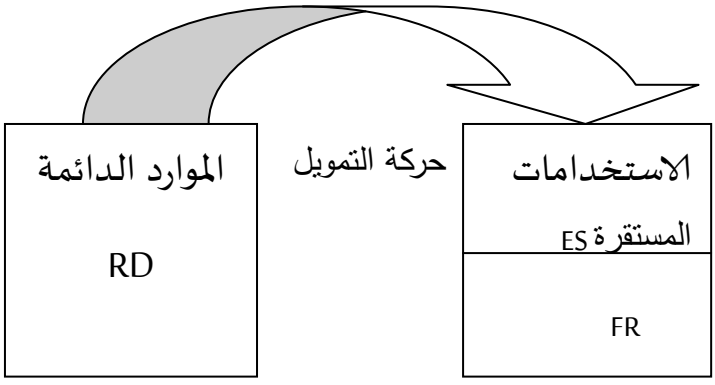
3.3 شروط التوازن المالي:

لكي يتحقق التوازن المالي في المؤسسة يجب أن يتحقق مايلي: [1]

الشرط الأول:

رأس المال العامل الصافي موجب، أي أن FR>0 ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

FR>0=RD>ES

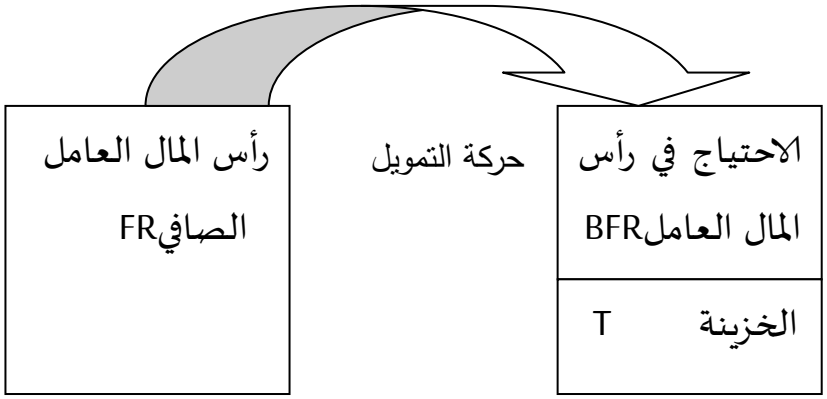


[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سبق ذكره، (ص- ص: 86-88).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

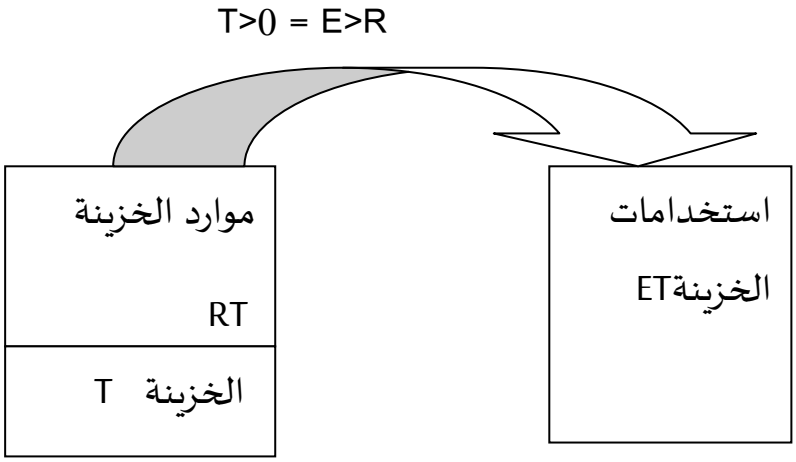
الشرط الثاني:

أن يغطي رأس المال العامل الصافي الاحتياج من رأس المال العامل أي: FR>BFR إذ لايكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.



الشرط الثالث:

خزينة موجبة أيT>0ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر، ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم وضعية المؤسسة.

1. تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف منها:[1]

– النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة مابين بندين من بنود القوائم المالية.

– النسبة المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر واحد أو عدة عناصر مع عنصر آخر أو عدة عناصر أخرى وتكون هذه العلاقة على شكل نسبة مئوية.

– النسبة المالية هي عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية احدهما البسط والآخر المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا.

2. مزايا التحليل المالي بالنسب:

تتميز النسب المالية بالعديد من المزايا أهمها:[2]

– تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثماروالاقتراض؛

– إمكانية احتسابها ببساطة ويسر؛

– نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة؛

– تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى؛

– القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية؛

– قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في نسب أخرى بحيث يمكن الاستعاضة بنسبة واحدة عن عدة نسب عند تقييم مجال محدد من الأداء.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: تحليل القوائم المالية مدخل نزري تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص127.

[2] هيثم محمد الزعبي: مرجع سبق ذكره، ص223.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3. أسس التحليل المالي بالنسب:

هناك مجموعة من القواعد التي يجب على المحلل أخذها بعين الاعتبار عند استخدام هذه النسب ومن بين هذه الأسس مايلي:[1]

– تحديد الهدف من عملية التحليل المالي بوضوح: على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة كخطوة أولية وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله واختياره التسلسل المنطقي الصحيح لعملية التحليل المالي؛

– تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل:على المحلل أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي سوف يستعين بها والقوائم المالية وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل؛

– تحديد الحدود الدنيا والقصوى المقبولة لكل سنة:تعد نتيجة النسب المسحوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصرأونشاطات المؤسسة لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال، لذلك لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة؛

– وضع نسب معيارية للنسبة المسحوبة:يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المسحوبة لتحليل نشاطات المؤسسة، وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية؛

– اختيار النسب التي تحقق أهداف التحليل: يتجاوز عدد النسب الممكن تجاوزها العشرات، وكل نسبة تؤذي إلى تحقيق هدف يختلف عن النسبة الأخرى، لذلك على المحلل المالي اختار النسبة التي تؤذي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به؛

– تركيب النسب الضرورية والإضافية بطريقة منطقية: عندما يكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسسا تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها:

- يجب أن تؤذي النسب المركبة إلى إيجاد علاقات وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات؛
- يجب أن تؤذي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية مثل علاقة معدل العائد على الاستثمار مع جدوى الاقتراض؛

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود: مرجع سبق ذكره، (ص – ص:288– 230) .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- يجب أن تركب النسب بطريقة تخدم أهدافا محددة مثل نسبة الدخل وحققوق المساهمين بهدف إظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها.

- تحديد المعنى الصحيح والتفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

4. أنواع النسب المالية:

توجد عدة أنواع من النسب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية وهي:

4-1نسب السيولة:

يعكس توازن السيولة قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات الحالية باستخدام الأصول الحالية، ويتم تقييم تطورها في الزمان والمكان،[1] وهناك مجموعة من النسب:

4-1-1نسبة التداول:

هي إحدى النسب المالية الأساسية التي تقاس بها حالة الأمان الواجب أن توفره الإدارة للأموال المستثمرة في المؤسسة، وهي تقيس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من إجمالي أصولها المتداولة، وهذه النسبة تقيس عدد المرات التي يمكن للأصول المتداولة أن تغطي بها مطلوباتها المتداولة، ويمكن حساب نسبة التداول كمايلي: [2]

نسبة التداول= الموجودات المتداولة / الخصوم المتداولة

وتعتبر نسبة التداول 1:2 نسبة عادلة لمعظم القطاعات، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح فإن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وقد

يشير إلى أن المؤسسة ليست في وضع مالي جيد إلا أنه لا يعني بالضرورة أنها ستتعرض للإفلاس أو التصفية.[3]

4-1-2نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة

[1]Béatrice et francisgrandguillot : analyse financière, gualino, paris, 6eedition, 2009, p141.

[2] محمد قاسم خضاولة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 45.

[3] فهمي مصطفى الشيخ: التحليل المالي،SME FINANCIAL، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص32.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول السهلة التحويل إلى نقديةوقد جرى العرف على اعتبار نسبة 100% أو 1:1 نسبة مرضية وملائمة بشكل عام على أساس أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله ويغطيه دينار من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة قصيرة.[1]

وهذه النسبة تختلف عن نسبة التداول في أنها تستبعد المخزون من الأصول المتداولة نظرا لأنه يعتبر أقل الأصول المتداولة سيولة، فالأصول المتداولة تختلف من حيث درجة سيولة كل منها، ففي حين أن النقدية والأوراق المالية كأذونات الخزينة تعتبر من الأصول السائلة النقدية، فإن الذمم المدينة وأوراق القبض تعتبر من الأصول الأقل سيولة، كما أن المخزون يعتبر أقل الأصول المتداولة سيولة نظرا لأن تحويله إلى نقدية يحتاج إلى وقت لإيجاد المشتري المناسب والتفاوض على السعر، ولذلك يمكن النظر إلى هذه النسبة كمقياس للسيولة الحقيقية في المؤسسة.[2]

4-1-3نسبة السيولة الجاهزة:

نسبة السيولة الجاهزة= النقدية / الديون قصيرة الأجل

توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون، وعليه فهي تبين للمؤسسة، هل يجب أن تحصل جزءا من الذمم، أو هي مجبرة على بيع البعض من مخزوناتها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل وتوجد نسبة أخرى لقياس درجة سيولة المؤسسة وهي: [3]

نسبة السيولة إلى رأس المال العامل= المخزون / (الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل)

4-2 نسب النشاط:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات أو مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة وأهم نسب النشاط هي:

---

[1] محمد سعيد عبد الهادي: الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص159.

[2] فايز ثيم: مبادئ الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، (ص- ص:38-39).

[3] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود: مرجع سبق ذكره، (ص- ص: 38- 39).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4 2-1معدل دوران الأصول الثابتة:

وتستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدامأصولهاالثابتة لأجل تحقيق المبيعات[1]، إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المؤسسة تستخدم أصولها بكفاءة لتوليد المبيعات، كما أن انخفاضها يعني أن هناك زيادة غير مرغوب فيها في الاستثمار في الأصول الثابتةوتحسب:[2]

نسبة دوران الأصول الثابثة= المبيعات / صافي الأصول الثابثة

4-2-2 معدل دوران الأصول:

وتحسب: [3]

معدل دوران الأصول= المبيعات /مجموع الأصول

تبين هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتحقيق أكبر قدر من المبيعات مقارنة مع الشركات المنافسة.

4-2-معدل دوران الأصول المتداولة:

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:[4]

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة

هذا المعدل هو مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تتعاطى الأعمال التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة، أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل، وعكس ذلك يعني عدم استخدام رأس مال عامل بكفاية، إما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات أو زيادة الاستثمار.

[1] مفلح عقل: مرجع سبق ذكره، ص225.

[2] محمد قاسم خضاولة: مرجع سبق ذكره، ص48.

[3] فايز ثيم: مرجع سبق ذكره، ص41.

[4] مفلح عقل: مرجع سبق ذكره، ص228.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4 2-4 معدل دوران المخزون:

تعكس هذه النسبة عدد مرات دوران المخزون في المؤسسة خلال العام ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي: [1]

معدل دوران المخزون= المبيعات / متوسط المخزون

وتقيس هذه النسبة السرعة التي يتم بها تحويل المخزون إلى مبيعات أو مدى قدرة البضاعة في المخزن على توليد المبيعات، وبالتالي كلما ارتفع هذا المعدل كلما كان ذلك أفضل من وجهة نظر المقرضين و كلما دل ذلك على مركز سيولة جيد للشركة، ومن وجهة نظر الإدارة يدل ذلك على تحسن في كفاءة إدارة المخزن.

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار إلى أن معدل دوران المخزون المنخفض يدل على تعطيل موارد الشركة خصوصا وأن لهذا المخزون تكلفة احتفاظ (تخزين) وإمكانية حدوث تلف للمخزون كلما انخفض معدل دورانه، أما معدل دوران المخزون المرتفع بشكل كبير جدا فانه ينذر باحتمال نفاذ المخزون وتعطيل الخطوط الإنتاجية.[2]

4-2-5 معدل دوران الذمم المدينة:

تقيس هذه النسبة السرعة التي يتم بها تحصيل ديون الشركة وتحويلها إلى نقدية، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كانت درجة السيولة أعلى للذمم المدينة وكلما دل ذلك على كفاءة مرتفعة في تحصيل الذمم المدينة، وكذلك في كفاءة الأموال المستثمرة فيها، ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:[3]

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة / متوسط الذمم المدينة

ولابد من الأخذ بعين الاعتبار إلى أن ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة بشكل كبير قد يعني وجود تشدد كبير في سياسة الائتمان، أما انخفاضه بشكل كبير فيعني تساهل في سياسة الائتمان واحتمالية حدوث ديون معدومة.

---

[1] عهود عبد الحفيظ علي الخضاونة: مبادئ الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص71.

[2] فايز سليم حداد: مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] المرجع السابق:(ص– ص: 71-72).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4 2-6 متوسط فترة التحصيل:

تحسب كما يلي: [1]

متوسط فترة التحصيل= الذمم المدينة ×365 / المبيعات

تبين هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحصيل الذمم المدينة.

4-3نسب الهيكل التمويلي:

تمكننا هذه النسبة من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويليفي تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

4-3-1نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت النسبة أقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الخصوم، ونكتب نسبة التمويل الدائم كمايلي:[2]

نسبة التمويل الدائم= (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة)

4-3-2نسبةالتمويل الخاص:

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان، وتكتب هذه النسبة كمايلي:

نسبة التمويل الخاص= (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة)

[1] فايز ثيم: مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] مبارك لسلوس: مرجع سبق ذكره، ص45.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4 3-3 نسبة قابلية التسديد:

إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها الوحيد هو التصفية، أي بيع موجوداتها لتسديد ديونها، ومن هنا ونظرا لأن أي مقرض يهمه مصير أمواله التي يهدف إلى استرجاعها بعد الحصول من ورائها على فوائد لمدة معينة، فإنه يقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها ليستطيع قياس مدى ضمان أمواله، وتحسب وفق العلاقة التالية:[1]

نسبة قابلية التسديد= (مجموع الديون/ مجموع الأصول)

وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير،وبالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي العدد0.5.

4-3-4 نسبة الاستقلالية لمالية:

إن الاستقلالية المالية للمؤسسة تتعلق بمديونيتها،لديجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية وفقا للعلاقةالتالية:[2]

نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة /مجموع الديون

وتكون هذه النسبة محصورة بين القيمة 1و2 فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها قدرة كافية للتسديد أو الاقتراض، أما إذا كانت هذه النسبة عند 1 أو أقل منه فهذا يعني تساوي الطرفين و يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون.

4-4نسب المردودية:

تقيس هذه المجموعة من النسب نتيجة السياسات والقرارات المتخذة من طرف مسيري المؤسسة وهي تمدنا بالأجوبة الشاملة حول مدى الفعالية الاقتصادية في تسيير النشاط العام للمؤسسة وهي:[3]

4-4-1المردودية التجارية:

المردودية التجارية= نتيجة الدورة الصافية / المبيعات الصافية

[1] ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] المرجع السابق: ص54.

[3] فروم محمد الصالح: مرجع سبق ذكره، ص176.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتوضح هذه النسبة المقدار المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية مما يساعد إدارة المؤسسةعلى تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

4-4-2المر دودية الاقتصادية:

تحسب كالتالي:

المردودية الاقتصادية=الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية

تقيس هذه النسبة الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة وتسمى كذلك المردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تتحقق قبل عمليات الإهتلاكوالعمليات المالية وعمليات التوزيع، والنتيجة بين العائد من استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة.

4-4-3المردودية المالية:

المردودية المالية= نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

تفيد هذه النسبة في حساب المبلغ من الأرباح الصافية الذي يعود على الشركاء أو المساهميندون غيرهم وتعتبر هذه المر دودية الممثل الرئيسي للمر دودية العامة للمؤسسة.

المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي

تتعدد صور وأساليب التحليل المالي والتي تعتمد في مجملها على منهج المقارنات

1. التحليل الأفقي:

والذي يرتكز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى، فالتحليل الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية لدورة معينة لجدول حسابات النتائج.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية لأخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة، وهذا بطبيعة الحال يتطلب

توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات، و يمكن القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية،كما يمكن أن نسمي هذه الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعني تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة عبر الزمن.[1]

ومن أجل حساب التحليل الأفقي نتبع الخطوات التالية:[2]

-تحديد سنة أساس وعادة ما تكون هذه السنة هي السنة السابقة للسنة التي يتم تحليل قوائمها ويطلق عليها سنة المقارنة؛

-تحديد التغير في قيمة كل عنصر من عناصر القوائم المالية، وهو عبارة عن الفرق بين قيمة ذلك العنصر في سنة الأساس وقيمته في سنة المقارنة؛

- إذا كانت معرفة التغير المطلق في قيمة العنصر مفيدة في مجال التحليل،فإن تحويل ذلك التغير إلى نسبة يترتب عليه إظهار التغير النسبي للعنصر مما يوفر دلالة أفضل للتحليل.

وتحسب نسب التغير كمايلي:

نسبة التغير=(القيمة في سنة المقارنة - القيمة في سنة الأساس) / القيمة في سنة الأساس ×100

ويساعد التحليل الأفقي على:[3]

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي وقائمة الدخل خلال فترة زمنية معينة؛
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها؛
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المؤسسة؛
- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.

[1] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش: مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] محمد عباس بدوي: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص347.

[3] عبد الحليم كراجه وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص188.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. التحليل العمودي(الساكن):

يرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط العلاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال والمؤشرات المالية ويسمى أيضا بالتحليل المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقسيم أداء المؤسسة في الوقت الحالي،كما يطلق أيضا على هذا النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، ويهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية، هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ في الاعتبار تطورها وأدائها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط مع بعض النسب المالية.[1]

[1] مداني بن بلغيث، عبد االقادردشاش: مرجع سبق ذكره، ص14.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى إبراز أهم القوائم المالية المستخدمة في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وهي الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية،جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق والأدوات المستخدمة في التحليل المالي والمتمثلة في المؤشرات والنسب المالية التي تعطي معلومات حول السيولة والربحية ونشاط المؤسسة، وكذلك كل من التحليل الأفقي والعمودي الذي يتم تطبيقه على الميزانية وجدول حسابات النتائج.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث:

تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية لإنتاج البوليتلان عالي الكثافة بسكيكدة

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى الأسس العلمية للتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات والنسب المالية الأكثر استخداما في التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على المؤسسة الوطنية لإنتاج مادة البوليتلان عالي الكثافة بالمنطقة الصناعية الكبرى بسكيكدة.

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: نظرة شاملة حول المؤسسة.

المبحث الثاني: التحليل بواسطة القوائم المالية.

المبحث الثالث:التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المئوية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: نظرة شاملة حول المؤسسة

تعتبر المؤسسة الوطنية لإنتاج مادة البوليتلان واحدة من الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية سونطراك الكائن مقرها بالجزائر العاصمة.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية

1- نبذة تاريخية عن الشركة :

بعد الاستقلال عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال المحروقات مما ألزمها ضرورة إنشاء مؤسسات اقتصادية تساهم بقدر واسع في التسيير الحسن والاستغلال الجيد للطاقة التي لا يستهان بها في الأسواق الداخلية والخارجية، لهذا كانت شركة سونطراك أول من أشرف على إنجاز المشاريع الاقتصادية وإقامة منشأة في ميدان المحروقات والصناعات المرتبطة بها، لتعرف بعد ذلك عدة تغيرات في وحداتها خلال السنوات الموالية .

وفي الفاتح سبتمبر عام 1984م وبموجب المرسوم رقم 84/257 وفي إطار إعادة هيكلة شركة سونطراك ظهرت إلى الوجود المؤسسة الوطنية للصناعات البتروكيميائية (ENIP) والتي انحصر نشاطها في تسيير واستغلال وتنمية الصناعات البتروكميائية، ومن أهم منتجاتها البوليتلان دو الكثافة المنخفضة.

ونظرا لفقر واحتياج السوق المحلية الجزائرية إلى مادة البوليتلان دو الكثافة العالية (PEHD) تم توسيع نشاط مؤسسة (ENIP) وذلك بإنشاء مؤسسة بوليماد وذلك لتغطية نسبة الطلب على (PEHD) في السوق الداخلية.

2- تعريف الشركة:

شركة بوليماد تم إنشاؤها في 5 ديسمبر 1990 وتم تقييدها في السجل التجاري وذلك في 09 فيفري 1991 تحت رقم 0170013.B.91، وتم تأسيسها من طرف الشريك الجزائري والذي تمثله المؤسسة الوطنية للصناعات البتروكميائية(**ENIP**) بنسبة 66.66٪ إجمالي الأسهم، والشريك الاسباني (**QuimicaRepsol**) بنسبة 33. 33٪ و قدر رأس مال الشركة أنداك بـ 1723410000دج، ولقد شهدت الشركة خلال المشروع طول مدة الإنجاز، تضاعف في تكاليف الانجاز مما أدى إلى اختلال في التوازنات المالية، وظهور تكاليف إضافية، مما استوجب إعادة هيكلتها ماليا، وقد تم ذلك بموجب قرار

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مجلس الحكومة بتاريخ 2003/06/15 والذي نص على مسح الديون المتعلقة بالتكاليف المالية على القروض التي مولت المشروع، وقد سمح رأس مال الشركة بإدخال شريك ثالث والمتمثل في البنك الجزائري للتنمية "**BAD**" مما استلزم إعادة توزيع نسبة الشركاء في الأسهم وذلك كما يلي: **ENIP** 63.72٪ من إجمالي الأسهم،**Repsol** 23.52٪ من إجمالي الأسهم، **BAD** 12.76٪ من إجمالي الأسهم.

3- الموقع الجغرافي للشركة:

تقع شركة بوليماد بالمنطقة الصناعية الكبرى على بعد 3 كلم شرق مدينة سكيكدة، يحدها من الشرق قوات التدخل الاحتياطي، ومن الغرب المؤسسة الوطنية للبتروكمياء، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب مركب تكرير البترول، وتتربع على مساحة تقدر بـ: 160000 م^2 و تتكون من 161 عامل.

المطلب الثاني: موضوع نشاط الشركة

يكمن نشاط مؤسسة cp2k في استغلال مادة PEHD بكثافة عالية وضغط منخفض يقدر بـ 50 كغ/سم^3 بقدرة إنتاجية 130000 طن/ سنويا وتسويقها على المستوى الداخلي والخارجي، هذه المادة هي أساس صناعة تحويل الأغشية وإنتاج المواد البلاستيكية وتستعمل في المجالات التالية:

1. الزراعة:

- البيوت البلاستيكية، أنابيب الري البلاستيكية، شباك الصيد.

2. الصناعة:

- الحاويات ولوازم السيارات؛
- أنابيب الغاز وأسلاك الهاتف.

منتج البوليتلان يغلف في أكياس بـ 25 كغ ويعتمد في تسويقه إما عن طريق البر أو عن طريق البحر انطلاقا من ميناء سكيكدة ويسعى هذا المركب لتحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق أرباح مالية معتبرة في المستقبل؛
- تزويد السوق الوطنية بمادة البوليتلان؛
- المحافظة على سقف إنتاج مرتفع؛
- مواكبة التكنولوجيا الحديثة في تسيير الإنتاج باقتناء وتحديث الآلات.

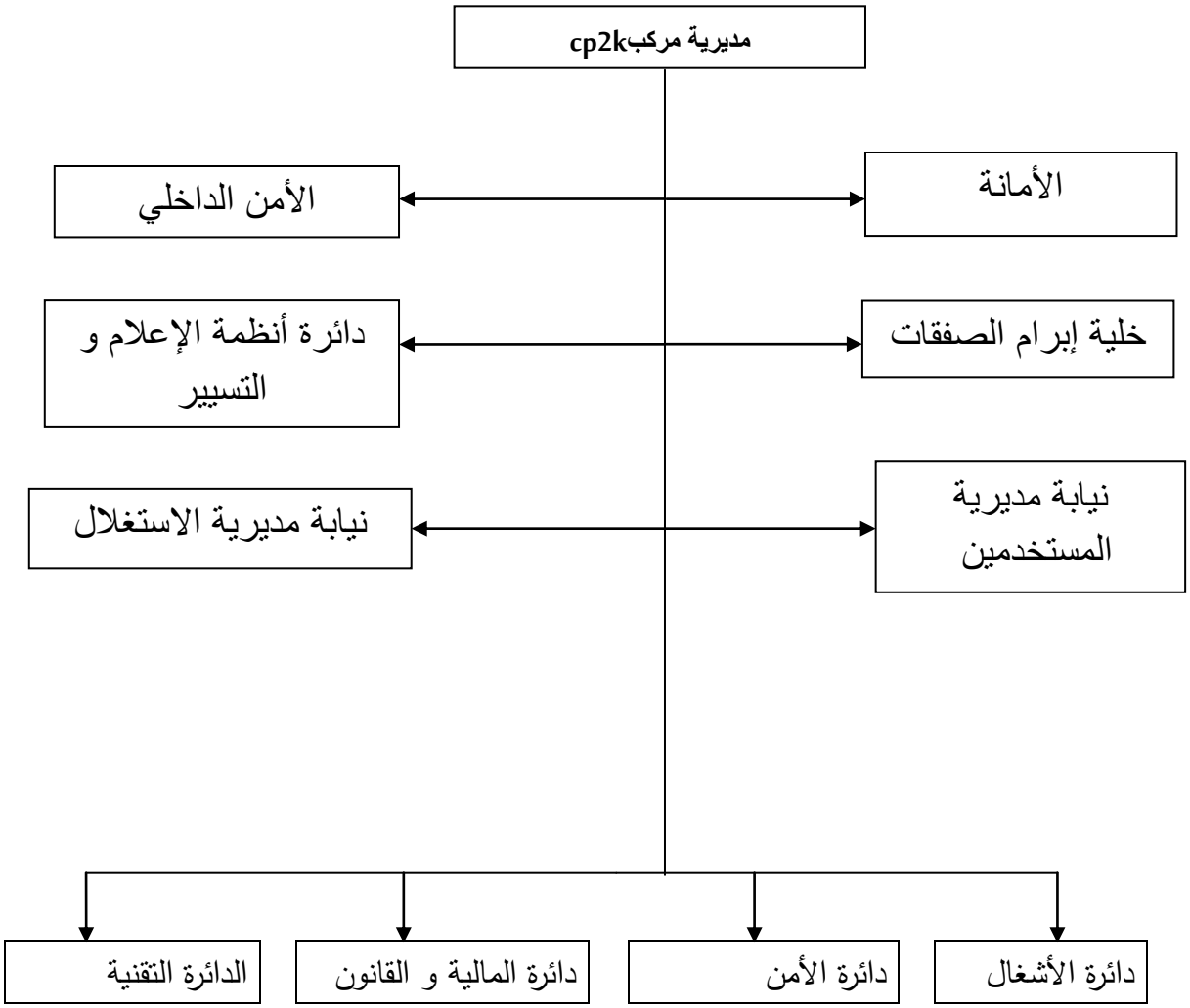
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: التنظيم الإداري للشركة و الإدارة المالية

يعرف التنظيم الهيكلي بصفة عامة بأنه توزيع للمهام والمسؤوليات والوظائف والصلاحيات على الأفراد العاملين داخل المؤسسة سواء كانوا منفذين أو مشرفين مع تحديد العلاقات العمومية والأفقية بين هؤلاء الأفراد.

1. التنظيم الإداري للشركة:

شكل رقم(7) : الهيكل التنظيمي لمركب cp2k

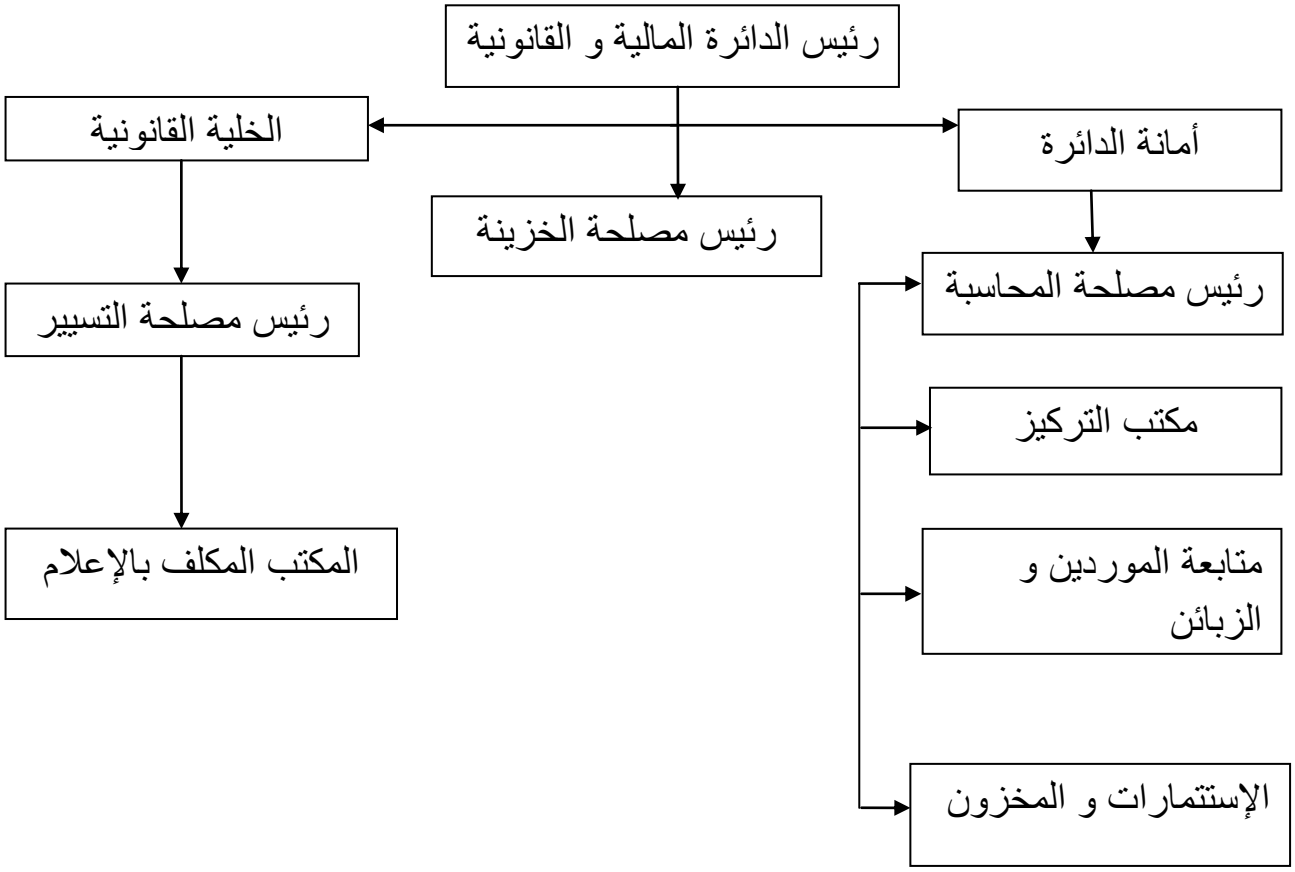


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. التقسيم الإداري و الهيكلي للدائرة المالية:

شكل رقم(8): الهيكل التنظيمي للدائرة المالية و القانونية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

1. رئيس الدائرة المالية و القانونية:

يعمل على الإشراف والسهر على إتمام وانجاز مهام عديدة منها:

- إعداد مخطط التمويل واتخاذ القرارات وتزويد مصلحة معلومات التسيير بالمعلومات اللازمة؛
- تسيير ديون الشركة؛
- تقديم تقارير حول ديون وخزينة المؤسسة للمديرية العامة؛
- الإشراف على السير الحسن لعمل المصالح التابعة لدائرته.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. أمانة الدائرة:

تقوم باستقبال البريد من داخل المؤسسة وتقوم بتدوينه في سجلات مرفوق برقم وتاريخ استلامه كما تقوم بالاحتفاظ بنسخ الملفات وتقوم بكتابة الفاكسات واستقبالها كما تقوم بعملية التنسيق بين المصالح.

3. مصلحة المحاسبة:

تتمثل مهام هذه المصلحة في المساهمة في إعداد السياسة المحاسبية للشركة بمساهمة مسؤولي المهام المحاسبية الأخرى ومتابعة حسابات الشركة.

4. قسم التركيز:

تقوم بتحليل الحسابات وإعداد الميزانيات السنوية ولواحقها بالإضافة إلى الأعمال الأخرى.

5. قسم متابعة الاستثمارات:

تقوم بفتح سند الاستثمار وجمعها وإعداد المقارنة بين نتائج الجرد والسجلات الممسوكة بالإضافة إلى أعمال أخرى.

6. معالجة الموردين و الزبائن:

تقوم بمراقبة الطلبيات والصفقات وتقديم المعلومات اللازمة لمصلحة معلومات التسيير و إرسال سندات التسجيل إلى مصلحة الخزينة.

7. متابعة المخزون:

مسك أمر الخروج المباشر، وأمر الاستلام ومراقبتها كذلك ملئ سند العمليات المختلفة بناءا على الأوامر المستلمة مع وضع الاستهلاك الخاصة بكل شهر.

8. مصلحة الخزينة:

وهي المصلحة التي تهتم بتحديد السيولة المتوفرة لدى المؤسسة، لمواجهة الاحتياجات عن طريق تحديد التدفقات وتتلخص مهامها فيما يلي:

- تسيير حسابات البنوك بالعملة المحلية والعملة الصعبة؛
- إعداد مخططات التسديدات والتنفيذات؛
- معالجة ومتابعة الضمانات البنكية؛
- الاهتمام بمعالجة الأجور.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

9. مصلحة التسيير و الإعلام:

فيها رئيس المصلحة والمكلف بالإعلام، ومن مهامه إعداد التقارير الشهرية والسنوية، وتحديد تكلفة الإنتاج وإعداد الميزانيات التقديرية ومتابعتها ومراقبتها والمشاركة في إعداد الميزانية المالية.

المبحث الثاني: التحليل بواسطة القوائم المالية

من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى إعداد الميزانية المختصرة، كذلك كيفية تطبيق أدوات التحليل المالي على الميزانية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: إعداد الميزانية المختصرة لسنة (2011-2012-2013)

1. الميزانية المختصرة لسنة 2011:

من خلال الملحق رقم 1 الذي يمثل الميزانية المالية لسنة 2011 تم الحصول على الجدول التالي:

جدول رقم(2) : الميزانية المختصرة لسنة 2011 الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	النسبة%	الخصوم	المبالغ	النسبة%
الأصول الثابتة	15174055837.08	88.89	أموال دائمة	168236485400	98.56
الأصول المتداولة	1895536519.69	11.11	أموال خاصة	16689350556.20	97.77
قيم الاستغلال	1872107541.13	10.97	ديون طويلة الأجل	134297994.32	0.78
قيم غير جاهزة	22344783.3	0.13	ديون قصيرة الأجل	245943806.25	1.44
قيم جاهزة	1084195.26	0.0063	المجموع	17069592356.77	100
المجموع	17069592356.77	100			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق 1

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

2. الميزانية المختصرة لسنة 2012:

من خلال الملحق رقم 2 الذي يمثل الميزانية المالية لسنة 2012 تم الحصول على الجدول التالي:

جدول رقم(3) : الميزانية المختصرة لسنة 2012 الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	النسبة%	الخصوم	المبالغ	النسبة%
الأصول الثابتة	14586953430.80	91.39	أموال دائمة	15836942900	99.23
الأصول المتداولة	1373707185.98	8.61	أموال خاصة	15740922337.48	98.62
قيم الاستغلال	1331208097.70	8.34	ديون طويلة الأجل	96020572.00	0.60
قيم غير جاهزة	22720131.51	0.14	ديون قصيرة الأجل	123717707.3	0.77
قيم جاهزة	19778956.77	0.12	المجموع	15960660616.78	100
المجموع	15960660616.78	100			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا علىالملحق 2

3. الميزانية المختصرة لسنة 2013:

من خلال الملحق رقم 3 الذي يمثل الميزانية المالية لسنة 2013 تم الحصول على الجدول التالي:

جدول رقم(4) : الميزانية المختصرة لسنة 2013 الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	النسبة%	الخصوم	المبالغ	النسبة%
الأصول الثابتة	13939343494.91	81.70	أموال دائمة	16910697600	99.12
الأصول المتداولة	3121853889.51	18.30	أموال خاصة	16797052972.01	98.45
قيم الاستغلال	3061434557.28	17.94	ديون طويلة الأجل	113644633	0.66
قيم غير جاهزة	34416167.99	0.20	ديون قصيرة الأجل	150499779.41	0.88
قيم جاهزة	26003164.24	0.15	المجموع	17061197384.42	100
المجموع	17061197384.42	100			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق 3

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

من خلال الميزانيات المالية المختصرة نلاحظ مايلي:

تحليل الأصول:

بالنسبة للأصول الثابتة فقد شكلت نسبتها أغلبية الأصول وهي88,89%، 91,39%، 81,70% للسنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي، وقد ارتفعت هذه النسبة من88,89%إلى 91,39% سنة 2012 أي بنسبة 2,5%، بينما تراجعت هذه النسبة سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 حيث بلغ معدل انخفاضها(9,69%) وهذا راجع إلى انخفاض الأصول المالية غير الجارية والقيم المعنوية.

أما فيما يخص الأصول المتداولة فشكلت النسب التالية: 11,11%، 8,61%، 18,30%للسنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي، حيث انخفضت هذه النسبة من 11,11%إلى 8,61%سنة 2012 أي بنسبة (2,5%) راجع إلى انخفاض قيمة المخزونات، لترتفع بعدها إلى18,30% أي بنسبة% 9,69سنة 2013 وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير للمخزون.

تحليل الخصوم:

فيما يخص الخصوم فقد مثلت الأموال الدائمة أغلبية الخصوم، حيث شكلت النسب التالية: 98.56%، 99,23%، 99,12% للسنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا من 2011 إلى 2012 بنسبة 0.67%وهذا راجع لارتفاع الأموال الخاصة من 97,77%إلى 98,82%لتنخفض بعدها النسبة سنة 2013 إلى 99,12% بسبب زيادة الديون طويلة الأجل.

أما فيما يخص الديون قصيرة الأجل فقد عرفت ارتفاعا سنة 2011 ثم انخفضت في السنتين الأخيرتين.

أما الديون طويلة الأجل نلاحظ ثبات نوعا ما في هذه النسب.

المطلب الثاني: التحليل الرأسي للميزانية و جدول حسابات النتائج

يشمل التحليل الرأسي أو العمودي على دراسة العلاقة الكمية بين العناصر المكونة للميزانية وجدول حسابات النتائج ويقوم هذا العنصر بتحليل نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج إلى مجموعها ويهدف إلى معرفة نقاط القوة والضعف ومدى كفاءة توزيع الموارد المالية على مختلف الاستخدامات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1. التحليل الرأسي للميزانية:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلى البند الرئيسي في الميزانية ألا وهو مجموع الأصول ومجموع الخصوم، حيث تعطي الرقم 100٪ وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(5): التحليل الرأسي لميزانيات المؤسسة (2011-2012-2013) الوحدة: دج

الأصول	المبالغ في 2011	النسبة%	المبالغ في 2012	النسبة%	المبالغ في 2013	النسبة%
الأصول الثابتة:						
تثبيثات معنوية	287225679.43	1.68	226299020.16	1.41	156668552.42	0.91
تثبيتات عينية	14864286278.58	87.08	14333558970.23	89.80	13753577198.86	80.61
قروض وأصول مالية غير جارية	7615746.07	0.04	9129057.41	0.05	7505265.63	0.04
ضرائب مؤجلة على الأصل	14928133	0.08	17966383	0.11	21592478	0.12
مجموع الأصول غير الجارية	15174055837.08	88.88	14586953430.80	91.39	13939343494.91	81.7
الأصول الجارية:	1872107541.13	10.97	231208097.70	8.34	3061434557.28	17.94
مخزونات	-		16950.68	0.0001	-	-
زبائن	1767679.46	0.01	2103982.27	0.013	1478228.24	0.0087
مدينون آخرين	9823199.47	0.06	3447663.25	0.02	13550271.89	0.07
ضرائب	10753904.37	0.06	17151535.31	0.10	19387667.86	0.11
أصول جارية أخرى	1084195.26	0.006	19778956.77	0.12	26003164.24	0.15
خزينة						
مجموع الأصول الجارية	1895536519.69	11.10	1373707185.98	8.60	3121853889.51	18.29
مجموع الأصول	17069592356.77	%100	15960660616.78	%100	17061197384.42	%100
أموال خاصة	(920712488.74)	(5.39)	(2238799634.09)	(4.02)	(2317771277.04)	(3.55)
نتيجة صافية(نتيجة صافية حصة المجمع (1)	(194570623.07)	(1.13)	-	-	-	-
رؤوس أموال خاصة أخرى	17804633668.01	104.3	17979721971.57	112.65	19114824249.05	112.03
حسابات أخرى						
المجموع	16689350556.20	97.77	15740922337.48	98.62	16797052972.01	98.45
الخصوم غير الجارية						
قروض و ديون مالية	55728866.32	0.32	1460650	0.009	-	-
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	78569128	0.46	94559922	0.59	113644633	0.66
مجموع الخصوم غير الجارية	134297994.32	0.78	96020572	0.60	113644633	0.66
الخصوم الجارية						
مور دون وحسبات ملحقة	190458520.35	1.12	60558871.08	0.37	71161570.37	0.41
ضرائب	26068	0.00015	28820.92	0.0001	815473	0.0047
ديون أحرى	55459217.90	0.32	63130015.30	0.39	78522736.04	0.46
مجموع الخصوم الجارية	245943806.25	1.44015	123717707.30	0.77	150499779.41	0.88
مجموع الخصوم	17069592356.77	%100	15960660616.78	%100	17061197384.42	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق 1، 2، 3

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح التحليل الرأسي للميزانية خلال السنوات الثلاثة (2011-2012-2013) نلاحظ:

الأصول غير الجارية تمثل نسبة 88,88 % سنة 2011 لترتفع هذه النسبة إلى 91,39%في السنة الموالية 2012، والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع قيمة التثبيثات العينية، حيث كانت سنة 2011 تمثل 87,08 % لترتفع سنة 2012 إلى89,8 %، أما في سنة 2013 فكانت نسبة الأصول غير الجارية تمثل% 81,7وهي منخفضة مقارنة مع سنتي2011و2012 وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير لقيمة التثبيثات العينية حيث بلغت نسبتها 80,61 %سنة 2013.

أما الأصول الجارية نلاحظ ارتفاعها بشكل كبير في سنة 2013مقارنة مع سنة 2011 و2012 والسبب في ذلك راجع إلى الزيادة الكبيرة في قيمة المخزون.

أما بالنسبة للجانب الثاني من الميزانية والذي يمثل مصادر تمويل المؤسسة (الخصوم، الأموال الخاصة)، نلاحظ أن هناك نسب متقاربة للأموال الخاصة خلال السنوات الثلاثة (2011، 2012، 2013) وهي على التوالي: 97,7% ،98,62% ، 98,45% ، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد في تمويلها على الأموال الخاصة ولا تعتمد إلا على نسبة قليلة من الديون وبالتالي فهي تغطي أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

2. التحليل الرأسي لجدول حسابات النتائج:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي في القائمة، هو رقم الأعمال حيث يعطي الرقم 100% كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(6): التحليل الرأسي لجدول حسابات النتائج (2011، 2012، 2013) الوحدة: دج

البيان	2011	النسبة%	2012	النسبة%	2013	النسبة%
رقم الأعمال	1962126994.13	100	2152141637.03	100	547128731.31	100
تغيير مخزون المنتجات المصنعة	(154161673.27)	(7.85)	246433625.36	11.45	1345574365.46	245.93
إنتاج السنة المالية	1807965320.86	92.14	2398575262.39	111.45	1892703096.57	345.93
المشتريات المستهلكة	1671512435.90	85.18	2868179522.02	133.27	1974154542.43	360.82
خدمات خارجية	53578378.82	2.73	54274465.68	2.52	67590923.09	12.35
خدمات أخرى	160655900.22	8.18	510770436.07	23.73	540025365.37	98.70
استهلاك السنة المالية	1885746714.94	96.10	3433224423.77	159.52	2581770830.89	471.87
القيمة المضافة للإستغلال	(77781394.08)	(3.96)	(1034649161.38)	(48.07)	(689067734.32)	(125.94)
أعباء المستخدمين	318430449.45	16.22	391079000.34	18.17	484620988.38	88.57

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ضرائب و رسوم و مدفوعات مشابهة	20653235.98	1.05	23979965.30	1.11	19133899.38	3.49
الفائض الإجمالي للإستغلال	(416865079.51)	(21.24)	(1449708127.02)	(67.36)	(1192822622.08)	(218.01)
المنتجات العملياتية الأخرى	489745086.82	24.95	85163984.54	3.95	64373979.95	11.76
الأعباء العملياتية الأخرى	157901622.49	8.04	21139037.29	0.98	31851055.81	5.82
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	645301948.24	32.88	653561591.90	30.36	1029462977.06	188.15
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	54312404.80	2.76	13978110.79	0.64	20003473	3.65
النتيجة العملياتية	(676011158.61)	(34.45)	(2025266660.88)	(94.10)	(2169759202)	(396.57)
منتوجات مالية	10722.09	0.0005	505820.63	0.023	3928215.48	0.71
أعباء مالية	247786462.21	12.62	217077043.84	10.08	155566385.52	28.43
النتيجة المالية	(247775740.12)	(12.62)	(216571223.21)	(10.06)	(151638170.04)	(27.71)
النتيجة العادية قبل الضريبة	(923786898.73)	(47.08)	(2241837884.09)	(104.16)	(2321397372.04)	(424.28)
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-	-	-	-
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	(3074410)	(0.15)	(3038250)	(0.14)	(3626095)	(0.66)
مجموع منتجات الأنشطة العادية	2352033534.58	119.87	2498223178.35	116.08	1981008765	362.07
مجموع أعباء الأنشطة العادية	3272746023.31	166.79	4737022812.44	220.1	4298780042.04	785.69
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	(920712488.73)	(46.92)	(2238799634.09)	(104.02)	(2317771277.04)	(423.62)
النتيجة الصافية للسنة المالية	(920712488.73)	(46.92)	(2238799634.09)	(104.02)	(2317771277.04)	(423.62)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق 4، 5، 6

يبين الجدول السابق أن المؤسسة حققت نتيجة صافية سالبة خلال سنوات الدراسة (2011، 201، 2013)، وهي تمثل على التوالي:(46,92%)،(104,02%)،(423,62%) من رقم الأعمال، وذلك لأن النتيجة العملياتية سالبة خلال السنوات الثلاثة وكذلك النتيجة المالية، وبالتالي نستنتج أن المؤسسة حققت خسائر مالية خلال هذه السنوات.

المطلب الثالث: التحليل الأفقي للميزانية و جدول حسابات النتائج.

يتم هذا التحليل بين فترتين زمنيتين ويحسب كالتالي:

قيمة التغيير للعنصر= قيمة العنصر في الفترة المالية – قيمة العنصر في الفترة السابقة

حيث:

معدل التغيير للعنصر= (قيمة التغير للعنصر/ قيمة العنصر في الفترة السابقة) × 100

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1. التحليل الأفقي لميزانيات المؤسسة (2011، 2012، 2013):

نقوم في البداية بأخذ سنة 2011-2012 كسنة أساس، وهذا يمكننا من رصد التغييرات الحاصلة في مختلف البنود في ميزانية 2012-2013 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(7) : التحليل الأفقي لميزانيات المؤسسة (2011، 2012، 2013) الوحدة: دج

الأصول	المبلغ سنة 2011	قيمة التغيير 2012	النسبة%	قيمة التغيير 2013	النسبة%
الأصول الثابتة:					
تبثيات معنوية	287225679.43	(60926659.3)	(21.21)	(69630467.7)	(30.76)
تبثيات عينية	14864286278.58	(530727300)	(3.57)	(579981780)	(4.04)
قروض و أصول مالية غير جارية	7615746.07	1513311.34	19.87	(1623791.78)	(17.78)
ضرائب مؤجلة على الأصل	14928133	3038250	20.35	3626095	20.18
مجموع الأصول الثابتة	15174055837.08	(587102400)	(3.86)	(647609940)	(4.43)
الأصول الجارية:					
المخزونات	1872107541.13	(540899444)	(28.89)	1730226460	129.97
زبائن	-	16950.68	-	(16950.68)	(1)
مدينون آخرون	1767679.46	336302.81	19.02	(625754.03)	(29.74)
ضرائب	9823199.47	(6375536.22)	(64.9)	10102608.64	293.02
أصول جارية أخرى	10753604.37	6397630.94	59.49	2236132.55	13.03
خزينة	1084195.26	18694761.51	1724.29	6224207.47	31.46
مجموع اصول الجارية	1895536519.69	(521829334)	(27.52)	1748146704	127.25
مجموع الأصول	17069592356.77	(110893174)	(6.49)	110053670	6.89
الأموال الخاصة:					
نتيجة صافية (نتيجة صافية، حصة المجمع)	(920712488.74)	(13.8087145)	143.15	(78971643)	3.52
رؤوس أموال خاصة	(194570623.07)	194570623.07	(1)	-	-
حسابات أخرى	17804633668.01	175088310	0.98	1135102270	6.31
مجوع الأموال الخاصة	16689350556.20	(948428220)	(5.68)	1056130640	6.70
الخصوم غير الجارية:					
قروض و ديون مالية	55728866.32	(54268216.32)	(97.37)	(1460650)	(1)
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	78569128	15990794	20.55	19084711	20.18
مجموع الخصوم غير الجارية	134297994.32	(38277422.3)	(28.50)	17624061	18.35
الخصوم الجارية:					
موردون و حسابات ملحقة	190458520.35	(129899649.2)	(68.20)	10602699.29	17.50
ضرائب	26068	2752.92	10.56	786652.08	2729.44
ديون أخرى	55459217.90	7670797.4	13.83	15392720.74	24.38

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مجموع الخصوم الجارية	245943806.23	(122226098.9)	(49.69)	26782072.1	21.64
مجموع الخصوم	17069592356.77	(1108931740)	(6.49)	1100536770	6.89

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق 1، 2، 3

من خلال جدول التحليل الأفقي لميزانية المؤسسة خلال سنوات الدراسة نلاحظ أن المؤسسة حققت انخفاض في الأصول غير الجارية حيث قدرت بـ (587102400) أي بنسبة (3,86%) في سنة 2012، و بقيت منخفضة خلال سنة 2013 بـ (647609940) أي بنسبة (4,43%)، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض كل من التثبيتات العينية والمعنوية، أما بالنسبة للأصول الجارية نجدها منخفضة في سنة 2012 بـ (521829334) أي بنسبة (27,52%)، بينما ترتفع هذه النسبة سنة 2013 بـ% 127,25راجع إلى ارتفاع المخزون بنسبة129,97%.

بالنسبة للأموال الخاصة فهي تنخفض بنسبة (5,68%) في سنة 2012 بينما شهدت سنة 2013 ارتفاعا بنسبة6,7% .

أما الخصوم غير الجارية فشهدت انخفاضا في سنة 2012 بنسبة (28,50%) بينما سنة 2013 ارتفعت هذه النسبة بـ 18,35 ر%اجع إلى ارتفاع في المؤونات وانخفاض في الديون المالية و القروض.

أما الخصوم الجارية شهدت انخفاضا في سنة 2012 بقيمة (122226098.9) أي بمعدل (49,69%) ويعود ذلك إلى انخفاض بند الموردين و الحسابات الملحقة.

2. التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج:

نأخذ جدول حسابات النتائج للعام الأول كسنة أساس وهكذا يمكن رصد التغيرات الحاصلة في السنة الموالية التي هي 2012، 2013 كما في الجدول التالي:

جدول رقم(8): التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج (2011، 2012، 2013)الوحدة: دج

البيان	مبلغ 2011	قيمة التغيير 2012	النسبة%	قيمة التغيير 2013	النسبة%
رقم الأعمال	1962126994.13	190014643	9.68	(2097428766)	(97.45)
تغيير مخزونات المنتوجات المصنعة	(1541616732.27)	400595298.5	(259.85)	109914740	446.01
إنتاج السنة المالية	1807965320.86	590609942	32.66	(505872166)	(21.09)
المشتريات المستهلكة	1671512435.90	1196667087	71.59	(894024980)	(31.17)
خدمات خارجية	53578378.82	696086.86	1.29	13316457.41	24.53
خدمات أخرى	160655900.22	350114535.8	217.92	29254929.3	5.72
استهلاك السنة المالية	1885746714.94	1547477709	82.06	(851453593)	(24.80)
القيمة المضافة للإستغلال	(77781394.08)	(956867766.9)	(1230.20)	345581426.7	(33.40)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أعباء المستخدمين	318430449.45	72648550.9	22.81	93541988	23.91
ضرائب و رسوم و مدفوعات متشابهة	20653235.98	3326729.32	6.10	(4846065.92)	(20.20)
الفائض الإجمالي من الإستغلال	(416865079.51)	(1032843048)	(247.76)	256885505	(17.71)
المنتجات العملياتية الأخرى	489745086.82	(404581102.3)	(82.61)	(20790004.59)	(24.41)
الأعباء العملياتية الأخرى	157901622.49	(136762585.1)	(86.61)	10712018.52	50.67
مخصصات الإمتلاكات و المؤونات	645301948.24	8259643.7	1.27	375901385.1	57.51
إستئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	54312404.80	(40334294.01)	(74.26)	6025362.21	43.10
النتيجة العملياتية	67601115862	(1349255501)	(199.59)	(14492542)	(7.13)
منتوجات مالية	10722.09	495098.54	4617.55	3422394.85	676.6
أعباء مالية	247786462.12	(30709418.3)	(12.39)	(61510658.3)	(28.33)
النتيجة المالية	(24777574012)	31204516.9	(12.59)	64933053.2	(26.33)
النتيجة العادية قبل الضريبة	(923786898.74)	(1318050985)	(142.67)	(79559488)	3.54
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-	-	-
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	(3074410)	36160	(1.17)	(587845)	19.34
مجموع منتجات الأنشطة العادية	2352033534.58	146189644	6.21	(5517214413)	(20.70)
مجموع أعباء الأنشطة العادية	3272746023.31	1464276789	44.74	(438242770)	(9.25)
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	(920712488.74)	(1318087145)	143.15	(78971643)	3.52
النتيجة الصافية للسنة المالية	(920712488.74)	(1318087145)	143.15	(78971643)	3.52

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق 4، 5، 6

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

استهلاك السنة المالية يشهد ارتفاعا خلال سنة 2012 بنسبة82,06%راجع إلي ارتفاع المشتريات المستهلكة والخدمات، بينما ينخفض استهلاك السنة المالية بـ%(24,80) خلال سنة 2013 راجع إلى انخفاض المشتريات المستهلكة.

كما نلاحظ أن استهلاك السنة المالية خلال 2012 أكبر من إنتاج السنة المالية والذي يمثل 32,66 %وهذا ما أدى إلي انخفاض القيمة المضافة بشكل كبير(1230,20 %)، وخلال سنة 2013 نلاحظ انخفاض القيمة المضافة بنسبة (33,40%) راجع إلى انخفاض كل من استهلاك السنة المالية وإنتاج السنة المالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفائض الإجمالي للاستغلال سجل انخفاضا في نسبة 2012 بمقدار (1032843048) أي بمعدل(247,76 %) ويعود السبب في ذلك إلي زيادة أعباء المستخدمين وزيادة الضرائب والرسوم، أما في سنة 2013 نلاحظ أن الفائض الإجمالي للاستغلال عرف انخفاض لكنه أقل من سنة 2012 أي بمعدل(17,71%) راجع إلى انخفاض الضرائب والرسوم.

النتيجة العملياتية سجلت انخفاضا بمقدار (1249255501) أي بمعدل) (199,59%)وكذلك خلال سنة 2013 هناك انخفاض بقيمة (14492542) أي بمعدل(7,13 %) وهو مؤشر سلبي يعود سببه إلى انخفاض المنتجات العملياتية.

النتيجة المالية حققت ارتفاعا بقيمة 31204516.9 أي بمعدل% 12,59راجع إلى انخفاض الأعباء المالية بمعدل(12,39%) وارتفاع المنتجات المالية بـ 4617,55% بينما تنخفض النتيجة المالية في سنة 2013 ب(26,33%) راجع إلى انخفاض المنتجات المالية عن السنة التي قبلها.

أما النتيجة الصافية للسنة المالية شهدت انخفاضا سنة 2012 ب (1318087145) أي بنسبة زيادة 143,15%يعود إلى ارتفاع السنة المالية، أما سنة 2013 عرفت انخفاض بقيمة (78971643) أي بنسبة ارتفاع 3,52% أقل من الأولى وذلك لانخفاض السنة المالية.

المبحث الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المئوية

لقياس التوازن المالي للمؤسسة والحكم على وضعيتها المالية، سنقوم بحساب المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في دراسته وهي: رأس المال العامل، الاحتياج من رأس المال العامل والخزينة بالإضافة إلى النسب المالية.

المطلب الأول: التحليل بواسطة رأس المال العامل

1. رأس مال العامل الصافي:

يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسيا في تحليل وتقييم المؤسسة، ويمكن حسابه بطريقتين:

طريقة أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = أموال دائمة – أصول ثابتة

طريقة أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = أصول متداولة – ديون قصيرة الاجل

وبعد حسابنا لرأس المال العامل الصافي للسنوات الثلاثة حصلنا على الجدول التالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم(9): حساب رأس المال العامل الصافي الوحدة: دج

	البيان / السنوات	2011	2012	2013
طريقة أعلى الميزانية	أموال دائمة	16823648540	15836942900	16910697600
	أصول ثابتة	15174055837 .08	14586953430 .80	13939343494.91
	رأس المال العامل الصافي	1649592710	1249989470	2971354110
طريقة أسفل الميزانية	أصول متداولة	1895536519,69	1373707185,98	3121853889,51
	ديون قصيرة الأجل	245943806,25	123717707,30	150499779,41
	رأس المال العامل الصافي	1649592710	1249989470	2971354110
	نسبة تطور رأس المال العامل	/	(%25)	%137.71

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات المختصرة

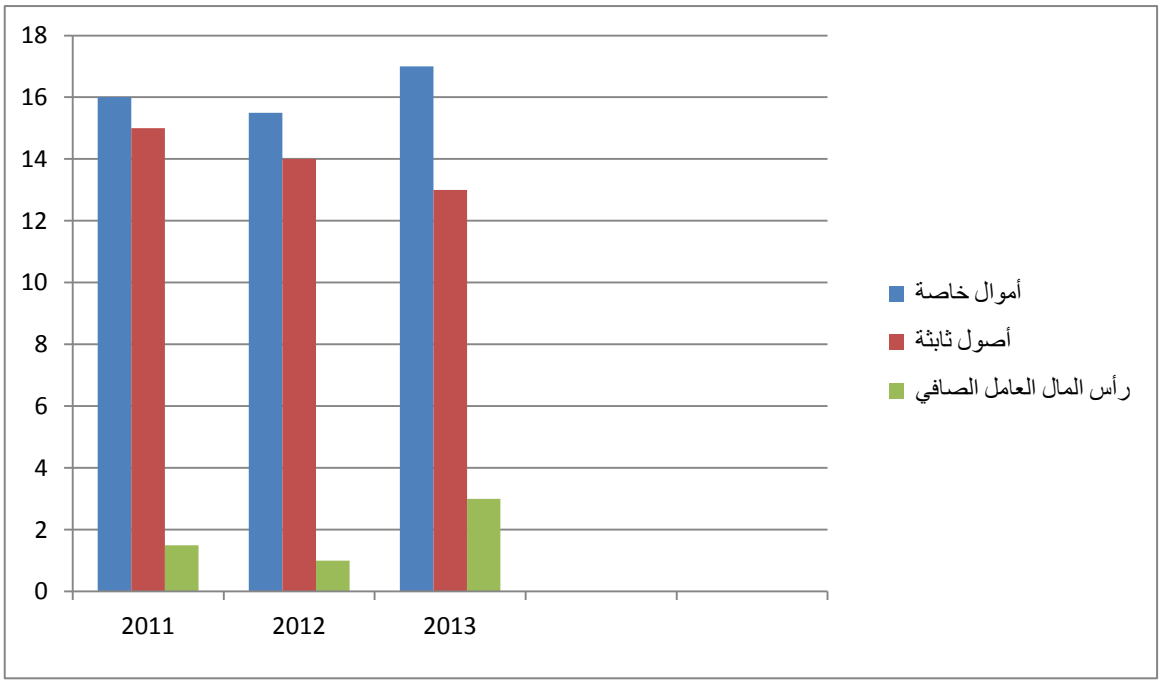
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب في جميع سنوات الدراسةوهذا مؤشر على تحسن وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي.

فخلال السنوات (2011، 2012، 2013) كان رأس المال العامل الصافي موجب وقيمته على التوالي: 1649592710، 1249989470، 2971354110.

وقد انخفض رأس المال العامل من سنة 2011 إلى 2012 بنسبة (25%)، ويفسر ذلك بانخفاض كل من الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ليعود رأس المال العامل الصافي إلى الارتفاع في سنة 2013 بنسبة 137,71 % مقارنة بسنة 2012، يعود السبب في ذلك إلى أن الأموال الدائمة كافية لتغطية أصولها الثالثة وهذا يؤدي إلى القول أن المؤسسة حققت توازنا ماليا مقبولا، كما أن الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ استحقاقها.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

شكل رقم(9): أعمدة تطور رأس المال العامل الصافي



1سم ⟵ 2مليار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 9

2. رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص= أموال خاصة – أصول ثابتة

بعد حسابنا لرأس المال العامل الخاص تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم(10) : حساب رأس المال العامل الخاص الوحدة: دج

السنوات / البيان	2011	2012	2013
أموال خاصة	**16689350556,20**	**15740922337,48**	**16797052972,01**
أصول ثابتة	**15174055837,08**	**14586953430,80**	**13939343494,91**
رأس المال العامل الخاص	**1515294720**	**1153968900**	**2857709480**
نسبة التطور	-	**(%23,84)**	**%147,64**

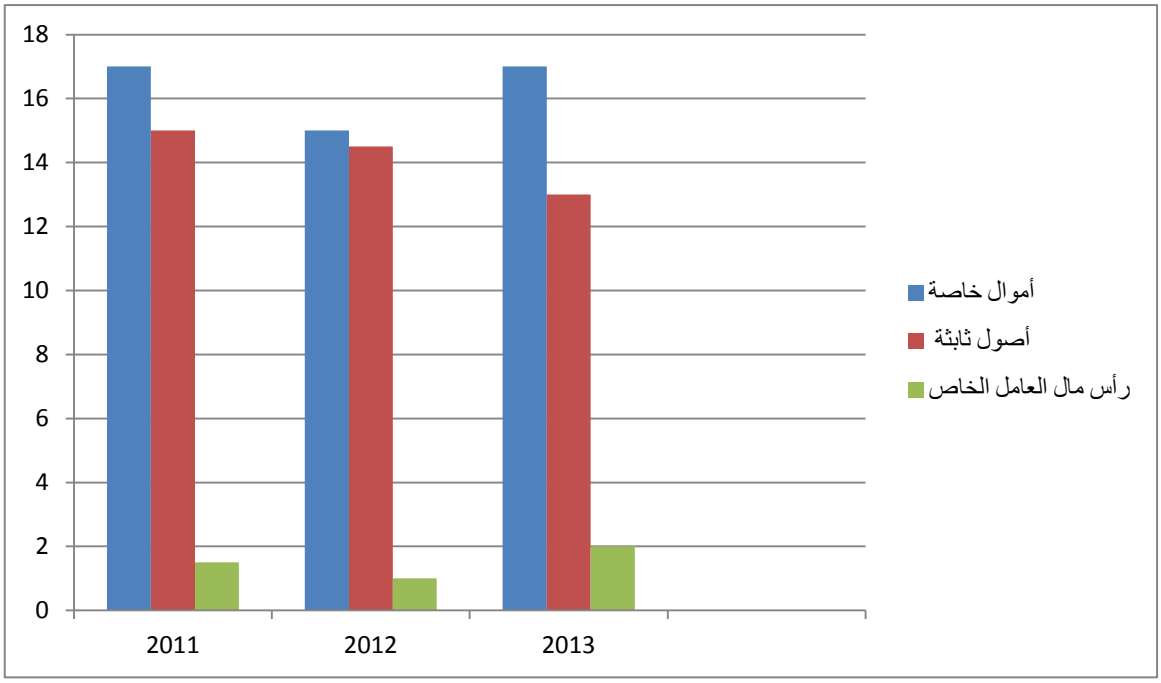
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمدا على الميزانيات المختصرة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجبا في السنوات الثلاثة (2011، 2012، 2013) وكانت قيمته على التوالي: 1515294720، 1153968900، 2857709480.

حيث نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل الخاص في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بنسبة (23,84%) راجع إلى انخفاض كل من الأموال الخاصة و الأصول الثابتة بينما ارتفع في سنة 2013 بنسبة 147,64% مقارنة بسنة 2011 و هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة مواردها الخاصة .

شكل رقم (10): أعمدة تطور رأس المال العامل الخاص



1سم ◄——— 2مليار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 10

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3. رأس المال العامل الإجمالي :

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

كما هو موضح في الجدول التالي:

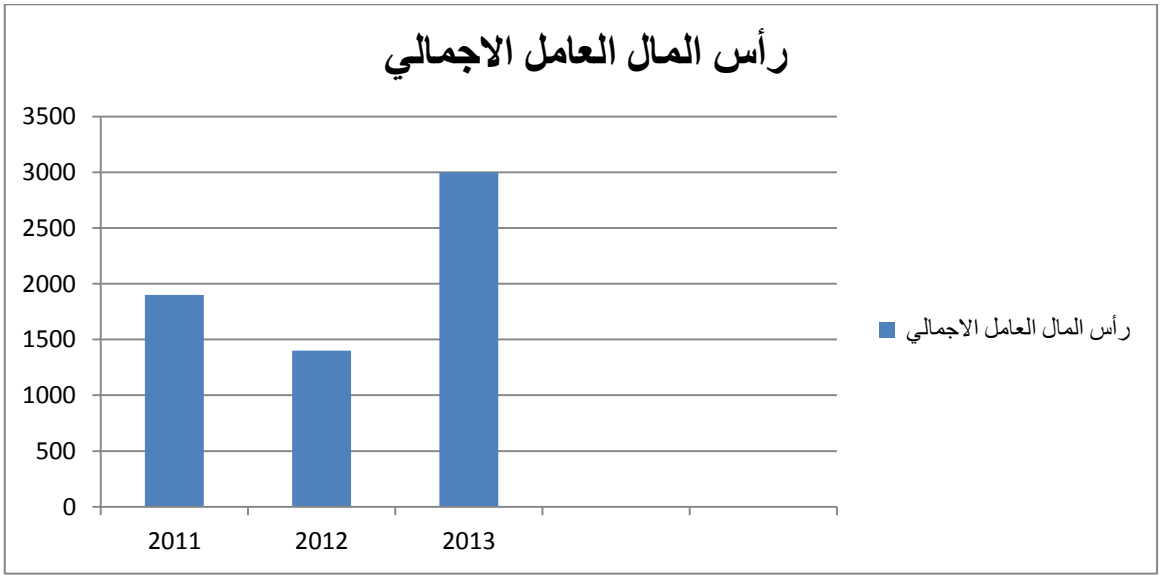
جدول رقم(11): حساب رأس المال العامل الإجمالي الوحدة: دج

السنوات / البيان	2011	2012	2013
الأصول المتداولة	1895536519,69	1373707185,98	3121853889,51
رأس المال العامل الإجمالي	1895536519,69	1373707185,98	3121853889,51

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات المختصرة

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب في السنوات الثلاثة (2011، 2012، 2013) ففي سنة 2011 كان رأس المال العامل الإجمالي يقدر ب 1895536519,69، مقارنة بسنة 2012 الذي كان يقدر ب 1373707185,98 وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض الأصول المتداولة، بينما يرتفع رأس المال العامل الإجمالي بشكل كبير في سنة 2013 وقيمته 3121853889,51 بسبب زيادة الأصول المتداولة.

شكل رقم(11): أعمدة تطور رأس المال العامل الإجمالي



1سم ⟵ 500مليون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 11

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4. رأس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

بعد حسابنا لرأس المال العامل الأجنبي تحصلنا على الجدول التالي :

جدول رقم(12): حساب رأس المال العامل الأجنبي الوحدة: دج

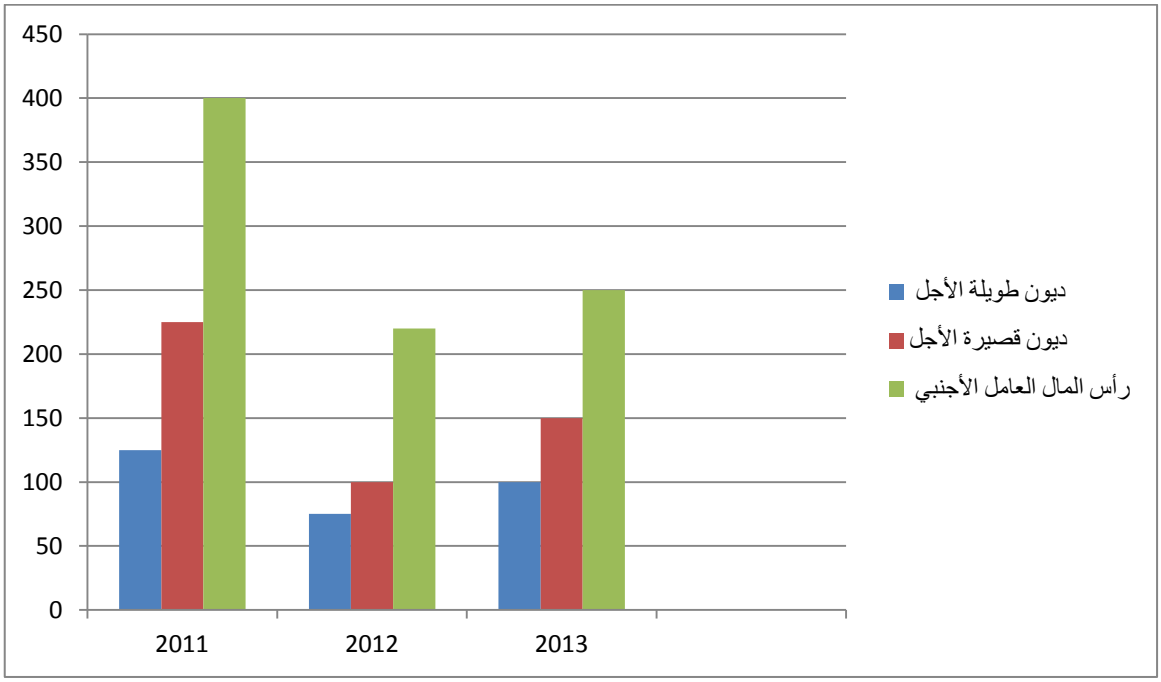
سنوات / البيان	2011	2012	2013
الديون طويلة الأجل	**134297994,32**	**96020572**	**113644633**
الديون قصيرة الأجل	**245943806,25**	**123717707,30**	**150499779,41**
رأس المال العامل الأجنبي	**380241800,5**	**219738279,3**	**264144412,4**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي موجب في السنوات الثلاثة (2011، 2012، 2013) ففي سنة 2011 كان رأس المال العامل الأجنبي يقدر ب 380241800,5 وانخفض في سنة 2012 إلى 219738279,3 راجع إلى انخفاض الديون قصيرة الأجل، و هذا يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة، بينما يرتفع رأس المال العامل الأجنبي إلى 264144412,4 في سنة 2013.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكل رقم(12): أعمدة تطور رأس المال العامل الأجنبي .



1سم ⟵ 50 مليون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 12

لمعرفة مدى تغطية رأس المال العامل لاحتياجات دورة الاستغلال لابد من حساب الاحتياج من رأس المال العامل.

المطلب الثاني : التحليل بواسطة احتياج رأس المال العامل و الخزينة

1. الاحتياج في رأس مال العامل:

يمكن حساب الاحتياج من رأس المال العامل كمايلي :

الاحتياج في رأس المال العامل= (الأصول المتداولة – النقدية)- (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

وبعد حسابنا للإحتياج من رأس المال العامل للفترة (2011-2013) تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم(13): حساب الاحتياج في رأس المال العامل الوحدة: دج

السنوات / البيان	2011	2012	2013
الأصول المتداولة	1895536519,69	1373707185,98	3121853889,51
النقدية	1084195,26	19778956,77	26003164,24
الديون قصيرة الأجل	245943806,25	123717707,30	150499779,41
السلفات المصرفية	-	-	-
احتياج في رأس مال عامل	1648508518	1230210521	2945350945
التغير في احتياج	-	(%25)	%139,41

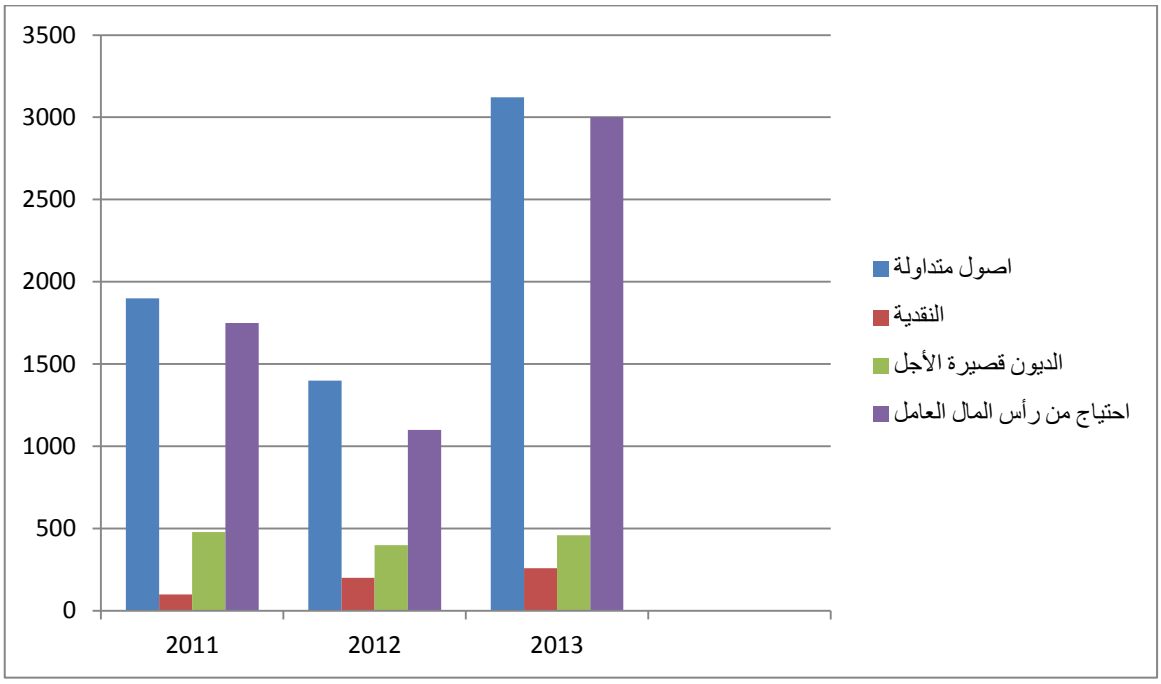
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات المختصرة

من خلال الجدول لاحظنا أن الاحتياج من رأس المال العامل موجب في جميع سنوات الدراسة (2011، 2012، 2013) حيث سجلت القيم على التوالي: 1648508518، 1230210521، 2945350945.

حيث انخفضت قيمة الاحتياج في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بنسبة (25%) و هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض في الديون قصيرة الأجل، ليرتفع هذا الاحتياج في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بنسبة139,41% ويعود سبب الارتفاع إلى ارتفاع الأصول المتداولة كما يفسر أيضا بارتفاع مخزون المؤسسة، أي عدم قدرتها على تصريف منتوجاتها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم(13): أعمدة تمثل تطور احتياج من رأس مال العامل



1سم ⟵ 500مليون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 13

نخلص إلى أن المؤسسة لم تغطي احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة مواردها العادية بل كانت في حاجة إلى موارد مالية تزيد مدتها عن الدورة(ديون متوسطة وطويلة)، ولتسليط الضوء أكثر على مدى تحقيق المؤسسة للتوازن المالي سنقوم بحساب الخزينة.

2. الخزينة :

كما سبق و أن عرفنا الخزينة بأنها مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال و يمكن حساب الخزينة كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج من رأس مال العامل

وبعد حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة تحصلنا على الجدول التالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

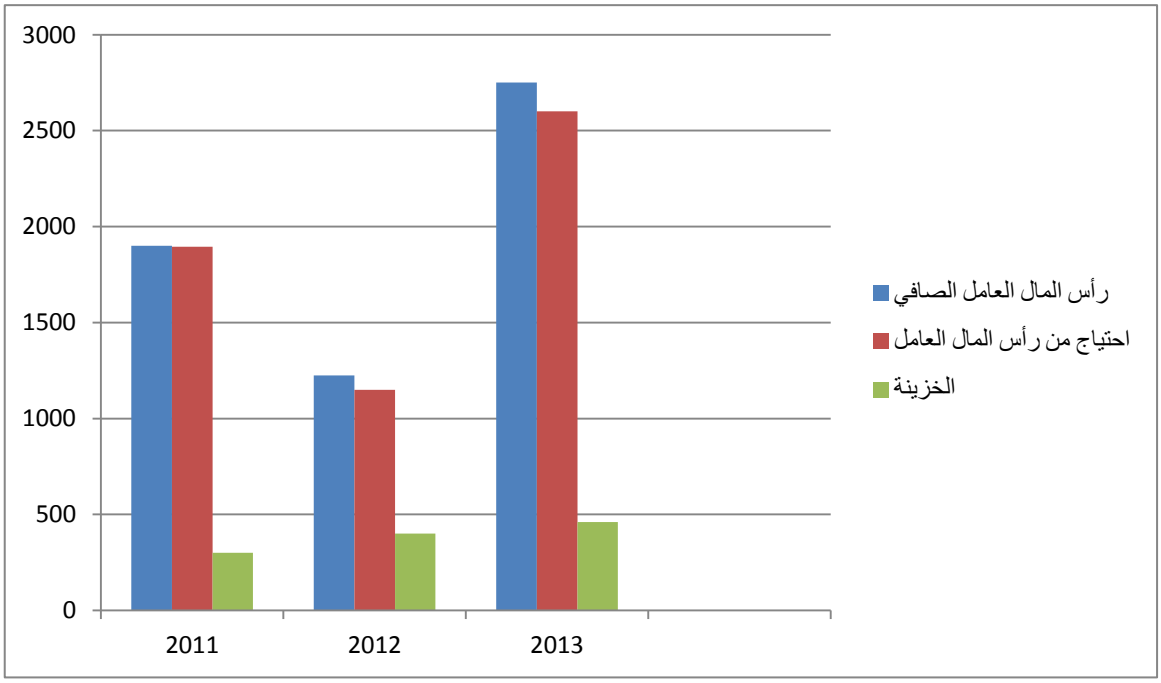
جدول رقم (14): الخزينة الصافية الوحدة: دج

السنوات / البيان	2011	2012	2013
رأس المال العامل الصافي	1649592710	1249989470	2971354110
احتياج في رأس المال العامل	1648508518	1230210521	2945350945
الخزينة	1084192	19778949	26003165
نسبة التغير	-	%1724,30	%31,46

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة الثلاث (2011, 2012, 2013)، وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج من رأس المال، وهذا يعني أن هامش الأمان يغطي احتياجات دورة الاستغلال، ويفسر من جهة على أنه أمر جيد بالنسبة للمؤسسة لوجود سيولة، لكن من جهة أخرى هذا الفائض يشكل عبء على المؤسسة ويؤثر سلبا على مرد وديتها المالية حيث أن أكبر عبء تتحمله المؤسسة كان سنة 2013 حيث بلغت قيمة الخزينة 26003165 دج.

شكل رقم(14): أعمدة تمثل تطور رأس المال العامل والاحتياج من رأس المال العامل والخزينة



1سم ⟵ 500مليون

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 14

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة حققت توازن مالي ولكنه غير مثالي ولتحليل وضعيتها المالية بشكل أدق سنقوم بحساب النسب المالية.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية.

كما سبق وذكرنا فإن النسب المالية أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي إجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي.

ويمكن تتبع نشاط المؤسسة من خلال مجموعة من النسب المالية، يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبة التي تم الحصول عليها.

1. نسب السيولة:

تمكننا هذه النسب من معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وبعد حسابنا لمختلف أنواع السيولة تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول رقم (15): حساب نسب السيولة للمؤسسة الوحدة: دج

البيان/ السنوات	2011	2012	2013
نسبة التداول: الموجودات المتداولة / الخصوم المتداولة	7,70	11,10	20,74
نسبة السيولة السريعة: (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة	0,09	0,34	0,4
نسبة السيولة الجاهزة: النقدية / الديون قصيرة الأجل	0,004	0,15	0,172
نسبة المخزون إلى رأس المال العامل: المخزون / (الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل)	1,13	1,06	1,03

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق(1، 2، 3)

التعليق على نسب السيولة:

– بالنسبة لنسب التداول فقد جاءت أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة (2011، 2012، 2013) وهي ترتفع من سنة إلى أخرى، هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية الديون قصيرة الأجل، وتعتبر هذه النسبة جد مرضية ومقبولة من جانب تحقيق السيولة والابتعاد عن خطر الإفلاس بلغت أقصاها سنة 2013 (20,74) وذلك بسبب انخفاض الديون قصيرة الأجل، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة، ولكن هذه النسبة ليست بالضرورة في جميع

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأحوال جيدة لأن ارتفاعها يعني أن هناك جزء من أموال المؤسسة مجمدة أي أنها لا تساهم في تحقيق الأرباح والرفع من مردوديتها.

– أما نسب السيولة السريعة تتزايد خلال السنوات الثلاثة (2011, 2012, 2013)، والقيم على التوالي: (0,09–0,34–0,4)، ولكنها أقل من النسبة المعيارية وكما نلاحظ أن نسب السيولة السريعة أقل من نسب التداول، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة تعتمد بشكل كبير على المخزون.

– أما فيما يتعلق بنسب السيولة الجاهزة نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة لا تستطيع أن تغطي أموالها الجاهزة إلا بنسبة(0.004، 0.15، 0.172) من ديونها قصيرة الأجل وهذا يعتبر خطر على المؤسسة.

– المخزون إلى رأس المال العامل: تتمثل الحالة المثلى لها في انخفاضها و نلاحظ أن هذه النسبة تنخفض من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت سنة 2013 الى1,03 لأن هذا الانخفاض يعتبر في صالح المؤسسة لأنه يقلل من الخسارة التي يمكن أن تتعرض لها.

2. نسب النشاط:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة وبعد حسابنا لمختلف أنواع نسب النشاط تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم(16): حساب نسب النشاط للمؤسسة الوحدة: دج

البيان/ السنوات	2011	2012	2013
معدل دوران الأصول الثابتة : المبيعات / الأصول الثابتة	0,13	0,15	0,04
معدل دوران الأصول: المبيعات / مجموع الأصول	0,11	0,13	0,03
معدل دوران الأصول المتداولة : المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	1,04	1,57	0,18
معدل دوران المخزون : المبيعات / متوسط المخزون	2,10	3,23	0,36

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق (1، 2، 3، 4، 5، 6)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعليق على نسب النشاط:

بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابثة فهو يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق مبيعات، حيث سجلت القيم 0,13 ، 0,15 ، 0,04 للسنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي، وهي معدلات ضعيفة تدل على سوء تسيير المؤسسة لأصولها الثابثة فهي لا تستغلها بالقدر الذي تتطلبهإحتياجاتها.

بالنسبة لمعدل دوران الأصول فهو يبين أنه بالنسبة لكل دينار تستثمره المؤسسة في رأسمالها الاقتصادي يحقق:

0,11 مبيعات خارج الرسم خلال سنة 2011

0,13 مبيعات خارج الرسم خلال سنة 2012

0,03 مبيعات خارج الرسم خلال سنة 2013

نلاحظ أن معدل دوران الأصول أقل من المعدل المعياري الذي يتراوح بين 3 و4 دج مبيعات خارج الرسم لكل دينار مستعمل، ومنه فطريقة تسيير الأصول للمؤسسة محل الدراسة دون المستوى المطلوب.

فيما يخص معدل دوران الأصول المتداولة فهو أحسن من معدل دوران الأصول الثابثة حيث سجل القيم 1,04، 1,57، 0,18 للسنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي، وانخفاضه في السنة الأخيرة راجع إلى أن تسيير عناصر الأصول لا يحقق مبيعات كافية وبالتالي يجب على المؤسسة البحث عن سبل كفيلة لزيادة مبيعاتها .

أما بالنسبة لمعدل دوران المخزون يبين عدد المرات التي تقوم بها المؤسسة ببيع مخزونها واستبداله خلال فترة زمنية معينة، حيث نلاحظ ارتفاع معدل دوران المخزون من 2011 إلى 2012 وهو على التوالي: 2,10 و 3,23 ليعود إلى الانخفاض بشكل كبير سنة 2013 ليصل إلى 0,36 ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة المبيعات، وهذا يؤدي إلى تراكم المخزون و النتيجة ستكون تخفيض سعر المنتجات.

3. نسب الهيكل التمويلي:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة محل الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم(17): حساب نسب الهيكل التمويليالوحدة: دج

البيان/السنوات	2011	2012	2013
نسبة التمويل الدائم: الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1.11	1.1	1.2
نسبة التمويل الخاص: الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1.09	1.07	1.2
نسبة الاستقلالية المالية: الأموال الخاصة / مجموع الديون	43.89	71.63	63.59
نسبة قابلية التسديد: مجموع الديون / مجموع الأصول	0.02	0.01	0.02

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق(1، 2، 3)

التعليق على نسب الهيكل التمويلي:

من خلال الجدول نلاحظ:

جاءت نسب التمويل الدائم متقاربة خلال سنوات الدراسة، وهي أكبر من الواحد أي أنها أكبر من النسبة المعيارية، حيث كانت القيم 1,11،1,2،1,1 للسنوات 2011، 2012، 2013، وبالتالي يتضح أن المؤسسة قامت بتمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

أما نسب التمويل الخاص نلاحظ أنها أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة 2011، 2012، 2013 على التوالي بقيم 1,09،1,07،1,2 يدل على أن الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأموال الخاصة، وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة.

بالنسبة لنسب الاستقلالية المالية فهي مرتفعة جدا خلال سنوات الدراسة، راجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة وانخفاض قيمة الديون.

فيما يخص نسب قابلية السداد نلاحظ أنها متقاربة خلال سنوات الدراسة 2011، 2012، 2013 وهي على التوالي 0,02،0,01،0,02 وجاءت أقل من النسبة المعيارية 0.5 وهذا يعني انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، إذ من المتوقع ألا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون.

من خلال دراستنا لنسب الهيكل المالي نخلص إلى أن المؤسسة محل الدراسة قامت بتمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4. نسب المردودية:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب المردودية للمؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم (18): حساب نسب المردودية الوحدة: دج

البيان / السنوات	2011	2012	2013
المردودية المالية: نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	-0.05	-0.14	-0.13
المردودية الاقتصادية: الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية	-0.02	-0.09	-0.06
المردودية التجارية: نتيجة الدورة الصافية / المبيعات السنوية الصافية	-0.46	-1.04	-4.23

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على اعتمادا على الملاحق (1، 2، 3، 4، 5، 6)

التعليق على نسب المردودية:

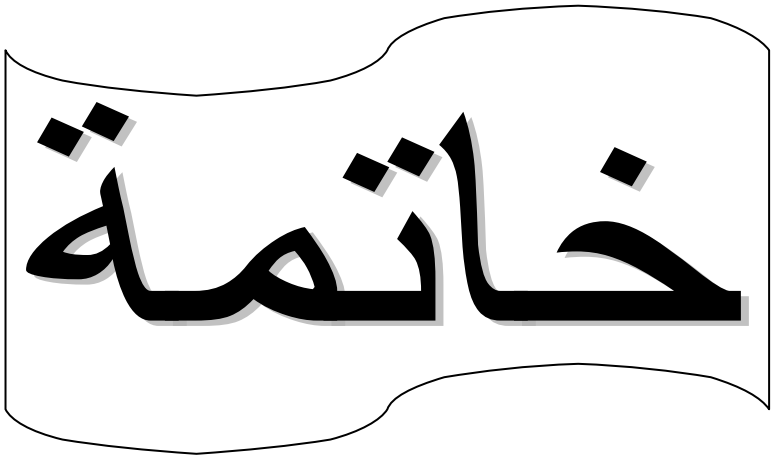
- معدل المردودية المالية متدهور جدا طيلة فترة الدراسة ، حيث أخذت قيم سالبة وبعيدة تماما عن النسب المعيارية، وبالتالي فإن المؤسسة حققت خسائر مالية خلال هذه السنوات.
- المؤسسة لا تحقق مردودية اقتصادية بدلالة الفائض الإجمالي للاستغلال خلال سنوات الدراسة، وهذا مؤشر خطير وغير طبيعي.
- نلاحظ أن قيم المرد ودية التجارية سالبة طيلة فترة الدراسة إلا أنها ترتفع في السنة الأخيرة بشكل كبير، ويفسر بالانخفاض الكبير لرقم الأعمال نتيجة انخفاض مستوى النشاط الإنتاجي.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، خلال الفترة الممتدة من (2011إلى غاية2013)، حيث قمنا بتطبيق أهم الأدوات والأساليب المستخدمة في التحليل المالي على الميزانية وجدول حسابات النتائج، والمتمثلة في المؤشرات والنسب المالية وكذلك كل من التحليل الأفقي والعمودي، ولاحظنا من خلال النتائج المتوصل إليها أن المؤسسة ليست لها استقلالية مالية كونها تابعة في التسيير للمؤسسة الأم الكائن مقرها بالجزائر العاصمة، كما أنها تعاني من خسائر مالية طيلة فترة الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


خاتمة

خاتمة:

يعتبر التحليل المالي في الظرف الراهن أحد أهم العلوم المالية التي تلجأ إليها المؤسساتباعتباره الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي، ولا يتم ذلك إلا بتوفير معلومات دقيقة وبيانات معبرة فعلا عن مدى جودة الأداء المالي للمؤسسة، وهذا بفضل أدوات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات والنسب المالية التي يتم تطبيقها على القوائم المالية، واعتمادا على النتائج التي يتم التوصل إليها يستطيع المحلل الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، حيث نجد أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذلك أصبح من الضروري توجيه الاهتمام إلى دراسة وضعية المؤسسة انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة.

وفي هذا السياق قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية، حيث تناولنا في الدراسة النظرية فصلين، الفصل الأول تطرقنا فيه إلى عرض المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي، أما الفصل الثاني تعرضنا فيه إلى أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، أما الدراسة التطبيقية فقد حاولنا فيها تحليل وضعية المؤسسة الوطنية لإنتاج مادة البوليتلان دو الكثافة العالية لمدة ثلاث سنوات باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج التي من خلالها تم إثبات أو نفي الفرضيات.

نتائج الدراسة:

– يعتبر التحليل المالي من أبرز الأدوات المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، إلا أننا لاحظنا أن مؤسسة بوليماد غير مستقلة ماليا أي تابعة في التسيير للمؤسسة الأم الموجودة في الجزائر، (وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى)؛

– يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط القوة لتدعيمها ونقاط الضعف لتفاذيها ومعالجتها وبالتالي إتخاذ قرارات سليمة في صالح المؤسسة،(وهذا ما يثبث صحة الفرضية الثانية)؛

– تعد التوازنات المالية النموذج الأكثر أهمية باعتبارها أساسا لتقييم وتشخيص الأداء المالي للمؤسسة،(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة)؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– تحقيق المؤسسة للتوازن المالي ولكنه غير مثالي وهذا ما ترجمه وجود رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بمواردها الدائمة؛

– نلاحظ أن قيم الاستغلال أكبر بكثير من القيم الجاهزة مما يبين انتهاج المؤسسة طرق تسييرية تعتمد على الاحتفاظ الكبير بالمخزون؛

– قيمة الاحتياج من رأس المال العامل موجبة وهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى رأس مال عامل لتمويل دورة الاستغلال؛

– عند حساب نسب النشاط تبين أن هناك تراجع في أداء المؤسسة يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، أو أنها تحتفظ بأصول زائدة عن حاجتها؛

– عند حساب نسب التمويل تبين أن المؤسسة غير مثقلة بالديون أي أنها في وضعية حسنة وقادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير؛

– عند حساب نسب السيولة نجد أن المؤسسة تتمتع بسيولة عالية ويتبين ذلك من خلال حساب نسب التداول والخزينة الموجبة؛

– المؤسسة حققت خسائر مالية طيلة سنوات الدراسة وهذا ما لاحظناه عند حسابنا لنسب المردودية وكذلك من خلال النتيجة الصافية السالبة لجدول حسابات النتائج.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من الإقتراحات والتوصيات التي نرى بأنها ضرورية من أجل تحسين وتطوير المؤسسة وهي:

– يجب على المؤسسة تخصيص مصلحة للتحليل المالي حتى يتسنى معرفة وضعيتها المالية؛

– فتح المزيد من الفروع الخاصة بالتحليل المالي واستخدام أهم التقنيات الخاصة به؛

– العمل على وضع معايير مضبوطة من أجل تحسين المر دودية وتحقيق أكبر ربح؛

– تكييف موارد الدورة مع الاحتياجات بغية الوصول إلى التوازن الأمثل؛

– على المؤسسة استغلال الفائض الموجود في الخزينة لإنجاز مشاريع تهدف إلى توسيع نشاط المؤسسة وتطويرها.

ختاما يمكن القول أن التحليل المالي أداة فعالة تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات السليمة، ولهدا يجب استعمال هذه الأداة بصفة دورية في المؤسسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب بالعربية:

1- إسماعيل عرباجي: اقتصاد و تسيير المؤسسة، موفم للنشر، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013.

2- إلياس بن ساسي، يوسف قريش: التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

3- جليل كاظم مدلول العارضي: الإدارة المالية المتقدمة (مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية)، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013 .

4- جميل توفيق: الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات، الدار الجامعية المصرفية، 1985.

5- حمزة محمود الزبيدي: أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

6- حمزة محمود الزبيدي: الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .

7- حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي، تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .

8- خليل الشماع، خالد أمين عبد الله: التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990.

9- خميسي شيحه: التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

10- دريد كامل آل شبيب: مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

11-زغيب مليكة، بوشنقير ميلود: التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

12- عامر شقر، أيمن الشنطي: الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

13- عامر شقر، أيمن الشنطي: مقدمة في الإدارة المالية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

14- عبد الحليم كراجة وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية،2006.

15- عبد الستار الصياح، سعود العامري: الإدارة المالية، أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2007.

16- عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

17- عدنان تايه النعيمي وآخرون: الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2009.

18- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة: أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

19- عليان الشريف وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

20- عهود عبد الحفيظ علي الخضاولة: مبادئ الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

21- فايز تيم: مبادئ الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2001.

22- فايز سليم حداد: الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009.

23- فهمي مصطفى الشيخ: التحليل المالي،SME FINANCIAL، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.

24- فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد: الملخص الوجيز في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

25-كتوش عاشور: المحاسبة العامة، أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2013.

26ـ كمال الذين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

27- مبارك لسلوس: التسيير المالي(تحليل مدعم بأمثلة محلولة وتمارين)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2001.

28- محمد إبراهيم عبد الرحيم: اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2007.

29-محمد سعيد عبد الهادي: الإدارة المالية(الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

30- محمد عباس بدوي: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، 2009.

31- محمد علي إبراهيم العامري: الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

32- محمد قاسم خضاونة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

33- محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

34- محمود عبد الحليم الخلايلية: التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الطبعة الرابعة،2007.

35-مفلح عقل: مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

36- منير شاكر وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر ، عمان، الطبعة الثانية، 2005.

37- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

38- ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، 1999.

39- وليد ناجي الحيالي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2009.

40- هيثم محمد الزعبي: الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

الكتب بالفرنسية:

1- Beatrice et Francis g randguillot : analyse financière, gualino, paris, 5e édition, 2001.

2- Beatrice et Francis g randguillot : analyse financière, gualino, paris, 6e édition, 2009.

3- Florent deisting et jean pièrelahille : aide mémoire analyse financière, dinode, paris, 4eme édition, 2013.

4- Kamel hamdi : le diagnostic financier, <<es- Salem>>, charaga, 2001.

الأطروحات والرسائل

1- برجم حنان: التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة الأشغال البحرية للشرق بعنابة)، مذكرة ماجستير، مالية المؤسسة، جامعة باجي مختار بعنابة،2004.

2- حكيم قرفي: تقييم وإدراج الأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي الجديد (دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة E.P.S)، مذكرة ماجستير، محاسبة و تدقيق، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011- 2012.

3- صديق ليندة: التمويل المصرفي للمؤسسة العمومية الجزائرية (دراسة حالة مركب المجارف و الرافعات عين سماره)، مذكرة ماجستير، تسيير مؤسسات، جامعة سكيكدة، جانفي2007.

4- فروم محمد الصالح: النمو والأداء المالي والإستراتيجي للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة تحويل الخشب والحديد بعنابة)، مذكرة ماجستير، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2006-2007.

5. لزعر محمد سامي: التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي(دراسة حالة)، مذكرة ماجستير، إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011-2012.

المؤتمرات والملتقيات:

1- أحمد طرطار، منصر عبد العالي: دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي 22-23 ماي، 2012.

2- خليفة الحاج ، وكال نور الدين: التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتجية المالية للمؤسسة، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي 22-23 ماي، 2012.

3- حمقاني بدر الزمان: مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أدوات التشخيص المالي للمؤسسة، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي 22-23 ماي، 2012.

4- سليمان دحو: دور الميزانية في التشخيص المالي للمؤسسة، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، طامعة سوق أهراس، يومي 22-23 ماي، 2012.

5. شعابنية سعاد: المؤشرات المالية النسبية والمطلقة و دورها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي 22-23 ماي، 2012 .

6. مدني بن بلغيب، عبد القادر دشاش: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسة (دراسة حالة مطاحن الواحات)، ورقة مقدمة من الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة...التحدي IAS و المعايير الدولية IFRS، جامعة ورقلة، يومي 13-14 سبتمبر، 2011.

المواقع الالكترونية:

1- سامح محمد: القوائم المالية وتقييم المشروعات، موقع الإدارة والهندسة الصناعية،

http/ samehar.wordpress.com, 20 :00h, 3/5/2014.

الملاحق

الملحق رقم 4

SONATRACH

UNITE CP2K 6303

BILAN

Au 31 Décembre 2011

En Dinars

ACTIF

RUBRIQUE	N Brut	N Amort - Prov.	N Net	N-1 Net
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	512 902 998,99	225 677 319,56	287 225 679,43	
Immobilisations corporelles	16 999 237 547,97	2 134 951 269,39	14 864 286 278,58	
Immobilisations en cours	1 153 589,45	1 153 589,45		
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	7 615 746,07		7 615 746,07	
Impôts différés actif	14 928 133,00		14 928 133,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT	17 535 838 015,48	2 361 782 178,40	15 174 055 837,08	
ACTIF COURANT				
Stocks et en-cours	1 989 524 353,84	117 416 812,71	1 872 107 541,13	
Créances et emplois assimilés				
Clients	161 560,00	161 560,00		
Autres débiteurs	4 699 190,05	2 931 510,59	1 767 679,46	
Impôts	9 823 199,47		9 823 199,47	
Autres actifs courants	10 753 904,37		10 753 904,37	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 064 195,26		1 064 195,26	
TOTAL ACTIF COURANT	2 016 046 402,99	120 509 883,30	1 885 536 519,69	
TOTAL GENERAL ACTIF	19 551 884 418,47	2 482 292 061,70	17 069 592 356,77	

PASSIF

RUBRIQUE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	-920 712 488,74	
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-194 570 623,07	
Comptes de liaison	17 804 633 668,01	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	16 689 350 556,20	
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	55 728 866,32	
Impôts (Différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	78 569 128,00	
TOTAL PASSIF NON COURANTS - II	134 297 994,32	
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	190 458 520,35	
Impôts	26 068,00	
Autres dettes	55 459 217,90	
Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIF COURANT - III	245 943 806,25	
TOTAL GENERAL PASSIF	17 069 592 356,77	

(1) A ne pas utiliser

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 2

SONATRACH

GP2K | 6303

BILAN

Au 31 Décembre 2012

En Dinars

ACTIF

RUBRIQUE	N Brut	N Amort - Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	512 902 998,99	286 603 978,83	226 299 020,16	287 225 679,43
Immobilisations incorporelles	17 009 968 295,73	2 676 409 325,50	14 333 558 970,23	14 864 286 278,58
Immobilisations corporelles	1 153 589,45	1 153 589,45		
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	9 129 057,41		9 129 057,41	7 615 746,07
Impôts différés actif	17 966 383,00		17 966 383,00	14 928 133,00
TOTAL ACTIF NON COURANT	17 551 120 324,58	2 964 166 893,78	14 586 953 430,80	15 174 055 837,08
ACTIF COURANT				
Stocks et en-cours	1 477 570 165,14	146 362 067,44	1 331 208 097,70	1 872 107 541,13
Créances et emplois assimilés				
Clients	178 510,68	161 560,00	16 950,68	
Autres débiteurs	5 001 492,86	2 897 510,59	2 103 982,27	1 767 679,46
Impôts	3 447 663,25		3 447 663,25	9 823 199,48
Autres actifs courants	17 151 535,31		17 151 535,31	10 753 904,37
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	19 778 956,77		19 778 956,77	1 084 195,26
TOTAL ACTIF COURANT	1 523 128 324,01	149 421 138,03	1 373 707 185,98	1 895 536 519,70
TOTAL GENERAL ACTIF	19 074 248 648,59	3 113 588 031,81	15 960 660 616,78	17 069 592 356,78

PASSIF

RUBRIQUE	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	-2 238 799 634,09	-920 712 488,73
Autres capitaux propres - Report à nouveau	17 979 721 971,57	-194 570 623,07 17 804 633 668,01
Comptes de liaison		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	15 740 922 337,48	16 689 350 556,21
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	1 460 650,00	55 728 866,32
Impôts (Différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	94 559 922,00	78 569 128,00
TOTAL PASSIF NON COURANTS - II	96 020 572,00	134 297 994,32
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	60 558 871,08	190 458 520,35
Impôts	28 820,92	26 068,00
Autres dettes	63 130 015,30	55 459 217,90
Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIF COURANT - III	123 717 707,30	245 943 806,25
TOTAL GENERAL PASSIF	15 960 660 616,78	17 069 592 356,78

(1) A ne pas utiliser

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 3

Edité le:14/04/2014
12:17

Division Pétrochimie

BILAN

ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	Brut (N)	Amort - Prov (N)	Net (N)	Net (N-1)	RUBRIQUE	Net (N)	Net (N-1)
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis		
Immobilisations incorporelles	512 902 998,99	356 234 446,57	156 668 552,42	226 299 020,16	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	17 078 210 800,31	3 324 633 601,45	13 753 577 198,86	14 333 558 970,23	Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		
Immobilisations en cours	1 153 589,45	1 153 589,45			Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières	29 097 743,63		29 097 743,63	27 095 440,41	Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net (Résultat net part du groupe)	-2 317 771 277,04	-2 238 799 634,09
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison	19 114 824 249,05	17 979 721 971,57
Prêts et autres actifs financiers non courants	7 505 265,63		7 505 265,63	9 129 057,41	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actifs	21 592 478,00		21 592 478,00	17 966 383,00	Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	17 621 365 132,38	3 682 021 637,47	13 939 343 494,91	14 586 953 430,80	TOTAL CAPITAUX PROPRES	16 797 052 972,01	15 740 922 337,48
ACTIF COURANT					PASSIF NON COURANT		
Stocks et en cours	3 504 445 661,80	443 011 104,52	3 061 434 557,28	1 331 208 097,70	Emprunts et dettes financières		1 460 650,00
Créances et emplois assimilés	37 475 238,58	3 059 070,59	34 416 167,99	22 720 131,51	Impôts (différés et provisionnés)		
Clients	161 560,00	161 560,00		16 950,68	Autres dettes non courantes		
Autres débiteurs	4 375 738,83	2 897 510,59	1 478 228,24	2 103 982,27	Provisions et produits comptabilisés d'avance	113 644 633,00	94 559 922,00
Impôts	13 550 271,89		13 550 271,89	3 447 663,25	TOTAL PASSIF NON COURANT	113 644 633,00	96 020 572,00
Autres actifs courants	19 387 667,86		19 387 667,86	17 151 535,31	PASSIF COURANTS		
Disponibilités et assimilés	26 003 164,24		26 003 164,24	19 778 956,77	Fournisseurs et comptes rattachés	71 161 570,37	60 558 871,08
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts	815 473,00	28 820,92
Trésorerie	26 003 164,24		26 003 164,24	19 778 956,77	Autres dettes	78 522 736,04	63 130 015,30
					Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF COURANT	3 567 924 064,62	446 070 175,11	3 121 853 889,51	1 373 707 185,98	TOTAL PASSIF COURANT	150 499 779,41	123 717 707,30
TOTAL ACTIF	21 189 289 197,00	4 128 091 812,58	17 061 197 384,42	15 960 660 616,78	TOTAL PASSIF	17 061 197 384,42	15 960 660 616,78

(1) A ne pas utiliser

	N	N1
Actif	17 061 197 384,42	15 960 660 616,78
Passif	17 061 197 384,42	15 960 660 616,78
Ecart ====>	0,00	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

SONATRACH

UNITE: CP2K 6303

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

Au 31 Décembre 2011

En Dinars

Cpte	DESIGNATION	N			N-1		
		Externes	Internes	Total	Externes	Internes	Total
70	Ventes et produits annexes	1 432 754 556,85	529 372 437,28	1 962 126 994,13			
72	Production stockée ou déstockée	-109 038 004,45	-45 123 668,82	-154 161 673,27			
73	Production immobilisée						
74	Subventions d'exploitation						
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	1 323 716 552,40	484 248 768,46	1 807 965 320,86			
60	Achats consommés	1 549 577 157,27	121 935 278,63	1 671 512 435,90			
61	Services extérieurs	53 578 378,82		53 578 378,82			
62	Autres services extérieurs	64 939 127,43	95 716 772,79	160 655 900,22			
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	1 668 094 663,52	217 652 051,42	1 885 746 714,94			
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	-344 378 111,12	266 596 717,04	-77 781 394,08			
63	Charges de personnel	318 430 449,45		318 430 449,45			
64	Impôts, taxes et versements assimilés	20 653 235,98		20 653 235,98			
	IV - EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-683 461 796,55	266 596 717,04	-416 865 079,51			
75	Autres produits opérationnels	489 745 086,82		489 745 086,82			
65	Autres charges opérationnelles	157 901 622,49		157 901 622,49			
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	645 301 948,24		645 301 948,24			
78	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	54 312 404,80		54 312 404,80			
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	-942 607 875,66	266 596 717,04	-676 011 158,62			
76	Produits financiers	10 722,09		10 722,09			
66	Charges financières	247 786 462,21		247 786 462,21			
	VI - RESULTAT FINANCIER	-247 775 740,12		-247 775 740,12			
	VII - RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V + VI)	-1 190 383 615,78	266 596 717,04	-923 786 898,74			
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
692/3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-3 074 410,00		-3 074 410,00			
	▸ TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 867 784 766,11	484 248 768,46	2 352 033 534,57			
	▸ TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 055 093 971,89	217 652 051,42	3 272 746 023,31			
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-1 187 309 205,78	266 596 717,04	-920 712 488,74			
77	Eléments extraordinaires (produits)						
67	Eléments extraordinaires (charges)						
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE						
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-1 187 309 205,78	266 596 717,04	-920 712 488,74			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

SONATRACH		TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS					En Dinars
UNITE	CP2K 6303	Au 31 Décembre 2012					
Cpte	DESIGNATION	N			N - 1		
		Externes	Internes	Total	Externes	Internes	Total
70	Ventes et produits annexes	1 577 331 594,72	574 810 042,31	2 152 141 637,03	1 432 754 556,85	529 372 437,28	1 962 126 994,13
72	Production stockée ou déstockée	424 367 118,89	-177 933 493,53	246 433 625,36	-109 038 004,44	-45 123 668,82	-154 161 673,26
73	Production immobilisée						
74	Subventions d'exploitation						
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	2 001 698 713,61	396 876 548,78	2 398 575 262,39	1 323 716 552,41	484 248 768,46	1 807 965 320,87
60	Achats consommés	2 474 438 530,74	393 740 991,28	2 868 179 522,02	1 549 577 157,27	121 935 278,63	1 671 512 435,90
61	Services extérieurs	53 171 465,68	1 103 000,00	54 274 465,68	53 578 378,82		53 578 378,82
62	Autres services extérieurs	77 144 123,58	433 626 312,49	510 770 436,07	64 939 127,43	95 716 772,79	160 655 900,22
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	2 604 754 120,00	828 470 303,77	3 433 224 423,77	1 668 094 663,52	217 652 051,42	1 885 746 714,94
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	-603 055 406,39	-431 593 754,99	-1 034 649 161,38	-344 378 111,11	266 596 717,04	-77 781 394,07
63	Charges de personnel	391 079 000,34		391 079 000,34	318 430 449,45		318 430 449,45
64	Impôts, taxes et verssements assimilés	23 979 965,30		23 979 965,30	20 653 235,98		20 653 235,98
	IV - EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-1 018 114 372,03	-431 593 754,99	-1 449 708 127,02	-683 461 796,54	266 596 717,04	-416 865 079,50
75	Autres produits opérationnels	85 163 984,54		85 163 984,54	489 745 086,82		489 745 086,82
65	Autres charges opérationnelles	20 747 217,29	391 820,00	21 139 037,29	157 901 622,49		157 901 622,49
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	653 561 591,90		653 561 591,90	645 301 948,24		645 301 948,24
78	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	13 978 110,79		13 978 110,79	54 312 404,80		54 312 404,80
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	-1 593 281 085,89	-431 985 574,99	-2 025 266 660,88	-942 607 875,65	266 596 717,04	-676 011 158,61
76	Produits financiers	505 820,63		505 820,63	10 722,09		10 722,09
66	Charges financières	217 077 043,84		217 077 043,84	247 786 462,21		247 786 462,21
	VI - RESULTAT FINANCIER	-216 571 223,21		-216 571 223,21	-247 775 740,12		-247 775 740,12
	VII - RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V + VI)	-1 809 852 309,10	-431 985 574,99	-2 241 837 884,09	-1 190 383 615,77	266 596 717,04	-923 786 898,73
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
692/3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-3 038 250,00		-3 038 250,00	-3 074 410,00		-3 074 410,00
	▸ TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	2 101 346 629,57	396 876 548,78	2 498 223 178,35	1 867 784 766,12	484 248 768,46	2 352 033 534,58
	▸ TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 908 160 688,67	828 862 123,77	4 737 022 812,44	3 055 093 971,89	217 652 051,42	3 272 746 023,31
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-1 806 814 059,10	-431 985 574,99	-2 238 799 634,09	-1 187 309 205,77	266 596 717,04	-920 712 488,73
77	Eléments extraordinaires (produits)						
67	Eléments extraordinaires (charges)						
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE						
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-1 806 814 059,10	-431 985 574,99	-2 238 799 634,09	-1 187 309 205,77	266 596 717,04	-920 712 488,73

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 6

Division Pétrochimie

CP2K 6303

TABLEAU COMPTE DE RESULTAT

Exercice 2013

Edité le : 14/04/2014
12:17
Page : 1

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)			EXERCICE (N-1)		
		Externes	Internes (89...)	Totaux	Externes	Internes (89...)	Totaux
70	Ventes et produits annexes	546 602 112,50	526 618,61	547 128 731,11	1 577 331 594,72	574 810 042,31	2 152 141 637,03
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	**1 345 574 365,46**		**1 345 574 365,46**	424 367 118,89	**-177 933 493,53**	**246 433 625,36**
73	Production immobilisée						
74	Subvention d'exploitation						
	1. Production de l'exercice	1 892 176 477,96	526 618,61	1 892 703 096,57	2 001 698 713,61	396 876 548,78	2 398 575 262,39
60	Achats consommés	1 974 140 553,39	13 989,04	1 974 154 542,43	2 474 438 530,74	393 740 991,28	2 868 179 522,02
61	Services extérieurs et autres consommations	65 202 423,09	2 388 500,00	67 590 923,09	53 171 465,68	1 103 000,00	54 274 465,68
62	Autres Services extérieurs	94 678 458,02	445 346 907,35	540 025 365,37	77 144 123,58	433 626 312,49	510 770 436,07
	2. Consommation de l'exercice	2 134 021 434,50	447 749 396,39	2 581 770 830,89	2 604 754 120,00	828 470 303,77	3 433 224 423,77
	3. Valeur ajoutée (1-2)	-241 844 956,54	-447 222 777,78	-689 067 734,32	-603 055 406,39	-431 593 754,99	-1 034 649 161,38
63	Charges de personnel	484 620 988,38		484 620 988,38	391 079 000,34		391 079 000,34
64	Impôts,taxes et versements assimilés	19 133 899,38		19 133 899,38	23 979 965,30		23 979 965,30
	4. Excédent brut d'exploitation	-745 599 844,30	-447 222 777,78	-1 192 822 622,08	-1 018 114 372,03	-431 593 754,99	-1 449 708 127,02
75	Autres produits opérationnels	64 373 979,95		64 373 979,95	85 163 984,54		85 163 984,54
65	Autres charges opérationelles	31 851 055,81		31 851 055,81	20 747 217,29	391 820,00	21 139 037,29
68	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de val.	1 029 462 977,06		1 029 462 977,06	653 561 591,90		653 561 591,90
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	20 003 473,00		20 003 473,00	13 978 110,79		13 978 110,79
	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	-1 722 536 424,22	-447 222 777,78	-2 169 759 202,00	-1 593 281 085,89	-431 985 574,99	-2 025 266 660,88
76	Produits financiers	3 928 215,48		3 928 215,48	505 820,63		505 820,63
66	Charges financieres	155 566 385,52		155 566 385,52	217 077 043,84		217 077 043,84
	6. Résultat financier	-151 638 170,04		-151 638 170,04	-216 571 223,21		-216 571 223,21
	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	-1 874 174 594,26	-447 222 777,78	-2 321 397 372,04	-1 809 852 309,10	-431 985 574,99	-2 241 837 884,09
695+8	Impôts éxigibles sur résultats ordinaires						
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	**-3 626 095,00**		**-3 626 095,00**	**-3 038 250,00**		**-3 038 250,00**
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	1 980 482 146,39	526 618,61	1 981 008 765,00	2 101 346 629,57	396 876 548,78	2 498 223 178,35
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	3 851 030 645,65	447 749 396,39	4 298 780 042,04	3 908 160 688,67	828 862 123,77	4 737 022 812,44
	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-1 870 548 499,26	-447 222 777,78	-2 317 771 277,04	-1 806 814 059,10	-431 985 574,99	-2 238 799 634,09
77	Produits sur éléments extraordinaires						
67	Charges sur éléments extraordinaires						
	9. Résultat extraordinaire						
	10. Résultat net de l'exercice	-1 870 548 499,26	-447 222 777,78	-2 317 771 277,04	-1 806 814 059,10	-431 985 574,99	-2 238 799 634,09

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحديد أهمية التحليل المالي في إعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل في تحليله للقوائم المالية، وذلك بالاستعانة بمجموعة من أدوات وتقنيات التحليل المالي، ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة على الإشكالية المطروحة، تطرقنا في بحثنا إلى دراسة الجوانب النظرية للتحليل المالي بكل زواياه، حيث تناولنا في البداية الوظيفة المالية لما لها من مكانة مهمة داخل المؤسسة، ثم انتقلنا إلى دراسة الإطار العلمي للتحليل المالي ومختلف استعمالاته، مع توضيح أهم الأدوات والمؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لدراسة المركز المالي ونتائج الأعمال بهدف إعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة، والتنبؤ بما سوف يكون عليه الوضع في المستقبل، ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة الوطنية لإنتاج مادة البوليتلان عالي الكثافة بالمنطقة الصناعية الكبرى بسكيكدة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التحليل المالي يساعد المؤسسة على معرفة نقاط الضعف ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، ونقاط القوة لتعزيزها وتقويتها وبالتالي اتخاذ قرارات سليمة في صالح المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القوائم المالية، النسب المالية.

Résumé:

Cette étude visait à déclaration et déterminer l'importance de l'analyse financière pour donner une image fidèle de la situation financière de l'institution, lorsque celle-ci est considérée comme outils les plus importants qu'un analyste fiable dans son analyse des états financiers, en utilisant une variété d'outils et de techniques d'analyse financière et d'atteindre ces objectifs et à répondre au problème à la main , nous avons traité dans notre recherche pour étudier les aspects théoriques de l'analyse financière dans tous les coins, où nous avions initialement financer fonction en raison de sa position importante au sein de l'organisation, puis nous sommes passés à étudier cadre scientifique pour l'analyse financière et des usages différents, avec la clarification des outils et des indicateurs les plus importants qui sont fiables pour l'étude de la situation financière et les résultats d'affaires afin de donner une image fidèle de la situation financière de l'institution, et de prédire ce que sera la situation à l'avenir, mais dans le but de connaître l'impact du champ de cette étude, nous appliquons les outils et les techniques d'analyse financière sur les états financiers de la Fondation nationale pour la production de Alpolitlan zone à haute densité de grande Biskikda industrielle, a atteint ce étude a indiqué que l'analyse financière aide à l'organisation de connaître les faiblesses et essayer de les aider à sortir d'eux et les éviter à l'avenir, et les forces de la promotion et ainsi prendre des décisions éclairées en faveur de l'institution.

Mots Clés : L’analyse financière, les êtas financière, les ratios financière.